سلف للبحوث والدراسات
www.salafcenter.com

سلسلة المقالات والأوراق العلمية (7)

لِذِيْ حِجْر

تأصيلات علمية و مناقشات حول مكانة العقل في الشريعة

تحرير وإشراف

د. محمد بن إبراهيم السعيدي

د. علي بن محمد العمران

دار سلف
للنشر والتوزيع

لـــذي حجـــــر..

ⓒ دار إبراهيم محمد السعيدي للنشر والتوزيع . ١٤٣٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السعيدي، محمد بن إبراهيم

لذي حجر./محمد بن إبراهيم السعيدي.- الرياض. ١٤٣٩هـ.

١٦٠ص: ١٤× ٢١سم

ردمك: ٣-٠-٩١٠٧٩-٦٠٣-٩٧٨

١-العقيدة الإسلامية أ. العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٣٩/٥٣٤٧

رقم الإيداع: ٥٣٤٧ /١٤٣٩

ردمك: ٣-٠-٩١٠٧٩-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

للمنهج السَّلفي اختصاص عن غيره من المناهج؛ وذلك لاعتماده على كلام الله وكلام رسوله ﷺ في استنباط الدَّلائل كما يعتمد عليه في استنباط المسائل، فإن الله ﷻ قد أكمل لنا دين الإسلام مسائله ودلائله، وأتم علينا به النعمة، والرسول ﷺ قد أُرسل بالبينات والهدىٰ، فبيَّن الأحكام الخبرية والطلبية وأدلتها الدالة عليها، وبيَّن المسائل والوسائل، وبيَّن الدين، ما يُقال وما يُعمل، وبيَّن أصوله التي بها يعلم أنه الدين الحق.

ومن أقبل علىٰ عقليات اليونان ظنًّا منه أنها من البراهين التي يجب أن يحتكم إليها، وأعرض عن الدلائل الإلهية؛ السمعية منها والعقلية، فإنه لا يزال في أمر مريج من أمور العقائد والغيبيات، وما يجب لله وما ينفىٰ عنه، فهو في عماية في التصورات، أفسدَها ما ظنه برهانًا، وهو لا يعدو أن يكون قولًا ونظرًا خالفه غيره من مثله من أهل الكلام والمعقولات!!

وللأسف.. هناك من غفل عن مكانة العقل في الدين الإسلامي، وأنه لا يُلغىٰ بل يُعمل فيما يصح أن يعمل فيه، وأن من ضروريَّات العقل التسليم لله ولرسوله في أمور الغيبيات والأخبار عن الله وأسمائه وصفاته، وأن إعمال العقل في الإسلام من فروض الكفايات.

وقد أخذ الموقف من العقل حيزًا كبيرًا من مساحة النقاش في الفكر الإسلامي، وانقسم الناس فيه طرائق شتىٰ، بين من يراه أصلا لكل شيء، وإليه تحاكم الشرائع، وبين من يراه احتياطا لا يستعمل إلا عند الضرورة، وبقدر ما يسد الرمق، وكل من هؤلاء قد استغل خطأ صاحبه وتعميمه للحكم دليلا علىٰ صحة ما ذهب إليه، والغريب أن هذين التيارين الغاليين في مفهوم العقل -رفضًا وقبولًا- ظلّا يُحاكم إليهما جميع الخائضين في هذا الموضوع، دون النظر إلىٰ التفاصيل التي تعكس مدىٰ التغاير بين الآراء، وإن اشتركت في الموضوع ومبادئ الأحكام فيه.

وفي هذه السلسلة من المقالات والأوراق العلمية التي يقدِّمها "مركز سلف للبحوث والدراسات" تعريف بحدود العقل ومجالاته عند السلف، ومفهوم الأدلة العقلية ومراتبها، ومدىٰ صحة الاحتجاج بها، نسأل الله تعالىٰ أن ينفع بها، والحمد لله رب العالمين.

العقليـــات والشَّرعيـــات..
مصطلحات ومآلات

كثيرًا ما تتردد هاتان الكلمتان (العقليات والسمعيات) على الأسماع، خاصة إذا ما خضنا في الدلائل العقدية، ولكن:

- هل الأدلة تنقسم حقًّا إلى عقليات وسمعيات؟ أم الصحيح أن يقال: عقليات وشرعيات؟
- ما أصل هذا التقسيم؟
- ما آثار القول بهذا التقسيم؟ وما أسبابه؟
- ما العلاقة بين العقليات والسمعيات؟ هل هو التضاد أم بينهما عموم وخصوص؟
- هل السمعيات والشَّرعيات والنقليات بمعنى واحد؟
- ما العلاقة بين هذه المصطلحات الثلاثة؟ هل هو الترادف؟
- هل العقليات أرفع منزلة من السمعيات؟ وهل السمعيات فرعٌ للعقليات؟

في هـذه الورقـة العلميـة سنحاول الإجابـة عـن هـذه الأسـئلة، ونتنـاول تلـك المصـطلحات بالكشـف والبيـان والإيضـاح، ونَميـز الصحيح مـن الخطـأ، ونفحصَـها فحصًـا دقيقًـا، ونعـرِض الصـورة الكلِّيـة مـن كـلِّ جوانبهـا، وننظـر علاقاتهـا بأخواتهـا مـع اخـتلاف معانيها؛ إظهارًا للحقّ، وإبطالًا للباطل، وإزالةً للَّبس.

والله نسـأل أن يجعلنـا مـن الـذين يعلمـون ويعقلـون، ويسـدِّد أقوالنا وأفعالنا، وأن يتقبَّل جهودنا، ويكتـب لهـا القبـول، ويجعلهـا ذخرًا لنا يوم لا ينفع مال ولا بنون.

❁ تمهيد:

أنزل الله ﷻ كتابًا محكمًا لا ريب فيـه، وافتتحـه بالتأكيـد علىٰ ذلك، والتحدِّي بأن يجدوا اختلافًا فيه، أو يأتوا بسورة من مثله.

وقد بذَّ أهل السنة بانصياعهم لإرشاد ربهـم، واقتصـارهم علىٰ كـلام الله وكـلام رسـوله ﷺ، سـواءً في تلقِّـي المسـائل أو تخـريج الـدلائل، واتخاذهمـا أصـلين يَـدورُون معهمـا حيـث دارا، ولا يمنحون هذه الخاصية لغيرهما أيًّا كان.

وهو ما يليق بقدر ومكانة كلام الله تعالىٰ وكـلام رسـوله ﷺ، ولما فيهما من التكامل في الهداية والإرشاد، حيث يشتمل علىٰ كـل أنـواع الهـدايات والـدلائل، كمـا أن فيـه كـل مـا يحتـاج إليـه الإنسـان مـن مسـائل، ولكـن مـا أقسـام هـذه الـدلائل الـواردة في الكتاب والسنة؟

أقسام الدلالات:

يمكننا تقسيم الدلائل الشَّرعية النقلية باعتبار طريق معرفتها إلىٰ قسمين:

١- **السمعيات**: وهي "ما كان طريق العلم به السمع الوارد في الكتاب أو السنة والآثار مما ليس للعقل فيه مجال"[(١)]، فلا يمكن إدراكها بمجرد العقل، بل لا تُدرك إلا بالخبر الصادق المسموع، ومن ذلك تفاصيل الأمور الغيبية كتفاصيل اليوم الآخر وتفاصيل الصفات الإلهية ونحوها، فالاستواء -مثلًا- لولا أن الله تعالىٰ أخبرنا باتصافه به لما كان لعقولنا أن تدركَه، ووجود العنب في الجنة -مثلًا- لولا إخبار الله لنا بوجوده في الجنة لما علمنا ذلك.

فمثل هذه الأمور لا يمكن إدراكها إلا بالسمع، ومن هنا يمكن أن تسمَّىٰ سمعيات.

٢- **العقليَّات**: التي يمكن أن يدركها العقل باجتهاده دون إمدادٍ من الوحي، وإن كانت واردةً في الوحي فهي أقوىٰ وأجدر[(٢)]؛ وذلك كالعلم بوجود الله تعالىٰ وخلقه وتدبيره وحياته وضرورة البعث وغيرها من المسائل، فمثلًا دليل الإبداع

---

(١) لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢/ ٣).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٣).

والاختراع ودليل الإتقان والإحكام على وجود الله تعالى[١] كلها أدلة عقلية تُدرك بالعقل البشري المجرَّد، ولا يلزم ورودها في الشَّرع، بيد أن الوحي مليءٌ بمثل هذه الأدلة، وما أكثر تذكيرَه وتنبيهَه عليها[٢].

وفي هذا النوع تظهر براعة الأدلة الشَّرعية الإلهية عن غيرها، وتميُّزها عن غيرها؛ إذ هي في غاية الصدقيَّة والقدسيَّة، ومع ذلك هي في أوج الحجّية والبرهانية[٣].

---

(١) ينظر: مقالات الأدلة الفطرية على وجود الله الصادرة عن مركز سلف للبحوث والدراسات؛ كدليل الإبداع والاختراع ودليل الإحكام والإتقان: https://salafcenter.org/943/

والمقدمات الأولية: http://salafcenter.org/522/

والغرائز: http://salafcenter.org/639/

والنزعة الأخلاقية: http://salafcenter.org/548/

والإرادة الغائية: http://salafcenter.org/647/

والإرادة الحرة: http://salafcenter.org/683/

(٢) للاستزادة من مثل هذه الأدلة ينظر: الأدلة العقلية النقلية د. سعود العريفي (ص١٨٩).

(٣) وللاستزادة من السمات المميِّزة للأدلة الشرعية ينظر: ورقة علمية بعنوان: سمات الأدلة الشرعية العقلية الصادرة عن مركز سلف للبحوث والدراسات.

فهذا النوع من الدلائل يمكن للمرءِ أن يحتجَّ به على الملاحدة والكفرة، وكل من لا يصدِّق بالقرآن وبالرسول ﷺ، فضلًا عمَّن يؤمن بهما ويقرُّ بهما؛ لأنَّها لا تعتمد على مجرَّد تصديق قائلها، بل تمتلك خاصِّية البرهانية والحجِّية والدلالية في نفسها من غير أن تحتاج إلى صدقِ قائلها، فكل عاقلٍ تأمَّلها بتجرّد دون تعصُّبٍ أو هوىً سلَّم بها وآمن بها وانقاد لها وأذعن، وهو ما حصل مع كثيرٍ من مشركي قريش، ويحصل حتىٰ زماننا هذا[1].

وليس للمخاطَب بهذه الأدلة أن يقول: أنا لا أؤمن بالقرآن فلا تخاطبني بآياته ونصوصه، وعليك أن تثبت لي أوَّلًا أنه كلام الله؛ ذلك أن محل الاحتجاج عليه ليس هو مجرَّد كونه خبرًا صادقًا وكون المخاطَب يصدِّق بالقرآن أو يؤمن به، وإنما هو في كون هذه الأدلة الشَّرعية عقليَّةً تحمل برهانيتها وحجيتها في نفسها، وليس لوروده نقلًا عن الشارع وصدق الناقل دورٌ في المحاجة مع منكري ذلك أصالة، وإنما دوره التنبيه والتذكير والوعظ والإرشاد، وإن كان وروده من قِبل الحكيم العليم لا محالةَ يُضفي عليه قوةً، ولكن الأصل في حُجِّيَّتِه أنه عقليٌّ محض لا يفتقر إلىٰ التصديق

(١) ومن البرامج الجميلة التي تتبَّعت هذا التأثر برنامج: بالقرآن اهتديت، ينظر: https://www.youtube.com/watch?v=o7U_ODRigZ8

بالوحي، كما هو الحال -مثلًا- في دليل الإتقان والإحكام[١]، فمع كونه واردًا في الشَّرع إلا أنه دليل عقليّ قد يَستدِلُّ به من لا يؤمن بالقرآن والسنة، ويُستدلُّ به على الملحد قبل المؤمن.

وفي هذا يقول الإمام الشاطبي وهو يتكلم عن الأدلة الشَّرعية أنها: "أدلةٌ باتفاق العقلاء؛ فدل على أنها جارية على قضايا العقول، وبيان ذلك أن الأدلة إنما نصبت في الشريعة لتتلقاها عقول المكلفين؛ حتى يعملوا بمقتضاها من الدخول تحت أحكام التكليف، ولو نافتها لم تتلقها فضلًا عن أن تعمل بمقتضاها، وهذا معنى كونها خارجة عن حكم الأدلة... ولو كانت منافيةً للعقول لكان الكفار أول من رد الشريعة به؛ لأنهم كانوا في غاية الحرص على رد ما جاء به رسول الله ﷺ، حتى كانوا يفترون عليه وعليها؛ فتارة يقولون: ساحر، وتارة: مجنون، وتارة يكذبونه، كما كانوا يقولون في القرآن: سحر، وشعر، وافتراء، وإنما يعلمه بشر، وأساطير الأولين، بل كان أولى ما يقولون: إن هذا لا يعقل، أو هو مخالف للعقول، أو ما أشبه ذلك، فلما لم يكن من ذلك شيء؛ دل على أنهم عقلوا ما فيه، وعرفوا جريانه على مقتضى العقول؛

---

(١) ينظر: مقال "دليل الإحكام والإتقان" المنشور في موقع مركز سلف للبحوث والدراسات: https://salafcenter.org/943/

إلا أنهم أبَوا من اتباعه لأمور أُخر حتىٰ كان من أمرهم ما كان، ولـم يعترضه أحد بهذا المدعىٰ؛ فكان قاطعًا في نفيه عنه"[١].

وهذا التقسيم إنما هو بالنظر إلىٰ الوسيلة المعرفية التي عُرف بها، أهو إعمال السمع بأن كانت المسألة خبريّة محضة؟ أم هو إعمال العقل والتفكر في مكونات الدليل؛ لأن الدليل يدرك بالعقل مجرَّدًا ولو لم يرد في الشَّرع؟

ولكن هنا تساؤل: ما الأفضل من هذه الأدلة؟ هل هي العقليات أم هي السمعيات؟

معايير التفضيل بين الدلالات:

محلُّ التفضيل بين الدلالات هو كونها شرعيًّا أو بدعيًّا؛ إذ إن شريعة الله هي الحق، وكل بدعة ضلالة، فالأدلة الشَّرعية تُمدح مطلقًا، والأدلة البدعية تذمُّ مطلقًا، هذا معيار التفضيل الحق بين الأدلة.

وقد يُنظر عند المفاضلة أيضًا إلىٰ سمات كلِّ دليل وأوصافه المقتضية للتفضيل؛ ومن ذلك قوة حجِّيَّته وبرهانيته وسرعة تأثيره ووضوح مكوِّناته وغيرها من السِّمات التي حازت فيها الأدلة

---

(١) الموافقات للشاطبي (٣/ ٢٠٨).

الشَّرعية قصب السبق[١]، وأما مجرد كون الدليل عقليًّا أو سمعيًّا فلا مقتضيَ للمفاضلة بها.

وفي هذا يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: "كون الدليل عقليًّا أو سمعيًّا ليس هو صفة تقتضي مدحًا ولا ذمًّا ولا صحة ولا فسادًا، بل ذلك يبين الطريق الذي به علم، وهو السمع أو العقل، وإن كان السمع لا بد معه من العقل، وكذلك كونه عقليًّا أو نقليًّا، وأما كونه شرعيًّا فلا يقابل بكونه عقليًّا، وإنما يقابل بكونه بدعيًّا؛ إذ البدعة تقابل الشّرعة، وكونه شرعيًّا صفة مدح، وكونه بدعيًّا صفة ذم، وما خالف الشريعة فهو باطل"[٢].

إذن مجرد كون الدليل عقليًّا ليس معيارًا للمفاضلة، بل قد يكون الدليل عقليًّا، ويكون في أوج الدرجات الكمالية؛ كما لو كان دليلًا شرعيًّا دالًا علىٰ أصل عظيم من أصول الدِّين؛ كدليل الإتقان والإحكام مثلًا.

وقد يكون الدليل عقليًّا، ولكنه في هاوية الدركات المذمومة، كما لو كان دليلًا بدعيًّا يتضمَّن إبطال شيء من الشَّرع الثابت؛ وذلك كدليل الحدوث الكلامي الذي يلزم منه نفي الصفات.

---

(١) ينظر: ورقة علمية بعنوان: "سمات الأدلة الشرعية العقلية" صادرة عن مركز سلف للبحوث والدراسات، (ص٣٥) من هذا المجموع.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٩٨).

وبهذا يُعلم أن الدليل السَّمعي الشَّرعي ليس بأقلّ منزلة من العقليِّ في كلِّ الأحوال، بل قد يكون هذا أفضل أحيانًا بما معه من مرجِّحات، وقد يكون العكس، فمجرد كون الدليل سمعيًّا لا يعني أنه أقل رتبة من العقلي، بل قد يكون السمعي أفضل من جهة كونه أوضح وأسرع في الوصول إلىٰ المقصود وأكمل في الدلالة، ووجه ذلك: أن الدليل السمعي يقترن فيه مع الدلالة قصد الدال علىٰ إيصال دلالته بعكس الدليل العقلي المجرد الذي فيه الدلالة فقط، **وعليه يمكن أن تكون عندنا مرتبتان من الأدلة العقلية:**

١- ما كان دليلًا عقليًّا مجرَّدًا.

٢- ما كان دليلًا عقليًّا مقترنًا به قصد الدال علىٰ إبلاغ دلالته، وهذا لا شك أنه صفة كمال ترجحه علىٰ سابقته.

إذن لا يصحُّ إطلاق القول بأن العقليات أفضل من السَّمعيات، وإنما "الأجود أن يقال [كما يقول ابن تيمية]: الدليل قد يدل بمجرده، وقد يدل بقصد الدالّ علىٰ دلالته. فالأول لا يحتاج إلىٰ قصد الدلالة؛ كما يقول النحاة: إنّ الأصوات تدلّ بالطبع، وتدلّ بالوضع. فالذي يدلّ بالطبع؛ كالنحنحة، والسعال، والبكاء، ونحو ذلك من الأصوات. وهذا ليس كلامًا. وحينئذٍ فما يدلّ بقصد الدالّ، أحق بالدلالة، ودلالته أكمل. ولهذا كانت دلالة الكلام علىٰ مقصود المتكلم، وهي دلالة سمعية، أكمل من جميع أنواع الأدلة علىٰ مراده؛ وهو البيان الذي علمه الله الإنسان،

وامتنّ بذلك على عباده؛ فمنها ما يدلّ بمجرده، ومنها ما يدلّ بقصد الدالّ. فإذا انضمّ إليه ما يعرف أنّه قصد الدلالة دلّ، فالدليل هنا في الحقيقة: قَصْدُ الدالّ للدلالةِ؛ وهي دلالة لا تنتقض إذا لم يجوز عليه الكذب، وإنّما الذي دلّ به على قصده، هو دلّ بجعله دليلًا، لم يدلّ بمجرّده؛ فهو دليل بالاختيار، لا بمجرده.

فالأقوال والأفعال التي يُقصد بها الدلالة تدلّ باختيار الدالّ بها، لا بمجرّدها، ودلالتها تُعلم بالعقل، وقد يفتقر من العقل إلى أكثر مما يفتقر إليه العقليّ المجّرد؛ لأنّها تحتاج إلى أن يُعلم قصد الدالّ. ولكنّ ما يحصل بها من الدلالة أوضح وأكثر؛ كالكلام. وعلى هذا فإذا أريد تقسيمها إلى عقلي ووضعيّ؛ أي: إلى عقليّ مجرّد، وإلى وضعيّ، يحتاج مع العقل إلى قصد من الدالّ؛ فهو تقسيم صحيح"[1].

وإذا استقرَّ القول بأن معيار المفاضلة هو كون الدليل شرعيًّا أو بدعيًّا وشتان بين مصدر كل منهما، فإن العلماء استقرؤوا الأدلة العقلية البشرية، فوجدوها لا تخرج عما ورد في الأدلة الشَّرعية، مع أن طريقة عرضها وتحبيرها وصياغتها واحترازاتها وإشاراتها أكمل ولا مقارنة.

---

(١) النبوات لابن تيمية (١/ ٥٣٩).

وابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحد من يذكر لنا نتيجة بحثه واستقرائه للعقليات البدعية البشرية المطروحة في الساحة الفكرية فيقول: "تدبرت عامة ما يذكره المتفلسفة والمتكلمة والدلائل العقلية فوجدت دلائل الكتاب والسنة تأتي بخلاصته الصافية عن الكدر، وتأتي بأشياء لم يهتدوا لها، وتحذف ما وقع منهم من الشبهات والأباطيل مع كثرتها واضطرابها، وقد بينت تفصيل هذه الجملة في مواضع"[١].

فالدليل الشرعي إذن هو الأفضل من بين هذه المصطلحات، يقول ابن تيمية: "ويتبين بهذا التحرير أن ما خرج من العلوم العقلية عن مسمىٰ الشَّرعية، وهو ما لم يأمر به الشارع ولم يدل عليه فهو يجري مجرىٰ الصناعات كالفلاحة والبناية والنساجة، وهذا لا يكون إلا في العلوم المفضولة المرجوحة، ويتبين أن مسمىٰ الشَّرعية أشرف وأوسع، وأن بين العقلية والشَّرعية عمومًا وخصوصًا ليس أحدهما قسيم الآخر، وإنما السمعي قسيم العقلي، وأنه يجتمع في العلم أن يكون عقليًّا وهو شرعي بالاعتبارات الثلاثة: إخباره به، أمره به، دلالة عليه. فتدبر أن النسبة إلىٰ الشَّرع بهذه الوجوه الثلاثة"[٢].

---

(١) مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (١٩/ ٢٣٣).

(٢) مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (١٩/ ٢٣٤).

ومن البدهي هنا أن تقول: إذا كانت الشَّرعيات بهذه المثابة فما المقصود بها إذن؟

الدليل الشَّرعيّ:

وصف الدليل بالشَّرعية يطلق ويراد به شيئان:

الأول: كون الشَّرع أثبته ودلَّ عليه، وذلك كسائر الأدلة النقلية الواردة في النصوص الشَّرعية، وهي التي بيَّنا في فاتحة هذه الورقة أنها تنقسم إلىٰ العقليَّات والسَّمعيات وفصَّلنا القول فيها هناك.

الثاني: كون الشَّرع أباحه وأذِن فيه، ولو لم ينصَّ عليه؛ وهذا مثل الأخبار الصحيحة الصادقة، والآيات الدالَّة بالمعاينة والملابسة المباشرة، وضابط هذا النَّوع: ألا يكون في مكوِّناته شيء محرَّمًا شرعًا؛ كأن يكون في مقدِّماته شيءٌ من الكذب أو القول بلا علم أو يناقضَ ويعارض شيئًا من النصوص.

وهل في دين الإسلام أصلٌ شرعيٌّ يمكن ابتداع دليل عقليٍّ عليه ومع ذلك لم يرد في الشَّرع؟

مسألةٌ تحتاج إلىٰ تأمل ونظر[1].

---

(١) هذا ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية عندما وقف في هذه المسألة. وللاستزادة ينظر: "الابتداع في الدلائل كالابتداع في المسائل"، ورقة علمية صادرة عن مركز سلف للبحوث والدراسات.

وما ذكرناه عن الدّليل الشرعي قد حرَّره ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه العظيم (درء تعارض العقل والنقل)، حيث قال: "فالدليل الشَّرعي لا يجوز أن يعارضه دليل غير شرعي، ويكون مقدمًا عليه، بل هذا بمنزلة من يقول: إن البدعة التي لم يشرعها الله تعالىٰ تكون مقدمة علىٰ الشَّرعة التي أمر الله بها، أو يقول: الكذب مقدم علىٰ الصدق، أو يقول: خبر غير النبي ﷺ يكون مقدمًا علىٰ خبر النبي، أو يقول: ما نهىٰ الله عنه يكون خيرًا مما أمر الله به، ونحو ذلك، وهذا كله ممتنع.

وأما الدليل الذي يكون عقليًّا أو سمعيًّا من غير أن يكون شرعيًّا، فقد يكون راجحًا تارة ومرجوحًا أخرىٰ، كما أنه قد يكون دليلًا صحيحًا تارةً، ويكون شبهة فاسدة أخرىٰ، فما جاءت به الرسل عن الله تعالىٰ إخبارًا أو أمرًا لا يجوز أن يعارض بشيء من الأشياء، وأما ما يقوله الناس فقد يعارض بنظيره؛ إذ قد يكون حقًّا تارةً وباطلًا أخرىٰ، وهذا مما لا ريب فيه"[1].

وبهذا نكون قد عقِلنا المقصود بالدليل الشَّرعي، ولكن هل هو مرادفٌ للسَّمعي والنَّقلي كما يُقال[2]؟

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/ ٢٠٠).

(٢) هذا ما يدعيه أهل الكلام، ينظر: المغني للقاضي عبد الجبار (١٣/ ١٦٩)، أصول الدين للبغدادي (ص٩)، التوحيد للماتريدي (ص٤)، الإرشاد للجويني (ص٨).

الشَّرعي والسَّمعي والنَّقلي، هل هي مترادفات؟

قبل أن نخوض في بيان العلاقة بين هذه المصطلحات، لا بد أن نبيّن معنىٰ كل مصطلح منها، لتتجلَّىٰ العلاقة بينها وبين غيرها من المصطلحات تبعًا.

فأما الشَّرعي فقد سبق التفصيل في المقصود به.

وأما السَّمعي فقد يُطلق ويراد به معنيان:

١- كلُّ دليل أُخذ بالسماع عن النبي ﷺ من أدلَّة الكتاب والسنَّة، وحينئذٍ يكون مرادفًا للشَّرعي، ويكون العقليُّ قسمًا من أقسامه لا قسيمًا له، فلا يصحُّ أن يكون مقابلًا به.

٢- ما كان طريق العلم به السمع الوارد في الكتاب أو السنة والآثار مما ليس للعقل فيه مجال، فهذا ليس مرادفًا للشرعي، وإنما هو قسم من أقسامه، ويقابله العقلي كما ذكرنا في أول هذه الورقة.

وأما النَّقلي فقد يطلق ويراد به أيضًا معنيان:

١- كلُّ دليل وصل إلينا عن طريق النَّقل بين الرواة والعلماء، فهذا يدخل تحته جميع نصوص القرآن والسنة، وحينئذٍ يكون مرادفًا للسَّمعي بالمعنىٰ الأوَّل، ومرادفًا للشَّرعي، ويكون العقليُّ قسمًا من أقسامه لا قسيمًا له، فلا يصحُّ أن يكون مقابلًا به.

٢- ما كان في مقابلِ العقليِّ، حيث اشتهرت المقابلة بين الدليل العقلي والنقلي، فهذا له حالتان:

أ- إما أن يُراد به نفي وجود العقليَّات في الأدلَّة النقلية، وجعل العقليِّ قسيمًا للنَّقليِّ فهذا خطأ، وهو ما يدَّعيه المتكلمون من أنَّ الأدلة الشَّرعية ليس فيها أدلَّة عقلية.

ب- أن يُراد به أنه ورد عن طريق النَّقل ولا يمكن الوصول إليه بالعقل مجرَّدًا، فهو بهذا المعنىٰ مرادفٌ للسَّمعي بالمعنىٰ الثاني، وليس مرادفًا للشرعي، وإنما هو قسم من أقسامه.

جميع الأدلة عقلية:

ولا بد من التنبُّه هنا إلىٰ أنه لا مناص من استعمال العقل لاستيعاب أيِّ دليل أيًّا كان نوعه أو وصفه؛ لأن العقل هو آلة الفهم، ولولاه لما فهِمنا شيئًا، وهذا وجه من أوجه محاسن الدين الإسلامي بأن جعل للعقل هذه المكانة وهذه المنزلة؛ فالعقل مناط التكليف وبه يُفهم كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

ولكن ليس هذا المعنىٰ هو المقصود عند أهل السنة إذا ما أطلقوا علىٰ دليلٍ وصفَ العقليَّة، وإنما هو المعنىٰ الآنف الذكر في أول هذه الورقة.

بيد أن المتكلمين تبعًا لإفراطهم في تعظيم العقل اتَّخذوا من هذا المعنىٰ مطيَّة وتشبثوا به وقالوا: إن كل دليل هو دليل عقلي حتىٰ الدليل النقلي هو دليل عقلي في حقيقته.

وذلك ليثبتُوا دعواهم التي تقول: إن الدَّليل العقلي هو الأصل في الأدلة حتىٰ إن كل دليل عقلي هو دليل شرعي في نفسه، بل كل دليل هو دليل عقليّ في حقيقته.

وكما قلنا: ليس هذا المقصود بالدليل العقلي عند الإطلاق، خاصّة إذا اقترن بغيره من الأوصاف كالسمعي أو الشَّرعي.

ولكن هذا المعنىٰ الذي ذكروه حقٌّ صحيحٌ لا غبار عليه، وهو ما أنصفهم فيه شيخ الإسلام ابن تيمية وقرَّر ما قالوه وأيدهم بقوة حيث قال: "جميع الأدلة عقلية؛ بمعنىٰ أنّ العقل إذا تصوّرها علم أنّها تدلّ؛ فإنّ الدليل هو ما يكون النظر الصحيح فيه مفضيًا إلىٰ العلم بالمدلول عليه، وإنّما يكون النظر الصحيح لمن يعقل دلالة الدليل، فمن لم يعقل كون الدليل مستلزمًا للمدلول، لم يستدلّ به، ومن عقل ذلك، استدلّ به؛ فهو يدلّ بصفةٍ هو في نفسه عليها، لا بصفة هي في المستدلّ، لكن كونه عقليًّا يرجع إلىٰ أنّ المستدل عَلِمَهُ بعقله، وهذا صفةٌ في المستدلّ لا فيه"[1].

وإلىٰ المتكلِّمين الذين أفرطوا في تعظيم العقل يعود تقسيم الأدلة إلىٰ شرعيات وعقليات، فإن السلف لم يكونوا يميِّزون الأدلة علىٰ هذا الأساس، وإنما الأصل عندهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ أيًّا كان نوع دلائله ومسائله، وهو ما ينبغي أن يكون عليه المسلم.

---

(١) النبوات لابن تيمية (١/ ٥٣٩).

ولكن لا مشاحة في الاصطلاح، خاصة أن هذه التقاسيم والاصطلاحات التي ذكرناها تُدرك بالعقل، وبه قسَّم بعض أهل السنة المسائل العقدية كالإمام السفاريني، ونحن إنَّما قصدنا بتقسيم الأدلة بهذه الطريقة بيان حقيقة هذه الاصطلاحات وما يصحُّ منها، وما زاغ فيه المتكلمون، وهنا بعد أن عرضنا قول السَّلف في المسألة نتأمل في آراء المتكلمين؟

العقليات عند المتكلمين:

افتتن المتكلمون بالمنطقيات اليونانية، ثم طفقوا يُضفون عليها مسحاتٍ شرعية، ويُخضعون لها نصوص الوحي مسائله ودلائله، ولما كان المنطق اليوناني يعظِّم العقل ويضخِّم مكانته؛ اندفع المتكلمون إلىٰ منح الأمور العقلية امتيازات خاصة، وتبعًا لذلك قسّموا الأدلة إلىٰ قسمين: فجعلوا الأدلة (الشَّرعية والنقلية والسمعية) في خندق واحدٍ، ويقصدون بها شيئًا واحدًا وهو (ما ورد في النصوص الشَّرعية)، وكلُّ شرعي مركبٌ من النقل والعقل؛ إذ إن كل نقليٍّ لا بد فيه من فهمه بالعقل لاستيعابه كما يقولون[1].

ثم وضعوا الدليل العقليَّ في خندقٍ آخر مقابلًا لتلك الثلاثة؛ وبهذا جُعل الشَّرعيُّ والعقليُّ ندَّين، وزُرِعت الفتنة المتوهَّمةُ

(١) ينظر: المغني للقاضي عبد الجبار (١٣/ ١٦٩)، أصول الدين للبغدادي (ص٩)، التوحيد للماتريدي (ص٤)، الإرشاد للجويني (ص٨).

بينهما، مع أنهما في الحقيقة خليلان متلائمان متكاملان، ثم راحوا ينصرون العقل علىٰ الشَّرع ويرفعون مقامه، واخترعوا أدلةً عقليَّة من عند أنفسهم، واستعانوا فيها بمنطقيات اليونان وعقول الفلاسفة، وأقوال الرجال والبشر، ليعارضوها بأدلة الإله ورب البشر! بل ويستبدلونها به! فلعمري أيستبدلون الأدنىٰ بالذي هو خير؟!!

وهكذا هضَموا حقَّ الدليل الشَّرعيِّ بأن سلَبُوه خاصية الحُجِّية، وظنُّوا أن الأدلة الشَّرعية ليس فيها شيءٌ من الأدلة العقلية، وأنها إنما تدلُّ فقط علىٰ الأمور السمعية الخبرية التي لا دخل للعقل فيها[1]، وقصروا دوره بأن جعلوه مجرد خبر يحتاج إلىٰ إثبات صدق قائله؛ بدعوىٰ أن إفادة الدليل الشَّرعيّ الحجية والبرهانية العقلية يستلزم الدور؛ لأن معرفة صحَّة النقل متوقِّفٌ علىٰ العقليات[2].

وهكذا جنوا علىٰ كلام الله تعالىٰ ورسوله؛ حيث أبعدوا أدلتها عن الساحة العلمية والفكرية التي تتضمَّن أدلة عقلية، وجُعلت مجرد نصوص أو أخبار أو أدبيات!!

---

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٩٩).

(٢) ينظر: الإرشاد للجويني (ص١٨)، تبصرة الأدلة للنسفي (١/ ٧٨)، المواقف للإيجي (ص ٣٩).

يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى: "واعلم أن عامة مسائل أصول الدين الكبار؛ مثل الإقرار بوجود الخالق وبوحدانيته وعلمه وقدرته ومشيئته وعظمته والإقرار بالثواب وبرسالة محمد ﷺ وغير ذلك مما يعلم بالعقل؛ قد دل الشارع على أدلته العقلية. وهذه الأصول التي يسميها أهل الكلام: العقليات، وهي ما تعلم بالعقل، فإنها تعلم بالشَّرع، لا أعني بمجرد إخباره فإن ذلك لا يفيد العلم إلا بعد العلم بصدق المخبر، فالعلم بها من هذا الوجه موقوف على ما يعلم بالعقل من الإقرار بالربوبية وبالرسالة، وإنما أعني بدلالته وهدايته، كما أن ما يتعلمه المتعلمون ببيان المعلمين وتصنيف المصنفين إنما هو لما بينوه للعقول من الأدلة.

فهذا موضع يجب التفطن له؛ فإن كثيرًا من الغالطين من متكلم ومحدث ومتفقه وعامي وغيرهم يظن أن العلم المستفاد من الشَّرع إنما هو لمجرد إخباره تصديقًا له فقط، وليس كذلك، بل يستفاد منه بالدلالة والتنبيه والإرشاد جميع ما يمكن ذلك فيه من علم الدين"[1].

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٩/ ٢٣٠).

الفرق بين العقليات السلفية والعقليات الكلامية:

ومن هنا يظهر لنا جليًّا البون الشاسع بين العقليَّات عند السَّلف وعند المتكلِّمين، وشتَّان بينهما، فإن الأدلة العقلية عند السَّلف هي الأدلة الشَّرعية الإلهية التي تتضمَّن حجةً عقليَّة ويدركها العقل البشريُّ بمجرده، وأما عند المتكلِّمين فهي أدلَّةٌ مبتدعة ومحدثة استندوا في إبداعها إلىٰ منطقيات الفلاسفة، فشتان بين هذا وهذا، وأين الثرىٰ من الثريا؟!

وبطبيعة الحال من اشتغل بالمبتدعات شُغل عن الشَّرعيات، "والعبد إذا أخذ من غير الأعمال المشروعة بعض حاجته، قلَّت رغبته في المشروع وانتفاعه به بقدر ما اعتاض من غيره، بخلاف من صرف نهمته وهمته إلىٰ المشروع، فإنه تعظم محبته له ومنفعته به ويتم دينه، ويكمل إسلامه... ومن أدمن علىٰ أخذ الحكمة والآداب من كلام حكماء فارس والروم؛ لا يبقىٰ لحكمة الإسلام وآدابه في قلبه ذاك الموقع"[1].

وقد انشغل المتكلمون بمسائل وأصول مبتدعة، والتزموا بلوازمها حتىٰ أنكروا كثيرًا من الأصول الشَّرعية الثابتة، وحتىٰ قال قائلهم بعد أن قُرئ عليه شيءٌ من القرآن مما يخالف ما ابتدعه من

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (١ / ٥٤٢).

الأصـول: "أمـا والله لـو وجـدت سـبيلًا إلـىٰ حكِّهـا لحككتهـا مـن المصحف"، وحتىٰ إن منهم من رمىٰ القرآن برجليه بعد أن سمع ما عارض بدعياته التي يسميها عقليات!!![1].

وبناءً على ما سبق، لا يصحُّ أن نجعل الأدلة قسمين: عقليّ وشرعيّ، أو عقليّ ونقليّ، وإنما الصحيح أن الأدلة قسمان: الأول الشَّرعيّ والآخر البدعيّ، ثم الأدلة الشَّرعية قسمان: عقليّات وسمعيّات، علىٰ التفصيل الذي ذكرناه لمعاني هذه الاصطلاحات في أول هذه الورقة العلمية.

وهنا دعوىٰ رائجة قد يخلط فيها كثير من الناس، وهي دعوىٰ أن الشَّرعيات فرع للعقليات، فما صحة هذه الدعوىٰ؟

هل الشَّرعيات فرع للعقليات؟

الصحيح أن يقال: إن العقليات منها ما ورد في الشَّرع فهي عقلية شرعية، ومنها ما أذن الشارع فيه مما لم يرد بنصه، فهي أيضًا شرعية عقلية، ومنها ما هو مبتدع في الدين فهي شرعية بدعية.

فأما النوعان الأوّلان فلا شك أنهما من أقسام الأدلة الشَّرعية وأنواعها كما ذكرنا في أول هذه الورقة.

---

(١) كل ذلك مما ثبت فعله عن الجهم بن صفوان سلف المتكلمة، ينظر: خلق أفعال العباد للبخاري (ص ٢٠).

ولكن قد يقصد بدعوىٰ أن (الشَّرعيات فرع عن العقليات) العقليات الشَّرعية التي يُعرف بها صدق النبي ﷺ، كإثبات وجود الله تعالىٰ وكمال حكمته وضرورة البعث وإرسال الرسل، فهذا معنىٰ صحيح وحق لا مرية فيه.

بيد أن هذه الدعوىٰ ناشئة في الأوساط الكلامية، ويقصدون بها ما ابتدعوه من الأدلة العقلية البدعية -إن صح وصفها بالعقلية- التي جعلوا صحة الشَّرع وقبول قوله متوقف عليها!!

فهل يُعقل أن يتوقف صدق الرسول ﷺ علىٰ جميع العقليات حتىٰ ندخل فيها العقليات البدعية وتكون هي أصلًا لقبول أخباره السمعية كما يسمونها؟!

هذا قول ظاهر البطلان.

❁ الخاتمة:

إلى هنا يكون قد تبيَّن لنا أن الدليل الشرعي الوارد في الكتاب والسنة هو أوسع الأدلة وأشرفها وأقواها وأكملها، وأن فيه العقليات كما أن فيه السَّمعيات التي لا تُدرك بمجرَّد العقل، وأن عقليَّاته لا تقارن ولا تُوازىٰ بعقليَّات البشر.

وأنه لا يصح إطلاق القول بترادفه مع السمعيات والنقليات، ولا تفضيل العقليات عليه مطلقًا، بل في المسألة تفصيل يحتاج إلىٰ تأمل وتروٍّ.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه وسلم[1].

(١) إعداد: عمار بن محمد الأركاني.

مفهوم الدليل العقلي ومجاله عند السلف

لقد أخذ الموقف من العقل حيزا كبيرا من مساحة النقاش في الفكر الإسلامي، وانقسم الناس فيه طرائق شتىٰ، بين من يراه أصلا لكل شيء، وإليه تحاكم الشرائع، وبين من يراه احتياطا لا يستعمل إلا عند الضرورة، وبقدر ما يسد الرمق، وكل من هؤلاء قد استغل خطأ صاحبه وتعميمه للحكم دليلا علىٰ صحة ما ذهب إليه، والغريب أن هذين التيارين الغاليين في مفهوم العقل رَفضًا وقبولا ظلّا يُحاكم إليهما جميع الخائضين في هذا الموضوع، دون النظر إلىٰ التفاصيل التي تعكس مدىٰ التغاير بين الآراء، وإن اشتركت في الموضوع ومبادئ الأحكام فيه.

وفي هذ المقال سنركز العدسة علىٰ مفهوم الدليل العقلي ومجاله عند السلف، ومحاولة إزالة اللبس الذي يقع لكثير من المتناولين لهذا الموضوع، ونسبة أقوالٍ للسلف لا يقولون بها أو يقولون بها علىٰ وجه ليس هو الوجه الذي يذهب إليه بعض الباحثين في الموضوع. وذلك في مسائل:

❁ الأولى: مفهوم الدليل العقلي

لم يكن من عادة السلف الجنوح إلىٰ التعريف الجامع المانع، وهم في ذلك سائرون علىٰ منهج القرآن وأسلوب العرب في تعريف الشيء بما يتعرف به، فلم يعرفوا العقل ولم يحددوا مفهومه بعبارات تؤثر عنهم، وإن كان استخدامهم له يدل علىٰ أنهم لا يبتعدون به عن مفهومه الذي درج عليه العلماء بعدهم، وقد درج كثير من الخائضين في الدليل العقلي إلىٰ التقريب بدل التعريف، وعدم التفريق بين العقل في الاصطلاح وبين الدليل العقلي كما فعل الباجي رَحِمَهُ اللَّهُ حيث يقول عن العقل بأنه: "العلم الضروري الذي يقع ابتداء -أي: سابقا عن التجربة- ويعم العقلاء"[(١)]. وبنحو قوله يقول كثير من المهتمين بالتعريف للعقل والدليل العقلي كشيخ الإسلام ابن تيمية[(٢)] وغيره.

❁ الثانية: تقسيماته

كما أنه قد شاع عندهم في جانب التقسيم تقسيمه إلىٰ ضروري ومكتسب ويعرفون الضروري بأنه: "الذي لا يحتاج إلىٰ استدلال: كالعلم بأن الكل أكبر من الجزء"[(٣)]. والمكتسب هو:

---

(١) الحدود للباجي ص ٣١.

(٢) درء التعارض بين العقل والنقل ٢/ ٢١.

(٣) شرح التنقيح للقرافي ص ٣٠.

"مـا يتوقـف علـىٰ النظـر والاسـتدلال"[١]. وهـذا الأخيـر هـو المستعمل عندهم في العقائد والأحكام، وهو أنواع منه:

الاستقراء: وهو تتبع الحكم في الأمور الجزئية ليستدل بثبوته للجزئيات علىٰ ثبوته الكلي لتلك الجزئيات، فيحصل بسبب تتبع الجزئيات الظن أو القطع بعموم الحكم لها[٢].

ومنه القياس وهو ثلاثة أنواع:

القياس الجدلي: وهو ما سلم المخاطب مقدماته.

القياس الخطابي: ما كانت مقدماته مشهورة بين الناس.

القياس البرهاني: ما كانت مقدماته معلومة[٣].

وهذه الأدلة العقلية قد تتركب مع أدلة أخرىٰ، فتنتج أحكاما يقينية، فالمتواتر مثلا مركب من الحسي والعقلي، فتركبه من الحس؛ لكونه لا يقبل إلا إذا استند إلىٰ حس من سمع أو بصر، فهذا حظ الحس، ويحكم العقل باستحالة تواطؤ النقلة علىٰ الكذب، فهذا حظ العقل[٤].

---

(١) شرح المرتقىٰ ص ٢٣.

(٢) نيل السول علىٰ مرتقىٰ الوصول ص ١٩.

(٣) الفتاوىٰ ٩/ ١٠٠.

(٤) شرح التنقيح للقرافي ص ٣٠.

❁ الثالثة: وجه النزاع فيها بين السلف وغيرهم

وهذه الأدلة محل النزاع فيها بين السلف وبين غيرهم ليس في كونها أدلة، وإنما في قضيتين أساسيتين:

القضية الأولىٰ: علاقتها بالأدلة الشرعية.

القضية الثانية: حصر العلم فيها.

فالسلف يرون أن هذه الأدلة إذا استعملت في الجانب الشرعي؛ فإنها تستعمل مركبة علىٰ الدليل السمعي، ومعينة في فهمه؛ لأن النظر في القضايا الشرعية هو لاستنباط حكم شرعي، والعقل ليس بمشرع، فلا يمكن استقلاله بالاستدلال في هذا المجال[1].

كما أن ادِّعاء حصول العلم بمعنىٰ اليقين عن طريق الأدلة العقلية وحدها وحصره فيها يلزم منه استجهال من لم يعلمها، والاستغناء بها عن غيرها بما في ذلك الوحي.

وههنا مسألة مهمة وقع الخلط فيها، وهي أنه تستولي فكرة معينة علىٰ عقل شخص وتترسخ في فكره؛ فيسحب عليها أحكام المبادئ العقلية، وبالتالي ينفي العقل عمن رفضها[2]. بل وعن الدليل الذي عارضها، وهو ما أوقع الكثيرين في معارضة ما ظنوه ظواهر سمعية بقواطع عقلية، بينما طبيعة العقل لا تدرك الأشياء

---

(١) الفتاوىٰ ٩/ ١١، الموافقات ١/ ١٣.

(٢) ينظر: السلفية وقضايا العصر، ص ١٦٤.

علىٰ وجه الإحاطة، وإنما تعلم بها علىٰ وجه إجمالي، ثم قد يعلم العقل بعض التفاصيل إما عن طريق السمع أو من طريق ما تمده به الحواس من معلومات[١].

❁ الرابعة: مجال الدليل العقلي عند السلف

مما لا نزاع فيه أن العلوم بالنسبة لإدراكها تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام:

الأول: العلوم الضرورية الفطرية: وهي التي لا يمكن التشكيك فيها، ويدخل في هذا القسم ما نبه إليه الشارع من دلالة الفطرة علىٰ الخالق ﷻ، ولا شك أن هذا القسم مستدل به في العقائد، بل هو الحكم بين أهل الشرع ومن خالفهم في هذا الباب، لكنه يذكر لتقرير الوحي لا أنه يعارضه أو يشهد بخلافه، وعلىٰ هذا الأساس ألف شيخ الإسلام ابن تيمية كتابه (درء تعارض العقل والنقل).

الثاني: ما تمحض العمل فيه للعقل: وهذا عادة يكون في العلوم المفضولة كالطبيعيات، والرياضيات، والصناعات.

الثالث: العلوم الغيبية: وهذه لا يعلمها إلا بتعليم، ويدخل فيها أكثر مسائل الاعتقاد التفصيلية، وغاية حظ العقل منها الفهم والتسليم، وإثبات إمكانها، ونفي امتناعها[٢].

---

(١) تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين ص ١٤٢.

(٢) الاعتصام للشاطبي ٢/ ٣١٨ وينظر: الأدلة العقلية النقلية علىٰ صحة الاعتقاد ص ٣٨.

وهذا التقسيم للمعارف والعلوم يجعل العقل من بين مصادر الأدلة الشرعية في الاعتقاد والأحكام، فهو يوصل إلىٰ معرفة الأصول الكبرىٰ للاعتقاد علىٰ وجه الإجمال كالإقرار بالخالق، ووجوب إفراده بالعبادة والتأليه وإثبات الكمال، كما قد يدرك وجوب الجزاء الأخروي والبعث بعد الموت، إلا أن ذلك لا يدركه علىٰ سبيل التفصيل؛ إذ التفصيل وظيفة السمع وهي مما لا طاقة للعقل به[1].

إذا فمجال العقل عند السلف وحسب نصوص الوحي ليس ضيقا، فقد استخدم القرآن الأدلة العقلية من أمثلة وقياس برهاني واستدلالي، وقياس علة في إثبات العقائد، وترسيخها، والرد علىٰ من نفاها، فقد رد القرآن علىٰ من ادعىٰ لله ولدا فقال: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٥٩]. وهذا قياس علة مكتمل الأركان، ففيه الأصل والفرع والعلة والحكم.

وغير ذلك من الأدلة العقلية في بابها وفي الأحكام، لا ينازع السلف في استعمال الأدلة العقلية، لكنهم يقيدونها في جميع الأبواب بحاكمية الوحي، فهي إذا عارضت الوحي فسد اعتبارها سواء كانت في العقائد أو الأحكام، وقد أجمل ابن القيم خصائص

---

(١) ينظر: درء التعارض بين العقل والنقل ١/ ٣١-٣٢.

الأدلة العقلية في القرآن بقوله: "الله سبحانه حاج عباده علىٰ ألسن رسله وأنبيائه فيما أراد تقريرهم به، وإلزامهم إياه؛ بأقرب الطرق إلىٰ العقل، وأسهلها تناولا، وأقلها تكلفا، وأعظمها غناء ونفعا، وأجلها ثمرة وفائدة، فحججه سبحانه العقلية التي بينها في كتابه جمعت بين كونها عقلية سمعية ظاهرة واضحة قليلة المقدمات سهلة الفهم قريبة التناول قاطعة للشكوك والشبه ملزمة للمعاند والجاحد؛ ولهذا كانت المعارف التي استنبطت منها في القلوب أرسخ ولعموم الخلق أنفع"[١].

فتبين من هذا أن السلف لا يلغون العقل، ولا يضيقون مجاله، وإنما يقيدونه بطريقة القرآن والسنة المعتمدة علىٰ قلة المقدمات وسهولتها، ويراد منها إثبات العقائد والأحكام الشرعية، وتصديقها والتسليم بها، لا نفيها وردها والاعتراض عليها[٢].

(١) الصواعق المرسلة ٢/ ٤٥١.

(٢) إعداد: الحضرمي أحمد الطلبه.

سِمَاتُ الأَدِلَّةِ الشَّرعيَّة العَقليَّة

إن الأدلَّة الإلهيَّة تفُوقُ كل ما يُخيَّل إلىٰ الإنسان من دلائل، وتمتاز بميزات تخفىٰ علىٰ كثير من المسلمين اليوم، ثم هذه الأدلة تضمَّنت كثيرًا من الدلائل العقلية، ولما كانت إلهية المصدر فقد فاقت كل دليل بشري مهما كان أسلوبه أو وسيلته، وهو ما لا يُدركه كثير من طلبة العلم فضلًا عن عامَّة البشر، ويجهله كثيرٌ ممَّن يدَّعي أن الدِّين أسطوريُّ الولادة والنشأة، خرافيُّ الأدلَّة والمحتوىٰ.

وقد ارتفع في زمننا أصوات بعض هؤلاء ممَّن يدَّعي العقل، أو العقلنة، مدَّعين أن دين الإسلام لا مكان للعقل فيه، بل هو مهمَّشٌ موضوعٌ في قائمة المهملات إن لم يكن في سلَّة المحذوفات، ولكنَّ أصول دين الله ليست كذلك، بل هي قائمة علىٰ أدلَّة عقلية قوية برهانية متماسكة، يسلِّم بها كلُّ ذي لبٍّ عقلَها.

وزاد الطِّين بلَّة وجود من شوَّه الصورة وميَّع الحقيقة من داخل البيت الإسلامي قديمًا وحديثًا، ففي السابق وُجد من تشرَّب المنطق اليوناني المتهافت البنيان واعتمده كمنهج عقلي،

ثم حاول إقحامه في بوتقة الإسلام وإضفاء مسحة إسلامية عليه، الأمر الذي شوَّه الإسلام وضلَّل المسلمين، حتىٰ وُجد منهم مَن يتصوَّر تعارض الدين الإسلامي مع العقل البشري مع أن الكل من عند الله.

وفي عصرنا الحاضر وُجدَ في البيت الإسلامي مَن تشرَّب الفكر الغربي الحديث بدعوىٰ أنه المنهج العقلي الأوحد، والفِكر الحق المطلق، فبعضهم آمن به، وبعضهم حاول ليَّ عنق الإسلام له، ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة:١١٨]، فالذي يحصل في عصرنا مع الفكر الغربي هو ذاته الذي حصل مع الفكر اليوناني.

ولهذا وذاك حاولنا في هذه الورقة إبراز سمات الأدلَّة الشرعية العقليَّة الحقَّة؛ لتتجلَّىٰ خصائصها وتميُّزها عن كل دليل زائف، وتظهر قوة الإسلام في براهينه وحججه ومحتواه؛ ليزداد المؤمنون إيمانًا، وتتوق أفئدة البشر إلىٰ تلك الحجج الإلهية.

والله نسأل أن يتقبَّل جهودنا، ويكتب لها القبول في السماء والأرض، ويجعلها ذخرًا لنا يوم لا ينفع مال ولا بنون.

❁ تمهيد:

يتَّسم الدين الإسلامي ويختصُّ عن غيره من الأديان بمنهجه المعرفيِّ المتكامل، فهو يعتمد الحسَّ والعقل جميعًا كوسائل للمعرفة، ويعتمد كل المصادر المعرفيَّة؛ سواءً البصرية كالكون المشاهد، أو السمعيَّة كالوحي المنزَّل على نبي الإسلام، وهو لا يفتأ ينبه العقول ويدعو إلى إعمالها في كل تلك المصادر ليتبيَّن الحقّ وتظهر الحقيقة.

ونصوص الدين الإسلامي مليئةٌ بالأدلة العقلية الرصينة القويَّة المقنعة والواضحة والموجزة في آن واحد، مما يجعلها مكتفية بذاتها في الاستدلال العقلي، ومستغنية عن غيرها من الأديان والأفكار في هذا الباب، وهذا يكمن في اتصافها واختصاصها بسِمات لم تكن لغيرها من الأدلة العقلية، **وهنا نسرد أهم تلك السِّمات:**

١- إلهية المصدر:

كثيرة تلك المحاولات للإنسان الشغوف بالإبداع والتجديد أن يأتي بأدلة عقلية برهانية، ولكن مهمَا حاول ذلك فإنه سيبقى محصورًا في حدوده الزمَانية والمكانية، ومتأثرًا بظروفه وبيئته، ومتطبِّعًا بألفاظه ولغته وأفكاره، ولكن الأدلة الشَّرعيَّة العَقليَّة أدلةٌ متعالية على كل زمان ومكان، وعلى كل بيئة ومحيط، ومتناسبة

مع كل الظروف والأحوال، ليس لشيء إلا لأنها منزَّلة من عند الله ربِّ الأكوان وخالق الزمان والمكان، وخالق الإنسان وعقل الإنسان، فالله ﷻ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، فأنَّىٰ يكون للأدلة العَقليَّة التي أنزلها ﷻ مِثْلٌ أو ندٌّ أو نظير؟!! حاشا وكلا.

وإلىٰ هذه السمة يرجع ديمومتها وحيويتها حتىٰ زماننا هذا رغم مضيِّ أربعة عشر قرنًا من الأجيال والعقول.

بل من هذه السمة تنبثق كل السِّمات التي تليها.

٢- متناسقة مع الفطرة البشرية:

خلَقَ الله الإنسان وفَطَره علىٰ ما يتلاءم مع الغاية التي خلق لها وهي العبادة، ثم أنزل إليه الكتب السماوية ومنها القرآن لتدلَّه بأدلته الخبرية والعَقليَّة علىٰ تلك الغاية، فلا غرو حينئذٍ أن تتواءم الأدلة العَقليَّة الشَّرعيَّة مع الفطرة الإنسانية؛ إذ مصدر الأمرين واحد، فالذي خلق العقل والإنسان هو الذي أنزل الأدلة العَقليَّة الشَّرعيَّة ﷻ، فأنَّىٰ يتناقض خلقه وأمره؟! قال الله تعالىٰ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:١-٢]، وكيف لا تتواءم هذه الأدلة مع الفطرة وهي منزَّلة ممَّن ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان:٦]؛ ولذا يرشدنا الله ﷻ إلىٰ التمسُّك بكتابه مسائله ودلائله؛ لأنه موافقٌ لما فطرنَا عليه، يقول تعالىٰ: ﴿فَأَقِمْ

وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم:٣٠]، وكثيرًا ما تُستدعىٰ الفطرة في الاستدلال العقلي الشرعي؛ كالاستدلال علىٰ وجود الله تعالىٰ بالمقدِّمات الفطرية أو الغرائز الفطرية كمبدأ السببية وغيرها(١).

٣- هادية إلى الحقِّ مرويةٌ للقلب:

تتجلَّىٰ هذه السمة في الأدلة الشَّرعيَّة العَقليَّة، خاصة إذا ما حدَّقنا النظر في الأدلة التي سمَّاها أهلها عقلية برهانية من المتكلمين وأتباعهم من المعاصرين العقلانيين، فكثير من تلك الأدلة تجلبُ القَسوة وتورثُ الغفلة، ولا تغني ولا تسمن العقل الإنساني المتعطش إلىٰ المعرفة والعلم إلا نزرًا منه، وغالبًا ما تتركهم في بيداء تيهاء ما بين حيارىٰ وندامىٰ، وهذا ما اعترف به عمالقةُ الكلاميين في أواخر أعمارهم(٢).

---

(١) ينظر: مقالات الأدلة الفطرية علىٰ وجود الله الصادرة عن مركز سلف للبحوث والدراسات؛ كالمقدمات الأولية: http://salafcenter.org/522/
والغرائز: http://salafcenter.org/639/
والنزعة الأخلاقية: http://salafcenter.org/548/
والإرادة الغائية: http://salafcenter.org/647/
والإرادة الحرة: http://salafcenter.org/683/

(٢) ينظر: نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني (ص٣)، درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٢١٢ وما بعدها).

فالأدلة العَقليَّة غير الشَّرعيَّة في حقيقة الأمر إن لم تصدَّ المرء عن الحق والهدىٰ؛ فإنها تُبعد طريقه وتوعِّره، وأما الأدلة الشَّرعيَّة العَقليَّة فهي مرتبطة بالإيمان والخوف والعبادات القلبية برباطٍ غليظ، فهي تهدي الناظر فيها إلىٰ طريق الحق وإلىٰ الصراط المستقيم، وتجمع بين الحقيقة اليقينية والوجدانيات العاطفية، وهذا وجه من أوجه الإعجاز القرآني، فكلَّما ازداد المرءُ بها علمًا ازداد لله خشيةً، يقول تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر:٢٧، ٢٨][1].

فالأدلة الشَّرعيَّة العقليَّة تزرع فينا الطمأنينة والسكينة والارتياح، فهي ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور:٣٥]، تنير القلب، وتشرح الفؤاد، وتبصِّر الطريق، وتطمس الحيرة والشكوك، بل ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور:٣٥]، "وما أحسن ما وصف الله به كتابه بقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء:٩]، فأقوم الطرق إلىٰ أشرف المطالب ما بعث الله به رسوله، وأما طريق الغير فهي مع ضلالهم في البعض واعوجاج طريقهم وطولها

(١) ينظر: النبأ العظيم، د. محمد عبد الله دراز (ص: ١٤٨).

في البعض الآخر إنما يوصلهم إلىٰ أمر لا ينجي من عذاب الله، فضلًا عن أن يوجب لهم السعادة، فضلًا عن حصول الكمال للأنفس البشرية بطريقهم"[1].

تأمَّل هذه الأدلة الشَّرعيَّة العَقليَّة، وحلِّق بفؤادك في سماء الإيمان، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١، ٢٢]، وقال ﷻ: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:١٦٤]، وقال جلَّ من قائل: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ﴾ [يونس:٣١، ٣٢]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا

---

(١) الرد علىٰ المنطقيين لابن تيمية، بتصرف يسير (ص: ١٦٢).

زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٣﴾ وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الرعد:٣، ٤].

٤- يقينية وبرهانية:

تمتاز الأدلة الشَّرعيَّة العَقليَّة بكونها تمزج في خطابها اليقينيات مع الوجدانيات، وبتأثيرها علىٰ أهل الحسِّ المرهف وعلىٰ أهل الحقائق والبراهين في آن واحد، فهي تخاطب قوة التفكير في ذات الوقت الذي تخاطب فيه قوة الوجدان، وتلكم حاجتان من أهم حوائج النفس البشرية، يعسر علىٰ مهرَةِ البيان مزجُهما في مؤلفٍ واحد، وما هذا إلا صورةٌ من صور إعجاز القرآن الكريم؛ إذ هي قد بلغت الغاية في اليقينية والوجدانية معًا[1].

فالأدلة الشَّرعيَّة العَقليَّة أدلةٌ يقينيةٌ قاطعةٌ لا ريب فيها ولا شك، وكيف لا تكون برهانية صادقة والله تعالىٰ يقول: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ [النساء:٨٧]؟! أم كيف لا تكون يقينية حقة والله تعالىٰ يقول عن القرآن: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت:٤١، ٤٢]؟!

---

(١) ينظر: النبأ العظيم، د. محمد عبد الله دراز (ص: ١٤٨).

وهذا الذي أخبر به المولىٰ سبحانه عن القرآن الكريم هو ما وجده المتأملون في مبانيه، والباحثون في معانيه، كالقاضي عياض حين وصف جماليَّات القرآن وبراهينه وعدَّد وجوه إعجاز القرآن الكريم فقال: "ومنها جمعه لعلوم ومعارف لم تعهد العرب عامة ولا محمد ﷺ قبل نبوته خاصة بمعرفتها، ولا القيام بها، ولا يحيط بها أحد من علماء الأمم، ولا يشتمل عليها كتاب من كتبهم، فجمع فيه من بيان علم الشرائع، والتنبيه علىٰ طرق الحجج العقليات، والرد علىٰ فرق الأمم ببراهين قوية، وأدلة بينة سهلة الألفاظ، موجزة المقاصد، رام المتحذلقون بعده أن ينصبوا أدلة مثلها، فلم يقدروا عليها..."(١).

وينقل لنا الإمام السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تجارب السلف المتأملين والدارسين للأدلة الشَّرعيَّة العَقليَّة فيقول: "قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم علىٰ جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحذير يبنىٰ من كليات المعلومات العَقليَّة والسمعية إلا وكتاب الله قد نطق به"(٢).

وبرهانية الأدلة العَقليَّة الشَّرعيَّة كانت من أهم قضايا شيخ الإسلام ابن تيمية التي رسَّخها بطَود بَيانه، وناقش ونافح لتقريرها،

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ، للقاضي عياض (١/ ٢٧٦).
(٢) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (٤/ ٦٠).

ونثرها في كثيرٍ من كتبه، وردَّ علىٰ من نفىٰ برهانية الأدلَّة الشرعيَّة، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "والكتاب والسنة يدل بالإخبار تارة، ويدل بالتنبيه تارة، والإرشاد والبيان للأدلة العَقليَّة تارة، وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلهية قد جاء به الكتاب والسنة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه، فكان فيما جاء به الرسول من الأدلة العَقليَّة والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين"[1].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "فإنه وإن كان يَظنّ طوائف من المتكلمين والمتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق، فدلالته موقوفة علىٰ العلم بصدق المخبر، ويجعلون ما يبنىٰ عليه صدق المخبر معقولات محضة، فقد غلطوا في ذلك غلطًا عظيمًا؛ بل ضلوا ضلالًا مبينًا في ظنهم: أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد؛ بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها - أهل العلم والإيمان - من أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بين من الأدلة العَقليَّة التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره. ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته علىٰ أحسن وجه"[2].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ١١٠).

(٢) مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (٣/ ٢٩٦).

بل وحتىٰ من اغترَّ ببرهانيات اليونان، وقف أمام برهانيات الشرع وقفة انبهار واندهاش، يقول أبو الحسن الأشعري الذي إليه تُنسب الأشعرية: "ولعمري إن فيهما الشفاء من كل أمر مشكل، والبرء من كل داء معضل، وإن في حراستهما من الباطل علىٰ ما تقدم ذكرنا له آية لمن نصح نفسه، ودلالة لمن كان الحق قصده"(١).

واسمع للغزالي -وهو مَن هو في المتكلمين- إذ يقول: "اعلم أن حاصل ما يشتمل عليه علم الكلام من الأدلة التي يُنتفع بها فالقرآن والأخبار مشتملة عليه، وما خرج عنهما فهو إما مجادلة مذمومة وهي من البدع كما سيأتي بيانه، وإما مشاغبة بالتعلق بمناقضات الفرق لها وتطويل بنقل المقالات التي أكثرها ترَّهات وهذيانات، تزدريها الطباع، وتمجُّها الأسماع، وبعضها خوض فيما لا يتعلق بالدين..."(٢).

وهذا الذي قاله الغزالي هو ما سلَّم بمثله الرازي حيث قال بعد أن ذكر شيئًا من سمات الأدلة الشَّرعيَّة: "وإذا عرفت هذه الوجوه المقتضية لرجحان هذه الطريقة علىٰ سائر الطرق، فنقول:

---

(١) رسالة إلىٰ أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري (ص: ١١٥).
(٢) إحياء علوم الدين، للغزالي (١/ ٢٢).

لما كان الأمر كذلك، كانت الكتب الإلهية مملوءة من هذا النوع من الدلائل لا سيما القرآن العظيم، وكذلك فإنك متىٰ أوردت أنواعًا كثيرة من هذه الدلائل طابت القلوب، وخضعت النفوس، وأذعنت الأفكار للإقرار بوجود الإله الحكيم"[1].

وهذا الذي ذكرناه من يقينية الأدلة الشَّرعيَّة العَقليَّة هو البلسم الشافي واليقين المبين الذي عصَمَ السلف وأهل السنة من الحيرة والاضطراب، وهو من أجلِّ نعم الله التي يستحقُّ الشكر عليها، يقول تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورىٰ:٥٢]؛ فقل لي بربِّك كيف يهنأ بالراحة من دام قلقه وازدادت حيرته كلَّما ازداد علمه؟!!

٥- واقعية:

من سمات الأدلة الشَّرعيَّة العَقليَّة التي تفرَّدت بها أن مقدّماتها واقعية قريبة المآخذ، وعناصرها معروفة لكلِّ أحد، فمع كونها في أعلىٰ درجات القوة واليقينية فهي أيضًا مركَّبة من أسهل المعارف الواقعية؛ إذ هي تركِّب مقدِّماتها ممَّا يعايشه الناس في حياتهم، وغالب عناصرها ملموسة لهم في معيشتهم، وهذا أجدىٰ وأنفع

(١) المطالب العالية، للرازي (١/ ٢١٦).

للبشر، وأقرب سبيلًا في الوصول إلىٰ النتائج، وأكثر انقداحًا في أذهان الناس وفهومهم، بل لا يكَاد ينظرُ المتأمِّل فيها إلا استوعبها، وهو ما تجده في أيِّ دليلٍ من الأدلَّة الشرعية طالعتَ؛ فتارة تجده يمثِّل بالليل وتارة بالنهار، وتارة بالسماء وتارة بالأرض، وتارة بالجبال وتارة بالنجوم، وتارة بالنكاح وتارة بالحدائق والزروع؛ ولذا كلما قرأت آيات القرآن وأدلته تجده يداخل خلجات قلبك، ويلامس واقعك، كأنه غضٌّ طريٌّ للتو نزل من أجلك، فاقرأ قوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴿٢٠﴾ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴿٢٣﴾ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْىِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الروم:٢٠-٢٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ [الغاشية:١٧-٢٠]، ليس هذا فحسب بل حتىٰ أنفُسنا يضرِب الله بها المَثَل ويبني عليها الأدلة، يقول تعالىٰ:

﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾ وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات:٢٠، ٢١]، وفي هذا يقول الشاعر:

وإذا نظـــرت تريـــد معتبَـــرًا فـانظر إليـك ففيـك معتبَـرُ[1]

هذا عن أدلَّة الشرع، وأما إذا نظرنا إلىٰ غيرها كالأدلَّة الفلسفية التي يصمُها أهلها بالعَقليَّة أو العقلانية، فهي أبعد ما تكون عن الواقعيَّة وأقربُ ما تكون إلىٰ الألغاز والأحاجي، وهو ما نفَّر الناس عنها، وقلَّل من قيمتها لوعورة فهمها فضلًا عن تطبيقها أو الاستفادة منها، وبذا علَّل الإمام السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عدم إيراد الأدلة الشَّرعيَّة العَقليَّة بطرق المتكلمين الوعرة العسيرة فقال: "المائل إلىٰ طريق المحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام؛ فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم ينحط إلىٰ الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون ولم يكن ملغزا، فأخرج تعالىٰ مخاطباته في محاجة خلقه في أجلىٰ صورة؛ ليفهم العامة من جليلها ما يقنعهم وتلزمهم الحجة، وتفهم الخواص من أثنائها ما يربىٰ علىٰ ما أدركه فهم الخطباء"[2].

---

(١) نقلًا عن تفسير ابن كثير (٧/ ١٨٧).

(٢) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (٤/ ٦٠).

٦- مستلزمةٌ لمدلولها في الأذهان:

أهمُّ سمة في الدليل الشرعي العقلي بل جوهره ومغزاه هو كونه موصلًا إلىٰ المدلول بأقصر الطُّرق وأسرع الوسائل، فالغاية من الدليل هو بيان العلم وبيان الطرق المؤدية إليه، والأدلة الشَّرعيَّة العَقليَّة تتسم بالدلالة المباشرة علىٰ مدلولاتها واستلزامها بمجرَّد تصورها؛ كاستلزام وجود إنسان عند سماع صوته من خلف الجدار، واستلزام وجود النار حين رؤية الدخان وهكذا، وهذا الاستلزام قد يكون فطريًّا كما في دليل السببية الذي يكثر استعماله في نصوص الشرع[1]، وأشهر ما استُعمل في الدلالة علىٰ وجود الخالق ﷻ بوجود مخلوقاته؛ كالسموات والأرض والشمس والقمر، يقول تعالىٰ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت:٦١].

وخلوُّ الأدلة العَقليَّة غير الشَّرعيَّة كالأدلَّة الفلسفية من هذه السِّمة هو ما أضعفها وهوَّن من شأنها، بل وأخلاها من الفائدة العلمية، ووعَّر السبيل أمام طلَّاب الحق، ومن يسلك تلك السبُل لطلب الحق فهو "بمنزلة من قيل له: أين أذُنُك؟ فرفع يده فوق رأسه رفعًا شديدًا ثم أدَارها إلىٰ أذنِه اليسرىٰ، وقد كان يمكنه الإشارةُ إلىٰ اليمنىٰ أو اليسرىٰ من طريق مستقيم"[2].

---

(١) الرد علىٰ المنطقيين لابن تيمية (ص: ٢٤٨).

(٢) الرد علىٰ المنطقيين لابن تيمية (ص: ١٦٢).

٧- سهلة وواضحة:

من استوعب السِّمات السابقة من واقعيةٍ وقوةٍ تلازم بين الدليل والمدلول علِمَ أن الوضوح والسهولة من أهمِّ سمات أدلة الشرع العَقليَّة، فهي سهلةُ الفهم قريبةُ المعاني مترابطة المقدمات والنتائج، يفهمها كل عاقلٍ قلَّ علمه أم كثر، وتتناول كل ذهن قوي فهمه أم ضعف.

وذلك أن المقصود من هذه الأدلة الشَّرعيَّة الهدايةُ والإرشادُ إلىٰ الحقِّ والعلم، لا مجرَّد إشغال الأذهان وإعمال الأفكار أو تسويد الصفحات، بل هي أدلةُ هدًىٰ ورشاد موصلةٌ إلىٰ الحق والإيمان منيرةٌ طريق اليقينِ والاطمئنان؛ ولهذا افتتح الله ﷻ كتابه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢].

فخذ مثلًا واقرأ قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [فصلت:٣٧]، فهل يُتصوَّر أن أحدًا من البشر لا يعرفُ الليل أو النهار أو الشمس أو القمر؟!

وكل عاقل يفهم من هذا السِّياق أن هذه المخلوقات لا بد لها من موجد، وأنها تحثُّ علىٰ البحث عن موجدها، ولا شكَّ تدلُّ علىٰ خالقٍ أوجدها...[1].

---

(١) وللاستزادة ينظر: مقال دليل الخلق والاختراع، الصادر عن مركز سلف للبحوث والدراسات.

وهذا ما وجده القاضي عياض حين تفحَّص الحجج والبراهين الشرعية فقال عن أدلَّة القرآن: "جمع فيه من بيان علم الشرائع، والتنبيه على طرق الحجج العقليات، والرد على فرق الأمم ببراهين قوية، وأدلة بينة سهلة الألفاظ موجزة المقاصد..."(١).

ولما كانت هذه السمة (السهولة والوضوح) مفقودةً في عامَّة ما يسمَّى بـ(الأدلة العَقليَّة) غير أدلة الشرع انحسرت تلك الأدلة، وتُركَت في بواطن الكتب، ولم تضِف جديدًا في عالم المعرفة والعلم، بل غالبًا ما كانت على العكس عقبةً كؤودًا في سبيل العلم والمعرفة(٢).

٨- مؤثِّرة ومقنعة:

من أهم السِّمات التي يُحتاج إليها في الأدلة: التأثير والإقناع على من يُستدلُّ عليهم ويحاجُّون به، والقرآن قد نال حظَّه وافرًا من هذه السِّمة، فهي تختصُّ بقوَّة التأثير وقوة الإقناع على كلِّ من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وكيف لا يكون كلام الله تعالى بهذه الصِّفة وقائِله هو العليم الخبير الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]؟! كيف لا والله وصَفه سبحانه بقوله: ﴿وَلَقَدْ

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض (١/ ٢٧٦).
(٢) ينظر: الفتاوى، لابن تيمية (٢/ ٧٤٠).

جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف:٥٢]، وقال: ﴿هَٰذَا بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [الجاثية:٢٠]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس:٥٧]؟!

هذا فيما أخبرنا الله تعالىٰ به، وأما عن تأثير الأدلة الشرعية العقلية في الواقع والمشاهد، فيكفي أنها غيرت مجرىٰ التاريخ ومعالم الحضارات والأمم في فترة وجيزة، ولنقصَّ عليك شيئًا من قصص القوم الذين تأثَّروا بأدلة الشرع العقلية وأذعنوا له بمجرَّد سماعهم:

الأول: قصَّة إبراهيم مع النمرود، فقد كابَر هذا الطاغية، وغرَّ الناس بقتله لهم، وادَّعىٰ بأنه هو الذي يملك الإحياء والإماتة والتصرُّف في الكون، فأعرض إبراهيم عن هذه المسألة، وأتاه بمسألة أظهر وأبين في التصرُّف في الكون، ألا وهي طلوع الشمس من المشرق، وقال له: إن كنت حقًّا تملك التصرُّف في الكون فأت بالشمس من المغرب، فأُسكت الطاغية بهذه الحجة ولم يَحِرْ جوابًا، وهذا ما قصَّه الله تعالىٰ علينا بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة:٢٥٨][(١)].

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (٥/ ٤٣٣).

والثاني: قصة إسلام الحصين والد عمران رضي الله عنهما، وذلك أن قريش حرَّضت الحصين أن يجادل النبي ﷺ ففعل، فقال له النبي ﷺ: «يا حصين كم تعبد من إله؟» قال: سبعًا في الأرض، وواحدًا في السماء، فقال: «فإذا أصابك الضر من تدعو؟» قال: الذي في السماء، قال: «فإذا هلك المال من تدعو؟» قال: الذي في السماء، قال: «فيستجيب لك وحده وتشركهم معه! أرضيته في الشكر أم تخاف أن يغلب عليك؟» قال: ولا واحدة من هاتين، فلم يقم حتىٰ أسلم[1].

ومن برامج اليوتيوب المتميِّزة التي بيَّنت هذا الأثر سلسلة (بالقرآن اهتديت) للشيخ فهد الكندري جزاه الله خيرًا[2].

٩- مختصرة وموجزة:

إيصال المعاني المرادة بأقلِّ قدر ممكن من الكلام، دون إخلال في المعنىٰ هو مِن أشرف العلوم والمهارات، وهذا ما يسمِّيه أهل البلاغة بالإيجاز والاختصار، وهذه سمةٌ من سمات الأدلة الشَّرعيَّة العَقليَّة، فغالبًا ما تقصُر ألفاظها علىٰ جوامع الكلم، وتحذف من الكلام ما كان حشوًا يُعلم مضمونه بحذفه، ولا ترهِق نفسها بذكر لوازم الكلام الفطرية الواضحة، وهذا هو مقتضىٰ الفصاحة وبلوغ الشأو في البيان، وهل من بيان أكمل من البيان الإلهي؟!

---

(١) سنن الترمذي (٥/ ٣٩٧) حديث رقم (٣٤٨٣).

(٢) ينظر: https://www.youtube.com/watch?v=lYz_RcErZP4

وبالمثال يتَّضح المقال:

لنأخذ مثلًا بعض الأدلة العقلية التي يمكن الاحتجاج بها علىٰ اليهود وإلزامهم بالتسليم بالقرآن:

١- أنكم تقرُّون بكتابكم المقدَّس؛ لأنه نزل من عند الله، والقرآن كذلك نزل من عند الله، فلم تفرِّقون بين المتماثلات؟!!

٢- أنكم تدَّعون الإيمان بكتابكم المقدَّس، وهو يأمر أيضًا بالإيمان بالقرآن، ويذكر أوصافه وأوصاف النبي الذي جاء به ﷺ، فلم تنكرونه؟!!

٣- أنكم تكفرون بالقرآن بمجرد دعوىٰ أنه لم ينزل علىٰ بني جلدتكم وهو عذرٌ أقبح من ذنب.

٤- أن القرآن مصدِّق لكلِّ الكتب الإلهية التي سبقته، وللكتاب المقدَّس الذي معكم، وهذا من أقوىٰ الحجج للتصديق به.

٥- ليس هذه المرَّة الأولىٰ التي تكفرون فيها بما أنزل الله، بل قد كفرتم من قبل بالإنجيل الذي أنزله الله علىٰ عيسىٰ!

٦- داء الجحود والكبر في الحقيقة هما المانعان لكم من الإيمان، وأكبر شاهد علىٰ ذلك أنكم لم تؤمنوا حتىٰ بكتابكم المقدَّس، فقد قتلتم الأنبياء الذين جاؤوا به، فهل هذا هو الإيمان الذي تدَّعون؟!

قد أوجز الله كل هذه الحجج في عبارة مختصرة حيث يقول: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:٩١].

١٠- متنوِّعة ومتضافرة:

تتفوَّق الأدلة الشَّرعيَّة العَقليَّة على غيرها بكونها أدلةً متنوِّعة؛ إذ هي لا تستدلُّ ولا تهتمُّ إلا بالقضايا العظيمة المهمَّة، وكلَّما كان الأمر أعظم وأهمَّ كلَّما كثرت أسماءه وتنوَّعت أدلته وذاعت أوصافه، وإلى جانب هذا التنوُّع في الأدلة فإنها في الوقت نفسه متضافرة يقوِّي بعضها بعضًا، لا متنافرة ينقض بعضها بعضًا، وهذا التنوُّع والتضافر هو ما أخبر عنه ربنا ﷻ بقوله: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت:٥٣].

فالآفاق والأقطار بدءًا بالسماء والأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والنبات والأشجار والأنهار كلُّها آيات وأدلةٌ عليه سبحانه، بل هي بعض الأدلة، فإن الإنسان نفسه آية من آيات الله في لطيف صنعته وبديع حكمته، هذا جانب من جوانب الأدلَّة، ومن جانب آخر فإن الله أودع الدلائل الكافية في وحيه المبين ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:٧٩][(١)].

---

(١) ينظر: تفسير القرطبي (١٥/ ٣٧٤ وما بعدها).

وفي هذا يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: "فإن المطلوب كلما كان الناس إلىٰ معرفته أحوج يسر الله علىٰ عقول الناس معرفة أدلته، فأدلة إثبات الصانع وتوحيده وأعلام النبوة وأدلتها كثيرة جدًّا، وطرق الناس في معرفتها كثيرة، وكثير من الطرق لا يحتاج إليه أكثر الناس، وإنما يحتاج إليه من لم يعرف غيره أو من أعرض عن غيره"[1].

وهذا التنوُّع في الدلائل متناغم مع تنوُّع الوسائل المعرفيَّة الإنسانية كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل:٧٨]، فبالسمع تُعقَل دلائل الله سبحانه في أقواله، وبالبصر تُعقَل دلائل الله في أفعاله، والعقل يجمع كل تلك المعطيات السمعية والبصرية، ويرىٰ التوافق بينها وبين الفطرة التي فُطر عليها الإنسان، فيتبيَّن له الحق[2].

والتنوُّع والتضافر في الأدلَّة الشَّرعيَّة العَقليَّة يظهر في كثير من القضايا؛ كإثبات وجود الله وربوبيته وألوهيته، وإثبات أسمائه وصفاته، وكذلك دلائل النبوة، وأدلة صدق القرآن، وأدلة اليوم الآخر، وأدلة تكامل الدين الإسلامي.

---

(١) الرد علىٰ المنطقيين لابن تيمية (ص: ٢٥٦).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوىٰ لابن تيمية (١٤/ ١٨٦).

ولنمثِّل بواحد من هذه الأمثلة، وليكن دلائل كون القرآن كلام الله:

فالأدلَّة علىٰ أن القرآن كلام الله متنوِّعة وكثيرة، ومنها:

١- القرآن نفسه يشهد بأنه نازل من عند الله ﷻ، يقول تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٦].

٢- أحوال النبي ﷺ الذي جاءنا بهذا القرآن وسيرته تدل علىٰ ذلك، فلم يكن في نفسه يملك الوسائل العلمية التي تمكِّنه من تأليف مثله، ولم يكن في مكة من هو في هذه الرتبة العلمية ليعلِّمه إياه، فهو إذن من عند الله.

٣- أحوال النبي ﷺ عند نزول الوحي عليه أيضًا شواهد علىٰ أنه منزَّلٌ من عند الله.

٤- عَجْز الثقلين عن أن يأتوا بمثله مذ زمن النبي ﷺ حتىٰ اليوم أكبرُ شاهد، فلم ولن يأتوا بمثله مع قيام التحدّي، وأنَّىٰ يستطيعون ذلك والله يقول: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء:٨٨].

٥- تحقق وعد الله بحفظ القرآن الكريم.

٦- الإعجاز الأسلوبي في القرآن من أدقِّ الأدلة علىٰ كونه من عند الله.

٧- الإعجـاز البيـاني في القـرآن كـذلك أيضًـا، فمعـاني القـرآن المتنوعة والمسبوكة في كتاب واحد مما يدل علىٰ كونـه مـن العلـيم الخبير.

٨- دقـائق العلـوم والكشـوف التجريبيـة التـي يكتشـفها البشـر علىٰ مـرِّ العصـور والتـي ذكرهـا القـرآن في كتابـه مـن قبـل؛ كعلـم الأجنة.

٩- أثر القرآن علىٰ المجتمعات والشعوب التي تبنَّته، وعلىٰ تاريخ العالم حقيق أن يتفكَّر فيه الإنسان ويعتبر.

١٠- أثر القرآن علىٰ كثير من الأفراد حتىٰ في حـالات الضـعف الإسلامي، كما سمعنا بذلك كثيرًا[١].

وتلـك عشـرة كاملـة، إلا أن دلائـل القـرآن لا تقـف عنـد هـذا الحد[٢].

(١) وقد أشرنا سابقًا لبرنامج الشيخ فهد الكندري بالقرآن اهتديت فلينظر:
https://www.youtube.com/watch?v=lYz_RcErZP4

(٢) وللاستزادة في هذا الموضوع راجع كتاب النبأ العظيم للدكتور محمد عبد الله دراز، فهو قيِّم مفيد.

❁ الخاتمة:

وفي ختام ذكر هذه السِّمات نستعرض تلخيص الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ لها حيث يقول: "هذا وإن القرآن وحده لمن جعل الله له نورا أعظم آية ودليل وبرهان علىٰ هذه المطالب، وليس في الأدلة أقوىٰ ولا أظهر ولا أصح دلالة منه، من وجوه متعددة جدًّا، كيف وقد أرشد ذوي العقول والألباب فيه إلىٰ أدلة هي للعقل مثل ضوء الشمس للبصر، لا يلحقها إشكال، ولا يغير في وجه دلالتها إجمال، ولا يعارضها تجويز واحتمال، تلج الأسماع بلا استئذان، وتحل من العقول محل الماء الزلال من الصادي الظمآن، فضلها علىٰ أدلة أهل العقول والكلام كفضل الله علىٰ الأنام، لا يمكن أحدًا أن يقدح فيها قدحًا يوقع في اللبس، إلا إن أمكنه أن يقدح بالظهيرة صحوًا في طلوع الشمس، ومن عجيب شأنها أنها تستلزم المدلول استلزامًا بينًا، وتنبه علىٰ جواب المعترض تنبيهًا لطيفًا، ففيها إقامة الدلالة، والجواب عن المعارضة والشبهة، وهذا الأمر إنما هو لمن نوَّر الله بصيرته، وفتح عين قلبه لأدلة القرآن، وآتاه فهمًا في كتابه، فلا يعجب من منكر أو معترض أو معارض"[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: "والله سبحانه حاج عباده علىٰ ألسن رسله وأنبيائه فيما أراد تقريرهم به وإلزامهم إياه بأقرب الطرق إلىٰ العقل، وأسهلها تناولًا، وأقلها تكلفًا، وأعظمها غناء ونفعًا،

---

(١) الصواعق المرسلة في الرد علىٰ الجهمية والمعطلة لابن القيم (٣/ ١١٩٩).

وأجلها ثمرة وفائدة، فحُججه سبحانه العَقليَّة التي بينها في كتابه جمعت بين كونها عقلية سمعية، ظاهرة واضحة، قليلة المقدمات، سهلة الفهم، قريبة التناول، قاطعة للشكوك والشُبَه، ملزمة للمعاند والجاحد؛ ولهذا كانت المعارف التي استنبطت منها في القلوب أرسخ، ولعموم الخلق أنفع.

وإذا تتبع المتتبع ما في كتاب الله مما حاج به عباده في إقامة التوحيد، وإثبات الصفات، وإثبات الرسالة والنبوة، وإثبات المعاد، وحشر الأجساد، وطرق إثبات علمه بكل خفي وظاهر، وعموم قدرته ومشيئته، وتفرده بالملك والتدبير، وأنه لا يستحق العبادة سواه= وجد الأمر في ذلك علىٰ ما ذكرناه من تصرف المخاطبة منه سبحانه في ذلك علىٰ أجل وجوه الحجاج، وأسبقها إلىٰ القلوب، وأعظمها ملاءمة للعقول، وأبعدها من الشكوك والشُبَه، في أوجز لفظ وأبينه وأعذبه وأحسنه وأرشقه وأدلِّه علىٰ المراد"[1].

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه وسلم[2].

(١) الصواعق المرسلة في الرد علىٰ الجهمية والمعطلة لابن القيم (٢/ ٤٥٨).
(٢) إعداد: عمار بن محمد الأركاني.

الدليـــل العقلي
بين الإفـــراط والتفـــريط

العقل في الاصطلاح العلمي له إطلاقات عدة:

الإطلاق الأول: بمعنىٰ الغريزة المدركة التي جعلها الله تعالىٰ ميزة للإنسان علىٰ سائر الحيوان، وهي التي بفقدها يصير الإنسان في عداد المجانين، ويسقط بفقدها التكليف الشرعي عن الإنسان، وقد عد أبو الحارث المحاسبي هذا المعنىٰ هو المعنىٰ الحقيقي للعقل وما سواه مجاز[1].

الإطلاق الثاني: يعبر بالعقل عن المعارف الفطرية، والعلوم الضرورية التي يشترك فيها العقلاء؛ كالعلم بأن الكل أكبر من الجزء، وأن الضدين لا يجتمعان[2].

---

(١) مائية العقل وحقيقة معناه ص ٢٠١.

(٢) درء التعارض بين العقل والنقل (٢/ ٢١).

الإطلاق الثالث: يطلق العقل على إدراك المعارف النظرية، وما يستفاد من التجارب الحسية، ويدخل في هذا ما أسماه المحاسبي:"فهم البيان: أي إصابة العقل للمعنى الصحيح لكل ما يسمعه ولكل ما يدركه بحواسه من ناحية العقل[١].

فالمعنيان الأولان للعقل فطريان يشترك فيهما جميع العقلاء، ولا يقع التفاوت فيهما بينهم، ويمثلان القدر من العقل الذي فضل الله به بني آدم وكلفهم على أساسه. أما الإطلاق الثالث فهو مرادف للعلم عند بعض العلماء كالأصبهاني، وهذا القدر من العقل يسمى فاقده: غبيا أو جاهلا.

وقد انقسم الناس إزاء استخدام العقل كأداة معرفية إلى طرفين ووسط:

الطرف الأول: طرف غلا في استخدام العقل وتمجيده، وجعله حاكما على الوحي مقدما عليه عند التعارض، وقد مثل هذا الطرف جمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة وغيرهم بل جعلوه أصلا للوحي كما قال فخر الدين الرازي: "إذا تعارضت الأدلة السمعية والعقلية،... فإما أن يجمع بينهما وهو محال لأنه جمع بين النقيضين، وإما أن يردَّا جميعا، وإما أن يقدم

---

(١) مائية العقل ص ٢٠٢.

السمع وهو محال، لأن العقل أصل النقل، فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحا في العقل الذىٰ هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحا في النقل والعقل جميعا، فوجب تقديم العقل، ثم النقلُ إما أن يتأول، وإما أن يفوض"[١].

فتبين من هذا أنهم يجعلون العقل وحده أصلا لمعرفة الله ﷻ، ويجعلون القرآن والسنة توابع له، كما صرح الرازي بذلك في كلامه الذي مر معنا، والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية؛ المستغنية بنفسها عما سواها، ثم غلوا في الأمر حتىٰ نسبوا مخالفيهم من أهل السنة والحديث وغيرهم إلىٰ الجهل والجمود، وقلة العقل، ويبررون هذا الإفراط في استخدام الأدلة العقلية بأن النظر الكلامي أداة لكشف شبهات الملحدين، والرد علىٰ المعاندين من أهل الملل والنحل، وهذا ما لا يفي به الاقتصار علىٰ القرآن وحده[٢].

الطرف الثاني: طرف فرّط في اعتبار العقل، وقد مثل هذا الاتجاه طوائف من المتصوفة، وبعض المنتسبين إلىٰ السنة، فهؤلاء أهملوا النظر العقلي، ولم يحسنوا استخدامه، تغليبا لما عندهم من العلوم الضرورية، والمعارف اليقينية، التي نالوها

---

(١) أساس التقديس ص١٧٢.

(٢) ينظر: الأدلة العقلية والنقلية علىٰ أصول الاعتقاد ص١٦٢.

بالرياضات، والكشوف، والإلهام، أو جمودا على ظواهر لا يعضدها الدليل. والمتصوفة يعطلون العقل؛ ويرون الأحوال العالية والمقامات الرفيعة لا تنال إلا بترك العقل، ويقرون من الأمور ما يكذب به صريح العقل[1].

فجعل هؤلاء مصدر المعرفة هو الذوق، وهذا هو سر ترديدهم لأسطورتهم: "من ذاق عرف".

وكلا المسلكين مجاف للحق، فالأولون أخطؤوا حين جعلوا العقل حاكما على الوحي مقدما عليه، والحقيقة أن العقل أصل في العلم بالنقل لا في ثبوته، وذلك أنه إذا تعارض العقل والنقل فمرد هذا التعارض إلى أمرين:

- إما أن العقل غير صريح: فقد يعرض له ما يضعف إدراكه إما بسبب فساد في التصور أو في العلم.
- وإما أن النقل غير صحيح: فالنقل يعرض له الضعف من جهة الورود، فيكون الناقل قد أخطأ في النقل إما بسبب كذبه أو وهمه أو تصحيفه.

ولا توجد صورة للتعارض خارجة عن هذين الأمرين مطلقا، حتى نحتاج فيها إلى تقديم العقل على النقل.

---

(١) ينظر: الفتاوى ٣/ ٣٣٨.

والمسلك الثاني مسلك معطل للشرع، مخالف لمقاصده، فالشريعة أعلت من دور العقل، وجعلته مناط التكليف، وأمرت بالحفاظ عليه، وأي طريق في التعبد تلغيه أو تفسده فإلحاقها بالمسكرات أو المفسدات للعقل التي حرمت شرعا أولىٰ من جعلها طريقة صحيحة للتعبد لله ﷻ.

والوسط هو ما كان عليه السلف الصالح، من جمع بين الأدلة النقلية والعقلية، وعدم اعتقاد التعارض بينهما. "فهذا الإمام أحمد وسائر السلف، كانوا يستخدمون الأدلة العقلية في إثبات العقائد، وفقا لما ورد في القرآن، فكانوا يستخدمون قياس الأولىٰ والأحرىٰ والتنبيه، في باب النفي والإثبات، فمسلك الإمام أحمد وغيره مع الاستدلال بالنصوص وبالإجماع مسلك الاستدلال بالفطرة، والأقيسة العقلية الصحيحة المتضمنة للأولىٰ"[1].

وممن بين الموقف الصحيح من الأدلة العقلية الإمام ابن الوزير اليماني، حيث قال في معرض كلامه عن موقف السلف من الأدلة العقلية وطريقهم في تقرير العقيدة: "فهؤلاء كتابهم القرآن، وتفسيرهم الأخبار.... وهم لا يعنون بالرجوع إليهما نفي النظر وترك العقل والاستدلال به، وإنما ينكرون من علم النظر أمرين:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية ٥/ ٨٣.

أحـدهما: القـول بـأن النظـر فيمـا أمـر الله تعـالىٰ بـالنظر فيـه وجرت به عادة السلف غير مفيد للعلم، إلا أن يرد إلىٰ ما ابتدع من طريق المتكلمين، بل هو -أي: ما أمر الوحي بالنظر فيه- عندهم كاف شاف، وإن خالف طرائق المتكلمين.

ثانيهما: أنهم ينكرون القول بتعين طرائق المتكلمين للمعرفة، وتجهيل من لم يعرفها وتكفيره"[1].

وخلاصة القول أن المنهج الوسط في الاستدلال العقلي هو منهج السلف الذي لا ينكر المعارف الضرورية، ويعتبر أن الدليل العقلي هو قسم من أقسام الأدلة الشرعية، فالقرآن قد سلك مسالك عقلية في تقرير العقيدة، كالقياس وضرب الأمثال، وغير ذلك، وفىٰ الأدلة العقلية النقلية غنية عن طرائق المتكلمين، والعقل بمعانيه التي مرت معنا لا يمكن أن يخالف النقل مطلقا، لكن طرائق المتكلمين واصطلاحاتهم هي التي حجبت عقولهم عن الوحي، فاعتقدوا التعارض فيما لا تعارض فيه، وكان الأولىٰ بهم أن يحاكموا اصطلاحاتهم إلىٰ الوحي وطرائقه في الاستدلال، لا أن يفعلوا العكس. "فإذا تعارض دليلان سمعيان، أو عقليان، أو سمعي وعقلي، فإما أن يكونا قطعيين، وإما أن يكونا ظنيين، وإما أن يكون أحدهما قطعيا والآخر ظنيا.

---

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ٣/ ٣٣٨.

فأما القطعيان فلا يمكن تعارضهما في الأقسام؛ لأن الدليل القطعي هو الذي يستلزم مدلوله قطعيا، ولو تعارضا لزم الجمع بين النقيضين، وهذا لا يشك فيه أحد من العقلاء، وإن كان أحدهما قطعيا والآخر ظنيا تعين تقديم القطعي سواء كان عقليا أو سمعيا ، وإن كانا ظنيين صرنا إلىٰ الترجيح، ووجب تقديم الراجح منهما.

وهذا تقسيم راجح متفق علىٰ مضمونه بين العقلاء. فأما إثبات التعارض بين الدليل العقلي والسمعي، والجزم بتقديم العقلي مطلقا فخطأ معلوم الفساد"[1][2].

(١) يراجع: مختصر الصواعق المرسلة ص ٨٣.

(٢) إعداد: الحضرمي أحمد الطلبه.

العقليّاتُ الشرعيةُ...
وشهاداتُ أولي العلم

غدت أقوالُ ذوي الخبرة والممارسة وشهاداتهم ذات وزن ثقيل في عصرنا، تُرفع لها الأعناق والأبصار، وتُدفع فيها الأثمان والأموال، وتصغي لها القلوب قبل الآذان، فلو ذمَّ طبيب ماهر منتجًا غذائيًّا لأسقط قيمته، ولو أشاد مركز خبراء اقتصادي بمنظومة اقتصاديَّةٍ معينة لكان لها رواجها.

وهذا الاعتبار لأقوال الخبراء هو في ذات الوقت أمرٌ فطريٌّ عقليٌّ؛ ذلك أن العاقل يدرك قصور مدركاته وعقله، فيتأمل في تجارب الخبراء والعلماء ومعارفهم ليصل إلىٰ الحقيقة واليقين في القضايا الأخرىٰ.

أضف إلى كل ذلك أنها حقيقةٌ قرآنية، فإن القرآن استخدم أقوال العلماء للبرهنة علىٰ قضيَّة القضايا، ألا وهي قضيَّة التوحيد، حيث يقول تعالىٰ: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران:١٨]، فأردف شهادته ﷻ بشهادة أهل العلم والخبرة؛ لعظم قيمتها وعلو شأنها وفطريَّة التسليم بها وقبولها.

وإذا كانت هذه هي قيمة شهادة أولي العلم، فماذا قالوا عن العقليات الشرعية؟ وهل أجمعوا على برهانيتها وقوتها وأفضليتها على غيرها؟

قبل أن نشرع في شهادات العلماء يجدر بنا أن نصدر القول بالشهادات الإلهية؛ إذ هي الأصل والحجة.

ولو تأملنا في القرآن سنجده يعقِّب على إرسال الرسل بأنه لا يرسلهم إلا ومعهم البيِّنات والحجج والبراهين كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد:٢٥]، ويؤكِّد أن تلك الآيات والبراهين هي من عنده وليست اختراعا من الرسل؛ ولذا يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد:٣٨]، فما من نبي إلا ويأتي بأقوى الحجج وأفضل البراهين على صدقه، وبهذا نعلم أن الوحي مليءٌ بالدلائل العقلية الإلهية، ودلائله وهداياته هي الأقوم والأصلح كما يقول تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء:٩]، بل إن القرآن يتحدَّى وينصُّ صراحةً أن لا أحد يستطيع أن يأتي بدليل أو حجة أظهر وأكمل وأبلغ من أدلته، فيقول تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]، فلا يستدل أحدٌ بدليل

عقلي أو غيره إلا ودليل القرآن أحسن وأوضح وأبين من دليله في تلك المسألة[١].

ولذا نجد القرآن يقرِّر أن لا سبيل إلىٰ ردِّه إلا بالجحود والإنكار، ولا مجال لمغالبته بالمحاجّة والبراهين العقلية، يقول تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِۦ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٧﴾ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٧-٤٩].

وبعد أن عرضنا شهادات القرآن، دعنا نسلط الضوء علىٰ أقوال العلماء الجهابذة الذين أفنوا أعمارهم في درس كلام الله ورسوله عقليِّه وسمعيِّه، أخباره وأوامره، وكانت لهم الصولات والجولات مع من حاول معارضتها بغيرها.

فمن أولئك الإمام أبو سليمان الخطابي الشافعي (٣٨٨ هـ) المتبحر في الحديث والفقه، له شرح للبخاري وأبي داود وغيرها من الأسفار الخادمة للكتاب والسنة، يؤكد أن علماء السَّلف إنما

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، لابن تيمية (٤/ ١٠٦).

تركـوا الخـوض في العقليـات اليونانيـة والبراهـين الكلاميـة؛ قناعـةً منهم بـأن في كـلام الله تعـالىٰ ورسـوله ﷺ مـا يغنـي عـن غيرهمـا، حيث يقول: "واعلـم أن الأئمـة الماضـين والسـلف المتقدمين لـم يتركوا هذا النمط من الكلام، وهذا النوع من النظر عجزًا عنه، ولا انقطاعًا دونه، وقد كانوا ذوي عقول وافرة وأفهـام ثاقبـة، وقـد كـان وقع في زمـانهم هـذه الشبه والآراء، وهـذه النحـل والأهـواء، وإنمـا تركوا هذه الطريقة وأعرضوا عنها لما تخوفوه من فتنتها، وحـذِرُوه من سوء مغبتها، وقد كانوا علىٰ بينة من أمرهم، وعلىٰ بصيرة مـن دينهم، لمـا هـداهم الله مـن توفيقـه، وشـرح بـه صـدورهم مـن نـور حكمته ومعرفته، ورأوا أن فيما عندهم من علم الكتـاب وحكمتـه، وتوقيف السنة وبيانها، غناءً ومندوحة عما سواهما، وأن الحجة قد وقعت بهما، والعلة أزيحت بمكانهما"[(١)].

وهـذا القاضـي عيـاض اليحصـبي المـالكي (٥٤٤ هـ) عـالم المغرب وإمام أهـل الحـديث في وقتـه، ألـف المؤلفـات في حـديث رسـول الله ﷺ، فشـرح صـحيح مسـلم وكتَـبَ (الشـفا بتعريـف

(١) الغنية عن الكلام وأهله للخطابي (ص٩)، وينظر: الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٧٣)، درء التعارض (٧/ ٢٨٦)، صون المنطق (٩٣).

حقوق المصطفىٰ ﷺ، وألف (مشارق الأنوار) في ضبط ألفاظ الصحيحين والموطأ وشرحها، وفي المصطلحات الحديثية له (الإلماع)، يشير إلىٰ قوة العقليات الشرعية وعجز البشرية عن الإتيان بمثلها، فيقول: "فجمع فيه من بيان علم الشرائع، والتنبيه علىٰ طرق الحجج العقليات، والرد علىٰ فرق الأمم ببراهين قوية وأدلة بينة سهلة الألفاظ موجزة المقاصد، رام المتحذلقون بعدُ أن ينصبوا أدلة مثلها فلم يقدروا عليها"[1].

ودونك ما ذكره **الإمام ابن أبي العز الحنفي** (٧٩٢ هـ) الفقيه وقاضي القضاة، والشهير بشرح متن الطحاوية، يذكر لنا خلاصة تجربته ومقارنته لعقليات الشرع وغيرها، فيقول: "وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية، وجد الصواب منها يعود إلىٰ بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية بأفصح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثله، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]"[2].

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ، للقاضي عياض (١/ ٢٧٧).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز (١/ ٧٦).

وذلكم ابن الوزير اليماني (٨٤٠ هـ)، الذي تحوَّل من الزيدية إلىٰ مذهب أهل السنة والجماعة، فصار أحدَ المعروفين بالمنافحة عن الكتاب والسنة، نصوصهما ومعانيهما، وأخبارهما وأحكامهما، يقول وهو يبيِّن عقيدة السلف: "ويدينُون بأنَّ الإيمان يزيدُ وينقُصُ، وعلىٰ المؤمن التَّعرُّضُ لما يزيدُ إيمانَه من التَّفكُّر في المصنوعات، ومُعجزات الأنبياء وأحوالِهم وسِيَرهم والقرائن الدالَّة علىٰ صدقهم، والدعاء والتضرع إلىٰ الله تعالىٰ، والتَّلقِّي لما وَهب الله تعالىٰ له من الإيمان، واليقين بعد ذلك بالشكر، وأمَّا النظرُ في الطُّرق المبتَدَعَةِ، فلا تجبُ عند أحدٍ من أهل السُّنة"[1].

إلىٰ أن قال وهو يبيِّن عقيدة أهل السنة وأصولهم، ومنها: "النظر في الأدلة التي أمرنا الله تعالىٰ أن ننظُر فيها، أو حثَّنا علىٰ النَّظَرِ فيها، كقوله تعالىٰ: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ [مريم:٦٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ -إلىٰ قوله-: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ [الحج:٥، ٦]، وكذا قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ -إلىٰ قوله-: ﴿لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:١٦٤]، وما لا يأتي عليه العدُّ".

---

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٣/ ٤٢٤).

ثم أكَّد على أن هذا هو قول أهل الإسلام قاطبة، بل وحتى كثير من أئمة الكلام المفتونين بالمنطقيات اليونانية حيث قال: "وهذا أمرٌ لا يصلح أن يكون فيه خلاف بين المسلمين البتة، ومن أدّاهُ الغُلُوُّ إلى تقبيح الاكتفاء بهذه الأدلة، وجب على جميع المسلمين النَّكيرُ عليه، والإغلاظُ له، وقد ظهر لي أنّه قولُ أئمَّة الكلام، فضلاً عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، وسائر علماء الإسلام"(١).

بل إنَّه رحمه الله تعالى نصَّ على "إجماع علماء الإسلام من جميع الطوائف على أن القرآن يفيد ما ادعيت من معرفة أدلة التوحيد، من غير ظن ولا تقليد، وكما أن المتكلم ينظر في كتب شيوخه ليتعلم منها الأدلة من غير تقليد، فكذلك من نظر في القرآن يتعلم منه الأدلة من غير تقليد"(٢).

وممن اطلع على علوم الكتاب والسنة صاحب التصانيف الكثيرة **الإمام السيوطي الشافعي** (٩١١ هـ)، يبدي لنا رأي العلماء في العقليات الشرعية فيقول: "قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة

---

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٣/ ٤٣٦).

(٢) ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، لابن الوزير (ص٥١).

وتقسيم وتحذير يبنىٰ من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله قد نطق به، لكن أورده علىٰ عادة العرب دون دقائق طرق المتكلمين لأمرين:

أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ ﴾ [إبراهيم:٤].

والثاني: أن المائل إلىٰ طريق المحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام، فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون لم ينحط إلىٰ الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون ولم يكن ملغزا، فأخرج تعالىٰ مخاطباته في محاجة خلقه في أجلىٰ صورة؛ ليفهم العامة من جليلها ما يقنعهم وتلزمهم الحجة، وتفهم الخواص من أثنائها ما يربىٰ علىٰ ما أدركه فهم الخطباء"[(١)].

وكيف ننسىٰ الإمام الكبير شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ)، ونحن نتحدث عن العقليَّات الشرعية! فإن هذه القضية شغلت هذا الإمام، ونكاد نقول: إنه جعلها مشروع حياته، ليبرز مزايا العقليات الشرعية علىٰ غيرها من العقليات، وما تكاد تفتح مدوَّنة من كتبه إلا وجدت له كلامًا ولو تلميحًا إلىٰ هذه القضية،

(١) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٣٥٦).

ولعلنا هنا نستعرض شيئًا من أقواله، حيث يقول: "وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلهية قد جاء به الكتاب والسنة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه، فكان فيما جاء به الرسول من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين"(١).

بل يؤكد في موضع آخر، ويقول: " فإن الكتاب والرسول وإن كان يخبر أحيانا بخبر مجرد كما يأمر أحيانا بأمر مجرد، فهو يذكر مع إخباره عن الله تعالىٰ وملائكته وكتبه ورسله من الدلالة والبيان والهدىٰ والإرشاد ما يبين الطرق التي يعلم بها ثبوت ذلك، وما يهدي القلوب ويدل العقول علىٰ معرفة ذلك، ويذكر من الآيات والأمثال المضروبة التي هي مقاييس عقلية وبراهين يقينية ما لا يمكن أن يذكر أحد من أهل الكلام والفلسفة ما يقاربه فضلا عن ذكر ما يماثله أو يفضل عليه، ومن تدبر ذلك رأىٰ أنه لم يذكر أحد طريقا عقليا يعرف به وجود الصانع أو شيء من أحواله من أهل الكلام والفلاسفة إلا وقد جاء القرآن بما هو خير منه وأكمل وأنفع وأقوىٰ وأقطع بتقدير صحة ما يذكره هؤلاء"(٢).

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ١١٠).

(٢) درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية (٧/ ٣٥٢).

ختامًا: حريٌّ بك -أيها المسلم- أن تتدبَّر هذه الدلائل والعقليَّات التي أنزلها الله من أجلك، وتأخذها بعين الاعتبار، وتتأمل فيها تأمل اتعاظ واستبصار، ألم تسمع: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء:٩]، فإن كنت باحثًا عن الفلاح والهدىٰ والسداد فهذا طريق كل خير وهدىٰ ورشاد[1].

(١) إعداد: عمار بن محمد الأركاني.

أساطِيْنُ المُتَكَلِّمِين وأَدِلَّةُ الشَّرعِ العَقلِيَّة

للمنهج السَّلفي اختصاص عن غيره من المناهج بأنه يعتمد على كلام الله ورسوله في استنباط الدَّلائل كما يعتمد عليه في استنباط المسائل، فإن الله ﷻ قد أكمل لنا دين الإسلام مسائله ودلائله، وأتم علينا به النعمة، "والرسول -صلوات الله عليه وسلامه- قد أُرسل بالبينات والهدىٰ؛ وبيَّن الأحكام الخبرية والطلبية، وأدلتها الدالة عليها؛ وبيَّن المسائل والوسائل؛ وبيَّن الدين؛ ما يقال، وما يعمل، وبيَّن أصوله التي بها يعلم أنه دين حق"[1].

وفي هذا يقول تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾ [التوبة:٣٣].

---

(١) النبوات، لابن تيمية (٢/ ٦٥٠).

"ولا يجوز أن يقال: لم يُنقل عن النبي ﷺ كلام في دلائل الشرع... بل إن هذا من أعظم مطاعن المنافقين في الدين"[١]، قديمًا وحديثًا.

ومن أقبل على عقليات اليونان ومنطقيات الفلاسفة من المتكلمين، وأعرض عن الدلائل الإلهية، ثم رأى الثراء والكمال الدلالي فيها؛ وقف وقفة انبهار وإجلال لأدلة الشرع العقلية. وهذا ما نجده جليًّا واضحًا في كلام المتكلمين، وهو ما نحن بصدد الحديث عنه هنا.

ولنبدأ بالقاضي الشهير بالاعتزال، ألا وهو **القاضي عبد الجبار المعتزلي** (٤١٥هـ) حيث يقول عن القرآن: "واتفق فيه أيضًا استنباط الأدلة التي توافق العقول، وموافقته ما تضمنه لأحكام العقل على وجه يبهر ذوي العقول ويحيرهم، فإن الله سبحانه بيَّنه على المعاني التي يستخرجها المتكلمون بمعاناة وجهد بألفاظ سهلة قليلة تحتوي على معان كثيرة"[٢].

وهذا **أبو الحسن الأشعري** (٣٢٤هـ) إمام الأشعرية الذي ينتسبون إليه، يقول عن أدلة الشرع: "ولم يدَع ﷺ لسائر من دعاه

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣/ ٢٩٤) بتصرف.

(٢) نقلًا عن: ترجيح أساليب القرآن، لابن الوزير (ص١٦).

إلىٰ توحيد الله حاجة إلىٰ غيره ولا لزائغ طعناً عليه، ثم مضىٰ ﷺ محموداً بعد إقامته الحجة، وتبليغ الرسالة، وأداء الأمانة، والنصيحة لسائر الأمة، حتىٰ لم يحوج أحدًا من أمته البحث عن شيء قد أغفله هو مما ذكره لهم، أو معنىٰ أسره إلىٰ أحد من أمته، بل قد قال ﷺ في المقام الذي لم ينكتم قوله فيه لاستحالة كتمانه علىٰ من حضره، أو طي شيء منه علىٰ من شهده: «**إني خلفت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله وسنتي**»[1]، ولعمري إن فيهما الشفاء من كل أمر مشكل، والبرء من كل داء معضل، وإن في حراستهما من الباطل - علىٰ ما تقدم ذكرنا له - آية لمن نصح نفسه، ودلالة لمن كان الحق قصده، وفيما ذكرنا دلالة علىٰ صحة ما استندوا إلىٰ الاستدلال، وقوة لما عرفوا الحق منه، فإذا كان ذلك علىٰ ما وصفنا، فقد علمتم بُهت أهل البدع لهم في نسبتهم لهم إلىٰ التقليد، وسوء اختيارهم في المفارقة لهم، والعدول عما كانوا عليه معهم، وبالله التوفيق"[2].

---

(١) أورده الإمام مالك في الموطأ بلاغاً (معلقاً) غير متصل، رقم (٢٦١٨)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٩٣) وصححه ووافقه الذهبي، وله أصل في صحيح مسلم (٢٤٠٨) إلا أنه لم يرد فيه ذكر (سنة النبي ﷺ)، ومع اختلاف العلماء في صحة لفظة (سنتي) إلا أن معناه متواتر بنصوص القرآن وصحيح السنة.

(٢) رسالة إلىٰ أهل الثغر، لأبي الحسن الأشعري (ص: ١١٥).

وذلكم الإمام الغزالي (٥٠٥هـ) -وهو مَن هو في المتكلمين- يقول: "اعلم أن حاصل ما يشتمل عليه علم الكلام من الأدلة التي يُنتفع بها فالقرآن والأخبار مشتملة عليه، وما خرج عنهما فهو إما مجادلة مذمومة وهي من البدع كما سيأتي بيانه، وإما مشاغبة بالتعلق بمناقضات الفرق لها وتطويل بنقل المقالات التي أكثرها ترَّهات وهذيانات تزدريها الطباع وتمجُّها الأسماع، وبعضها خوض فيما لا يتعلق بالدين..."[١].

والغزالي من أكثر علماء الكلام الذين اعترفوا بما لأدلة الشرع من فضل ومزية[٢]، يقول أيضًا: "ينبغي للخلق أن يعرفوا جلال الله وعظمته بقوله الصادق المعجز، لا بقول المتكلمين: إن الأعراض حادثة... فإن تلك التقسيمات والمقدمات الرسمية تشوش قلوب المؤمنين، لا سيما وهي صادرة من غير ملي بالدين، ولا مضطلع بحمل شريعة سيد المرسلين والأولين والآخرين -صلىٰ الله عليه وعلىٰ آله أجمعين-، والدلالات الشرعية الصادرة عن الله اللطيف الخبير، وعن رسوله البشير النذير، تقنع وتسكِّن النفوس، وتغرس في القلوب الاعتقادات الصحيحة الجازمة، ولقد بعُد عن التوفيق من سلك طريقة المتكلمين، وأعرض عن رب العالمين"[٣].

---

(١) إحياء علوم الدين، للغزالي (١/ ٢٢).

(٢) وهو من خير الكلام لولا تخصيصه ذلك بالعوام.

(٣) إلجام العوام عن علم الكلام (ص٧٨ وما بعدها).

ويقول في معرض تعليله عدم ابتداع الصحابة العقليات من أنفسهم مع: "أنهم كانوا محتاجين إلىٰ محاجة اليهود والنصارىٰ في إثبات نبوة محمد ﷺ، وإلىٰ إثبات البعث مع منكريه، ثم ما زادوا في القواعد التي هي أمهات العقائد علىٰ أدلة القرآن، فمن أقنعه ذلك قبلوه، ومن لم يقنع قتلوه، وعدلوا إلىٰ السيف والسنان بعد إنشاء أدلة القرآن، وما ركبوا ظهر اللجاج في وضع المقاييس العقلية، وترتيب المقدمات، وتحرير طريق المجادلة، وتذليل طرقها ومناهجها، كل ذلك لعلمهم بأن ذلك مثار الفتن، ومنبع التشويش، ومن لا يقنعه أدلة القرآن، لا يقنعه إلا السيف والسنان، فما بعد بيان الله بيان"[1].

ويقول أبو الخطاب الكلوذاني (٥١٠هـ) الذي قرر وجوب المعرفة بالعقل، وأنها لا تحصل إلا بالعقل عمَّا جاءت به الرسل من الدلائل: "بل لهم في الأصول أعظم فائدة؛ لأنهم ينبهون العقول الغافلة، ويدلون علىٰ المواضع المحتاج إليها في النظر، ليسهل سبيل الوقوف عليها. كما يُسهِّل من يُقرأ عليه الكتاب علىٰ المتعلم بأن يدله علىٰ الرموز، ويُبيِّن له مواضع الحجة والفائدة، وإن كان ذلك لا يغنيه عن النظر في الكتاب وقراءته.

---

(١) إلجام العوام عن علم الكلام (ص٨٢ وما بعدها).

وأيضاً فإنه بعثهم لتأكيد الحجة، فيؤكدون الحجة على العباد"[١].

وعلق ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ على قوله هذا فقال: "فهؤلاء الذين يقولون بوجوب المعرفة بالعقل، وأنها لا تحصل إلا بالعقل، ذكروا أن الرسل بينوا الأدلة العقلية التي يستدل بها الناظر، كما نبهوا الغافل ووكدوا الحجة؛ إذ كانوا ليسوا بدون من يتعلم الحساب والطب والنجوم والفقه، من كتب المصنفين، لا تقليدًا لهم فيما ذكروه، لكن لأنهم يذكرون من الكلام ما يدله على الأدلة التي يستدل بها بعقله.

فهداية الله لعباده بما أنزله من الكتب، وإرشاده لهم إلى الأدلة المرشدة، والطرق الموصلة، التي يعمل الناظر فيها بعقله ما يؤدي إليه من المعرفة، أعظم من كلام كل متكلم، فإن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ"[٢].

وكذلك وقف فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) الشهير بأشعريته واشتغاله بالأدلة الفلسفية وقفة إجلال وإكبار لدلائل القرآن حيث يقول: "بل أقرَّ الكل بأنه لا يمكن أن يُزاد في تقرير الدلائل على ما ورد في القرآن"[٣].

---

(١) التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب (٤/ ٣٠٣).
(٢) درء تعارض العقل والنقل (٩/ ٥٨ وما بعدها).
(٣) الأربعين في أصول الدين للرازي (٢/ ٩٠).

ويقـول في كتابـه "المطالـب العاليـة" بعـد أن امتـدح دليـل الحدوث؛ لكونه يعاضد الحس والخيال، ولإفادته اليقين والجزم، ومع ذلك فهي تحمي الإنسان من التأثر بالشبهات، قال بعد ذلك: "وإذا عرفت هذه الوجوه المقتضية لرجحان هذه الطريقة على سائر الطرق، فنقول: لما كان الأمر كذلك، كانت الكتب الإلهية مملوءة من هذا النوع من الدلائل لا سيما القرآن العظيم، وكذلك فإنك متى أوردت أنواعًا كثيرة من هذه الدلائل طابت القلوب، وخضعت النفوس، وأذعنت الأفكار للإقرار بوجود الإله الحكيم"[1].

وقال في وصيته كما روى ذلك عنه ابن أبي أصيبعة: "ولقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم؛ لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله تعالى، ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات، وما ذاك إلا للعلم بأن العقول البشرية تتلاشى وتضمحل في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية... وأقول: ديني متابعة محمد سيد المرسلين، وكتابي هو القرآن العظيم، وتعويلي في طلب الدين عليهما"[2].

---

(١) المطالب العالية للرازي (١/ ٢١٦).

(٢) عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لابن أبي أصيبعة (ص ٤٦٧).

وأخيرًا:

إذا كان "جميع الطوائف -حتىٰ أئمة الكلام والفلسفة- معترفون باشتمال ما جاءت به الرسل علىٰ الأدلة الدالة علىٰ معرفة الله وتصديق رسله"[١]، فحريٌّ بك -يا طالب الحق- أن تنكبَّ علىٰ القرآن والسنة، وتتدبر أحكامه وحكمه، وتتأمل في مبانيه، وتتعمق في معانيه، وتفني الأعمار في طلب الحق منه لا سواه، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢][٢].

(١) درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية (٩/ ٥٣).

(٢) إعداد: عمار بن محمد الأركاني.

الابتداعات العقلية في المسائل العقدية

بين الفينة والأخرىٰ ترتفع الأصوات التي تنادي بأهمِّية اعتبار العقل ومنتجاته الفكرية، وعدم قبول أيِّ شيءٍ حتىٰ يُعرض علىٰ ميزانه، ويُتغافل عن أن الدين الإسلامي بدأت جذوره من العقل، وأن من ضروريَّات العقل التسليم لله ولرسوله، وأن إعمال العقل في عقليَّات الإسلام من فروض الكفايات.

وفي ظلِّ هذه الدعوات قد تَعرض للإنسان الولِه بالتطوير والرُّقي فكرةُ التجديد والإبداع في الدلائل العقلية علىٰ مسائل الاعتقادات.

فهل يمكن أن يبتدع العقل البشريُّ دليلًا على مسألة من مسائل الاعتقادات؟

وما حكم هذا الابتداع شرعًا إن وُجد؟

دعنا إذن نتجوَّل قليلًا في غمار هذه المسائل، ونفصِّل في الإجابة عليها؛ لتكون هي موضوع هذه الورقة العلمية، التي تتضمن مبحثين اثنين:

- الأول: ديـن الإسـلام هـو المـنهج الأكمـل في الوجـود دلائـل ومسائل.
- الثاني: أحوال الابتداع في الدلائل العقلية وأحكامها.

اللهـم رب جبرائيـل، وميكائيـل، وإسـرافيل، فـاطر السـماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كـانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيـه مـن الحـق بإذنـك، إنـك تهـدي من تشاء إلىٰ صراط مستقيم[1].

(١) صحيح مسلم (٢٠٠).

❁ دين الإسلام هو المنهج الأكمل في الوجود دلائل ومسائل:

الحمد لله الذي هدانا لهذا الدين، ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف:٤٣]، دينٌ متكاملٌ في مبانيه ومعانيه، فهو يُعنىٰ بالغيبيات والماورائيات كما يُعنىٰ بالمحسوسات والعقليات، ويهتمُّ بالعواطف والرُّوحانيات كما ينظِّم المُتع الجسدية والماديات، وهو صالح لكل زمان ومكان، ويفي بمتطلبات كل إنسان أيًّا كان؛ فأي حركةٍ للإنسان وأي تعامل له ففي وحيِ الإسلام نظامُه وتفصيله، سواء كان التعامل مع إلهه أو مع أقرانه أو مع هذا الكون الفسيح ومخلوقاته.

فدستور الإسلام نصَّ علىٰ نظام حياة الإنسان في كل النواحي والمجالات، مبدئه، وجوده، غايته، نهايته، والوسائل الموصلة إلىٰ تلك الغايات، كلُّ ذلك مدعَّمٌ بالحجج الواضحة، والأدلة الدامغة، والبراهين القوية.

وإن شئت فاقرأ السورة التي سمِّيت في القرآن باسم (الإنسان)، حيث بيَّن الله مبدأه ومعاده وجميع الأسئلة الوجودية الكبرىٰ -التي أرهقت البشر علىٰ مر العصور وما زالت- في آيات معدودة وبلغة سهلة مختصرة، يقول الله تعالىٰ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴿١﴾ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٢﴾ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا

﴿وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ۝٤ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان:١-٥].

ولما كان دين الإسلام بهذا التكامل في مسائله ودلائله ونظامه، فإن هذا يقتضي بطبيعة الحال التكامل في مصادره المعرفية وآلياته العلمية والعملية؛ ولذا تبوأ العقل وأدلته منزلةً رفيعةً في هذه المنظومة المتكاملة.

فمن المسلمات لدىٰ سلف هذه الأمة أن رحلة الإنسان المعرفية بدأت مع العقل، ولم يكن ثمة مصدر للمعرفة سواه؛ ولما أنزل الله وحيه وأخبر رسوله ﷺ بما أخبر، صار هو المصدر الإلهي الذي إليه ترجع المعرفة، كما أنه سبحانه هو الذي وهب الإنسان العقل، ومنه ابتدأت المعرفة.

وليس معنىٰ هذا الحكم بإعدام العقل البشري بعد ذلك، بل بقي للعقل أكبر دور في استيعاب هذا المصدر الإلهي، وقد اشتمل هو ذاته علىٰ جملةٍ كبيرة من أقوىٰ الدلائل العقلية.

فلا منازعة في أن الدلائل العقلية لها حضورها، وقيمتها المعرفية في المنهج السلفي علىٰ عكس ما يظن بعض المخالفين[1].

---

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٣٤ وما بعدها).

وهذا ما تكثر الإشارة إليه في القرآن، فكثيرًا ما يشير إلىٰ هذا الثراء الدلالي العقلي، فقد افتتح الله تعالىٰ كتابه مصرِّحًا بكونه هدىٰ للعالمين، فقال: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة:٢]، وكيف يكون كذلك إن لم يهد العقول وهو مفتاح هداية كل إنسان، وكثيرًا ما ينصُّ أنه أرسل رسله وأنزل شرعه وكتبه ليظهره علىٰ كل الأديان، فقال تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة:٣٣]، وذلك الظهور إنما يحصل برضا نفوسهم بهذا الدين وقناعة عقولهم به، ونصَّ سبحانه أيضًا علىٰ أن في كتابه بيان كل شيء: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل:٨٩]، وإنما العبرة بالبيان والخبر الذي ظهرت براهين صدقه، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "والرسول -صلوات الله عليه وسلامه- قد أُرسل بالبينات والهدىٰ؛ بيَّن الأحكام الخبرية والطلبية، وأدلتها الدالة عليها؛ بيَّن المسائل والوسائل؛ بيَّن الدين؛ ما يقال، وما يعمل، وبيَّن أصوله التي بها يعلم أنه دين حق. وهذا المعنىٰ قد ذكره الله تعالىٰ في غير موضع، وبيَّن أنه أرسل رسوله

بالهدىٰ ودين الحق ليظهره علىٰ الدين كله؛ ذكر هذا في سورة التوبة، والفتح، والصف[١].

والهدىٰ: هو هدي الخلق إلىٰ الحق، وتعريفهم ذلك، وإرشادهم إليه. وهذا لا يكون إلا بذكر الأدلة، والآيات الدالة علىٰ أنّ هذا هدىٰ، وإلا فمجرّد خبر لم يعلم أنه حق، ولم يقم دليل علىٰ أنّه حقّ: ليس بهدىٰ"[٢].

وتأييد الأنبياء بالبراهين والحجج اليقينية والموازين الحقة التي تُشيَّد بها الحضارات البشرية؛ سمةٌ بارزةٌ في المرسَلين، وهو ما أكَّد عليه القرآن، يقول تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد:٢٥]، فالوحي مليءٌ بالدلائل العقلية، وسبيل القرآن هو السبيل الأقوم، سواء في الدلائل أو في المسائل كما يقول تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء:٩]، فما من شك أن دلائله أقوىٰ

---

(١) يقصد بها الآية التي أوردناها سابقًا وهي قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾، وقد وردت في القرآن بنفس اللفظ في ثلاثة مواضع كما ذكر وهي [التوبة: ٣٣]، [الفتح: ٢٨]، [الصف: ٩].

(٢) النبوات، لابن تيمية (٢/ ٦٥٠).

وأكمل، بل إن القرآن يتحدَّىٰ وبكل صراحة علىٰ أن أدلته وحججه أظهر وأكمل وأبلغ وأقوىٰ من كل دليل مبتدعٍ من البشر، فيقول تعالىٰ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]، فلا يستدل أحدٌ بدليل عقلي أو غيره إلا ودليل القرآن أحسن وأوضح وأبين من دليله في تلك المسألة[١].

وكان من أثر هذا الثراء الدلالي العقلي في القرآن أنه كثيرًا ما يطالب الخصوم بالحجج والبراهين علىٰ أقوالهم[٢]، فقد تكرر قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ في أكثر من قضيَّة كما في سورة [البقرة: ١١١]، و[الأنبياء: ٢٤]، و[النمل: ٦٤]، و[القصص: ٧٥]، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر فإن القرآن ينقض دعاوىٰ خصومه بأنها عديمة الحجة والبرهان، كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ أَمْ ءَاتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ [فاطر:٤٠]، ويبكتهم ويعجزهم بمطالبتهم بأي متمسَّكٍ إن كان عندهم ما يستمسكون به: ﴿ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف:٤].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوىٰ، لابن تيمية (٤/ ١٠٦).

(٢) ينظر: إيثار الحق علىٰ الخلق، لابن الوزير (ص١٠٤).

فسبحان الذي أنزل كتابًا بلغ أوج الإشباع العاطفي والنفسي، وبلغ الغاية في الحجاج البرهاني العقلي، كتابًا "تلتقي عنده نهايات الفضيلة كلها علىٰ تباعد ما بين أطرافها"[١].

وهذا الثراء والتكامل في بيان الدلائل والمسائل هو مقتضىٰ إيجاب الله تعالىٰ علىٰ نبيه البلاغ، حيث قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧]؛ وكيف يبلِّغ النبي ﷺ قولًا لم تكتمل دلائله؟! أم كيف يصحُّ الزعمُ بأن النبي ﷺ لم يكتمل بلاغه؛ ليأتي من أتباعه المتأخرين من يخترع الدلائل للمسائل الإلهية المنزَّلة من عند الله تعالىٰ؟!

فإننا "لو كنا نحتاج مع ما كان منه ﷺ في معرفة ما دعانا إليه إلىٰ ما رتبه أهل البدع من طرق الاستدلال لما كان مبلغًا إذ كنا نحتاج في المعرفة بصحة ما دعانا إليه إلىٰ علم ما لم يبينه لنا من هذه الطرق التي ذكروها"[٢]، وفي هذا يقول الإمام الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "إن الله سبحانه لما أراد إكرام من هداه لمعرفته، بعث رسوله محمدًا ﷺ بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلىٰ الله بإذنه وسراجًا منيرًا.

---

(١) النبأ العظيم، د. محمد عبد الله دراز (ص: ١٤٣).

(٢) رسالة إلىٰ أهل الثغر، لأبي الحسن الأشعري (ص ١١٤).

وقال له: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة:٦٧].

وقال ﷺ في خطبة الوداع، وفي مقامات شتىٰ، وبحضرته عامة أصحابه: «ألا هل بلغت»[(١)].

وكان الذي أنزل عليه من الوحي، وأمر بتبليغه، هو كمال الدين وتمامه، لقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، فلم يترك ﷺ شيئًا من أمور الدين: قواعده، وأصوله، وشرائعه، وفصوله؛ إلا بينه وبلغه علىٰ كماله وتمامه، ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه؛ إذ لا خلاف بين فرق الأمة: أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بحال.

ومعلوم أن أمر التوحيد وإثبات الصانع لا تزال الحاجة ماسة إليه أبدًا في كل وقت وزمان، ولو أخر عنه البيان لكان التكليف واقعًا بما لا سبيل للناس إليه، وذلك فاسد غير جائز"[(٢)].

ومن آثار هذا الثراء الدلالي العقلي أنه لا سبيل إلىٰ رد القرآن ونقضه بالحجج والبراهين الحقة، وإنما السبيل إلىٰ رده هو

---

(١) متفق عليه، صحيح البخاري (١٠٥)، صحيح مسلم (١٦٧٩).
(٢) ينظر: درء التعارض (٧/ ٢٩٦)، صون المنطق (٩٥).

الجحود والمعاندة العوجاء أو التعطيل والمعارضة الجافة الحمقاء ليس إلا، يقول تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِۦ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٧﴾ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٧-٤٩].

إذن دين الإسلام متكاملٌ في جميع جوانبه، وكافٍ للإنسان في كل مطالبه، كما قال الله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ [المائدة:٣]، وقال تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت:٥١].

وإذا كان الدين الإسلامي قد فصَّل كل ما يحتاج الإنسان حتىٰ في قضاء الحاجة؛ فهل يُعقل أن يترك بيان دلائل أصول المسائل؛ ليأتي من يبتدع تلك الدلائل بعد انقضاء القرون الفاضلة والقدوات الصالحة في الأمة؟!

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "فإن المسائل التي هي من أصول الدين -التي تستحق أن تسمىٰ: أصول الدين- أعني الدين الذي أرسل الله به رسوله وأنزل به كتابه؛ لا يجوز أن يقال: لم ينقل عن النبي فيها كلام؛ بل هذا كلام متناقض في نفسه؛

إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين، وأنها مما يحتاج إليه الدين، ثم نفي نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين: إما أن الرسول أهمل الأمور المهمة التي يحتاج الدين إليها فلم يبينها، أو أنه بينها فلم تنقلها الأمة، وكلا هذين باطل قطعًا. وهو من أعظم مطاعن المنافقين في الدين"[1].

إذن القول بعدم اشتمال الدين علىٰ الدلائل العقلية أو قصوره في هذا الباب باطل ولا شك، ولكن هل يمكن للمرء أن يبتدع دليلًا عقليًّا صحيحًا علىٰ مسألة شرعية؟

(١) مجموع الفتاوىٰ، لابن تيمية (٣/ ٢٩٤).

❁ أحوال الابتداع في الدلائل العقلية وأحكامها:

يحسن بنا قبل بيان الحكم في هذه المسألة أن نفصلها تفصيلًا ينجلي به محل النزاع، فإن الإحداث في الجانب العقلي له أحوال يختلف بعضها عن حكم بعض، ولنبدأ بالتفصيل[(١)]:

الحالة الأولى:

إحداث عقيدة أو فكرة أو رؤية دينية جديدة بالعقل، وهذا بحد ذاته هو الابتداع المذموم في الشرع؛ إذ المقصود بالابتداع كلُّ ما أحدث في الشرع من غير دليل شرعيٍّ معتبر، وفي تحريمه والنهي عنه وردت نصوص كثيرة؛ كقول الله تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف:٣]، وكقول النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»[(٢)]، وقوله ﷺ في الرواية الأخرىٰ: «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد»[(٣)].

---

(١) ينظر: ورقة علمية بعنوان: صناعة الاستدلال العقدي لعبد الله العجيري ضمن كتاب صناعة التفكير العقدي (ص ١٨٦).

(٢) متفق عليه صحيح البخاري (٢٦٩٧)، وصحيح مسلم (١٧١٨).

(٣) صحيح مسلم (١٧١٨).

وقد صرَّح العلماء بالحكم علىٰ هذه المسألة التي أوردناها؛ كقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح الحديث السابق: "هذا الحديث معدود من أصول الإسلام، وقاعدة من قواعده، فإن معناه: من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه"(١).

وبمثل هذه الحجج أيضًا استنكر أئمة السَّلف علىٰ من ابتدع معتقدًا من العقل دون نظرٍ إلىٰ الشرع، والمواقف في ذلك كثيرة، ولعلنا نمثِّل هنا بقصة أبي عبد الرحمن الأَذَرْمي التي استخدم فيها هذه الحجة، ومفادها:

أن الشيخ أبا عبد الرحمن الأَذَرْمي أُدخل علىٰ الخليفة الواثق ليمتحنه بالقول بخلق القرآن، ويُناظر أحمد بن أبي دؤاد.

فقال الشيخ الأَذَرْمي: يا أحمد، أخبرني عن مقالتك هذه، هي مقالة واجبة داخلة في عقد الدين، فلا يكون الدين كاملا حتىٰ يقال فيه بما قلت؟

قال: نعم.

قال الشيخ: يا أحمد، أخبرني عن رسول الله ﷺ حين بعثه الله إلىٰ عباده، هل ستر رسول الله ﷺ شيئًا مما أمره الله به في أمر دينهم؟

---

(١) فتح الباري (٥/ ٣٠٢-٣٠٣).

فقال: لا.

فقال الشيخ: فدعا رسول الله ﷺ الأمة إلىٰ مقالتك هذه؟

فسكت ابن أبي دؤاد.

فقال الشيخ: تكلم.

فسكت.

فالتفت الشيخ إلىٰ الواثق فقال: يا أمير المؤمنين، واحدة.

فقال الواثق: واحدة.

فقال الشيخ: يا أحمد، أخبرني عن الله ﷻ حين أنزل القرآن علىٰ رسول الله ﷺ فقال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، كان الله تعالىٰ الصادق في إكماله دينه، أو أنت الصادق في نقصانه حتىٰ يقال فيه بمقالتك هذه؟

فسكت ابن أبي دؤاد.

فقال الشيخ: أجب يا أحمد.

فلم يجب.

فقال الشيخ: يا أمير المؤمنين، اثنتان.

فقال الواثق: نعم اثنتان.

قال الشيخ: يا أحمد، أخبرني عن مقالتك هذه، علمها رسول الله ﷺ أم جهلها؟

قال ابن أبي دؤاد: علمها.

قال: فدعا الناس إليها؟

فسكت.

قال الشيخ: يا أمير المؤمنين، ثلاث.

فقال الواثق: ثلاث.

فقال الشيخ: يا أحمد، فاتسع لرسول الله ﷺ أن علمها وأمسك عنها كما زعمت، ولم يطالب أمته بها؟

قال: نعم.

قال الشيخ: واتسع لأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان، وعليّ رضي الله عنهم؟

قال ابن أبي دؤاد: نعم.

فأعرض الشيخ عنه، وأقبل على الواثق فقال: يا أمير المؤمنين، قد قدَّمت القول: إن أحمد يصبو ويضعف عن المناظرة.

يا أمير المؤمنين، إن لم يتسع لك من الإمساك عن هذه المقالة ما زعم هذا أنه اتسع لرسول الله ﷺ ولأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ، فلا وسع الله على من لم يتسع له ما اتسع لهم، أو قال: فلا وسع الله عليك.

فقال الواثق: نعم، إن لم يتسع لنا من الإمساك عن هذه المقالة ما اتسع لرسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلىٰ، فلا وسع الله علينا، ورجع الواثق عن القول بخلق القرآن وبُكت المبتدع[1].

الحالة الثانية:

إحداث استدلال بدعي متهالك البنيان باطل من داخله، أو يتضمن في بنيانه أمورًا باطلة؛ كأن تكون أحد مقدّماته فاسدة.

ومن هذا النوع الأدلة التي ابتدعها المتكلمون وعَظُم بها الشر؛ كدليل الحدوث الشهير، ودليل التركيب، ونفي التجسيم، ونحوها.

ولذا نجد أئمة السلف استنكروا علىٰ المتكلمين ابتداعهم مثل هذه الأدلة التي استمدوها من أقوال الفلاسفة ومن علىٰ شاكلتهم، متخذين تلك الأقوال أصولًا ينزلون عليها قول الله تعالىٰ وقول رسوله ﷺ، فاندفعوا إلىٰ أمر لم يدع إليه النبي ﷺ ولا صحابته الكرام، فهي بعيدة كل البعد عن الشرع.

هذا بالإضافة إلىٰ أن تلك الأدلة التي سمّوها عقلية لا تصحُّ في العقل، ولا تتوافق مع الفطرة والواقع.

---

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١١/ ٢٧١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (١١/ ٣١٥).

ويحكي لنا ابن تيمية هذا عن السلف حيث يقول وهو يتحدث عن دليل الحدوث الكلامي: "وهذه الطريقة هي أساس الكلام الذي اشتهر ذم السلف والأئمة له؛ ولأجلها قالوا بأن القرآن مخلوق، وأن الله لا يرىٰ في الآخرة، وأنه ليس فوق العرش، وأنكروا الصفات.

والذَّامون لها نوعان: منهم من يذمها؛ لأنها بدعة في الإسلام، فإنا نعلم أن النبي ﷺ لم يَدْعُ الناس بها ولا الصحابة؛ لأنها طويلة مخطرة كثيرة الممانعات والمعارضات، فصار السالك فيها كراكب البحر عند هيجانه، وهذه طريقة الأشعري في ذمه لها والخطابي والغزالي وغيرهم ممن لا يفصح ببطلانها.

ومنهم من ذمَّها لأنها مشتملة علىٰ مقامات باطلة لا تحصل المقصود، بل تناقضه وهذا قول أئمة الحديث وجمهور السلف"[1].

ومن الاستدلالات البدعية الكلامية كذلك: اعتمادهم في تنزيه الله تعالىٰ علىٰ نفي التجسيم، يقول ابن تيمية: "فالاعتماد في تنزيه الباري علىٰ نفي الجسم طريقة مبتدعة في الشرع، متناقضة في العقل، فلا تصح لا شرعًا ولا عقلًا.

---

(١) الصفدية، لابن تيمية (١/ ٢٧٤).

أما الشرع فإنه لم يرد بذلك كتاب ولا سنة ولا قول أحد من السلف والأئمة... وأما التناقض في العقل فإنه ما من أحد يثبت شيئًا وينفي شيئًا لكونه مستلزمًا للتجسيم إلا أمكن النافي أن يقول له فيما أثبته نظير ما قاله له فيما نفاه"[١].

وقد صرَّح علماء السلف رحمهم الله بالآثار والنتائج المخزية التي نجَمَت عن إحداث مثل هذه الاستدلالات البدعية، فإن "الاستدلال بهذه الطريقة أَوجَبَت نفي صفات الله القائمة به، ونفي أفعاله القائمة به، وأوجبت من بدع الجهمية ما هو معروف عند سلف الأمة، وسلطت بذلك الدهرية على القدح فيما جاءت به الرسل عن الله، فلا قامت بتقرير الدين، ولا قمعت أعداءه الملحدين"[٢]، يقول ابن أبي العز رحمه الله: "ولهذا لا تجد عند أهلها من اليقين والمعرفة ما عند عوام المؤمنين، فضلًا عن علمائهم. ولاشتمال مقدماتهم على الحق والباطل، كثر المراء والجدال، وانتشر القيل والقال، وتولد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال"[٣].

---

(١) الصفدية، لابن تيمية (٢/ ٣٣).

(٢) منهاج السنة النبوية، لابن تيمية (١/ ٣٠٤) بتصرف يسير.

(٣) شرح الطحاوية، لابن أبي العز (ص: ٧٦).

الحالة الثالثة:

إحداث صياغة جديدة للدليل الشرعي العقلي خالية من المعاني الباطلة، وذلك كأن يصوغ الإنسان دليل النشأة الأولىٰ علىٰ القدرة علىٰ البعث بمصطلحات عصرية ومعانٍ مستخدمةٍ في زمننا، فهذا يُتجوَّز فيه ما دام لا يحمل في طيَّاته معانيَ باطلة خصوصًا عند وجود غرضٍ صحيح من ذلك؛ كإفهام من لا يستوعب المستويات العالية من اللغة بتسهيلها وشرحها له في لغة سهلة واضحة قريبة من ذهنه ومصطلحات متواردة علىٰ عقله؛ فإن "مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم ليس بمكروه إذا احتيج إلىٰ ذلك وكانت المعاني صحيحة؛ كمخاطبة العجم: من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم، فإن هذا جائز حسن للحاجة، وإنما كرهه الأئمة إذا لم يُحتَجْ إليه، ولهذا قال النبي لأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص - وكانت صغيرة ولدت بأرض الحبشة؛ لأن أباها كان من المهاجرين إليها- فقال لها: «يا أم خالد، هذا سنا»[1]، والسنا بلسان الحبشة الحسن؛ لأنها كانت من أهل هذه اللغة. وكذلك يترجم القرآن والحديث لمن يحتاج إلىٰ تفهيمه إياه بالترجمة، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم وكلامهم بلغتهم"[2].

---

(١) صحيح البخاري (٥٨٢٣).

(٢) مجموع الفتاوىٰ، لابن تيمية (٣/ ٣٠٦).

ولكن يجب التيقُّظ والتنبُّه إلىٰ بعض المزالق الخطيرة التي وقع فيها بعض من تمادىٰ في استحداث مثل هذه الاستدلالات.

ومن تلك المزالق: الإعراض عن نصوص الكتاب والسنة والإقبال علىٰ نصوص البشر أيًّا كانوا، فإن الكتاب والسنة بنصوصهما ومعانيهما يجب أن يُجعلا الأصل وإليهما المرجع؛ إذ فيهما الحجية كما أنهما أبعد عن الغلط والخلط وأقرب إلىٰ الدقة والضبط، والتجوُّز في استحداث الصياغات هي مرحلة أدنىٰ من مرحلة مباشرة النصوص الشرعية بالدراسة والفهم، فمن استطاع أن يتناول النصوص مباشرةً لا ينبغي له الالتفات إلىٰ غيرها.

وفي هذا يقول ابن تيمية *رحمه الله تعالى*: "فالمقصود أن معرفة ما جاء به الرسول وما أراده بألفاظ القرآن والحديث هو أصل العلم والإيمان والسعادة والنجاة، ثم معرفة ما قال الناس في هذا الباب لينظر المعاني الموافقة للرسول والمعاني المخالفة لها.

والألفاظ نوعان: نوع يوجد في كلام الله ورسوله، ونوع لا يوجد في كلام الله ورسوله، فيُعرف معنىٰ الأول ويجعل ذلك المعنىٰ هو الأصل، ويُعرف ما يعنيه الناس بالثاني ويرد إلىٰ الأول، هذا طريق أهل الهدىٰ والسنة.

وطريق أهل الضلال والبدع بالعكس، يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل، ويجعلون ما قاله الله ورسوله تبعًا لهم، فيردونها بالتأويل والتحريف إلىٰ معانيهم، ويقولون:

نحن نفسر القرآن بالعقل واللغة، يعنون: أنهم يعتقدون معنىٰ بعقلهم ورأيهم ثم يتأوَّلون القرآن عليه بما يمكنهم من التأويلات والتفسيرات المتضمنة لتحريف الكلم عن مواضعه، ولهذا قال الإمام أحمد: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس"[١].

ومن تلك المزالق التي يجب التنبُّه لها: أن الألفاظ قد تتضمَّن معانيَ باطلة سواء قصد الباحث تلك المعاني أو لم يقصد، فإن هذا يسبب ضلالًا وانحرافًا عظيمًا عن الصراط المستقيم، وهو ذاته ما فعله المتكلمون حين صاغوا أدلتهم الكلامية واستمدُّوا معانيها من الفلسفة اليونانية، وحاولوا تنميقها بالألفاظ الشرعية؛ مما أدىٰ إلىٰ الافتتان في الدين، وفساد التصورات العقلية واللسانية، والإفساد في الأرض، والاشتغال بما ينفع أعداء الإسلام[٢].

ولذا كره السلف ﷺ، فإن "السلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولَّدة كلفظ الجوهر والعرض والجسم وغير ذلك؛ بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه؛ لاشتمال هذه الألفاظ علىٰ معان مجملة في النفي والإثبات، كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع، فقال:

---

(١) مجموع الفتاوىٰ، لابن تيمية (١٧/ ٣٥٥).

(٢) ينظر: ضوابط استعمال المصطلحات العقدية والفكرية عند أهل السنة والجماعة، د. سعود العتيبي (ص١٢٥).

(هـم مختلفـون في الكتـاب، مخـالفون للكتـاب، متفقـون علـىٰ مخالفة الكتـاب، يتكلمـون بالمتشـابه مـن الكـلام، ويلبسـون علـىٰ جهال الناس بما يتكلمون به من المتشابه).

فـإذا عُرفـت المعـاني التـي يقصـدونها بأمثـال هـذه العبـارات ووُزنت بالكتاب والسنة، بحيث يُثبت الحق الذي أثبته الكتاب والسنة، ويُنفىٰ الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة؛ كان ذلك هو الحق؛ بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم بهذه الألفاظ نفيا وإثباتا في الوسائل والمسائل، من غير بيان التفصيل والتقسيم الذي هو الصراط المستقيم"[1].

وقد قصَّ علينا الإمام ابن القيم تاريخ الإغواء بالمصطلحات منذ الزمن الأول، وكيف كان التدرج شيئًا فشيئًا في هذا السبيل حتىٰ عزلوا الكتاب والسنة عن الحجية ونصَّبوا أقوال الرجال مكانهما، يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: "ينبغي للمفتي أن يفتي بلفظ النص مهما أمكنه، فإنه يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام، فهو حكم مضمونٌ له الصواب، متضمن للدليل عليه في أحسن بيان، وقول الفقيه المعيَّن ليس كذلك، وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلكوا علىٰ منهاجهم يتحرّون ذلك غاية التحرّي، حتىٰ خَلَفت من بعدهم خلوف رغبوا عن النصوص،

(١) مجموع الفتاوىٰ، لابن تيمية (٣/ ٣٠٧).

واشتقوا لهم ألفاظًا غير ألفاظ النصوص، فأوجب ذلك هجر النصوص، ومعلوم أن تلك الألفاظ لا تفِي بما تفِي به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان، فتولَّد من هجران ألفاظ النصوص والإقبال علىٰ الألفاظ الحادثة وتعليق الأحكام بها علىٰ الأمة من الفساد ما لا يعلمه إلا الله، فألفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب، ولما كانت هي عصمة عهدة الصحابة وأصولهم التي إليها يرجعون كانت علومهم أصح من علوم من بعدهم، وخطؤهم فيما اختلفوا فيه أقل من خطأ من بعدهم، ثم التابعون بالنسبة إلىٰ من بعدهم كذلك، وهلم جرّا.

ولما استحكم هجران النصوص عند أكثر أهل الأهواء والبدع كانت علومهم في مسائلهم وأدلتهم في غاية الفساد والاضطراب والتناقض.

وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا سُئلوا عن مسألة يقولون: قال الله كذا، قال رسول الله ﷺ كذا، وفعل كذا، ولا يعدلون عن ذلك ما وجدوا إليه سبيلًا قط، فمن تأمل أجوبتهم وجدها شفاءً لما في الصدور، فلما طال العهد وبَعُد الناس من نور النبوة صار هذا عيبًا عند المتأخرين أن يذكروا في أصول دينهم وفروعه: قال الله، وقال رسول الله، أما أصول دينهم فصرحوا في كتبهم أن قول الله وقول رسوله لا يفيد اليقين في مسائل أصول الدين، وإنما يحتج بكلام الله ورسوله فيها الحشوية والمجسمة والمشبهة،

وأما فروعهم فقنعوا بتقليد من اختصر لهم بعض المختصرات التي لا يُذكر فيها نص عن الله تعالىٰ، ولا عن رسول الله ﷺ، ولا عن الإمام الذي زعموا أنهم قلّدوه دينهم، بل عمدتهم فيما يفتون ويقضون به وينقلون به الحقوق ويبيحون به الفروج والدماء والأموال علىٰ قول ذلك المصنِّف، وأجلّهم عند نفسه وزعيمهم عند بني جنسه من يستحضر لفظ ذلك الكتاب"[١].

الحالة الرابعة:

إحداث استدلال عقلي تفصيلي يدخل تحت دليل شرعي عقليٍّ عام، كالتفصيل في أدلة وجود الله تعالىٰ مثل: دليل الإبداع والاختراع ودليل الإتقان والإحكام ودليل العناية[٢]، فمثلًا:

---

(١) إعلام الموقعين، لابن القيم (٦/ ٦٤).

(٢) وللاستزادة في أدلة وجود الله ينظر: سلسلة المقالات الصادرة عن مركز سلف للبحوث والدراسات في ذلك:

كدليل الإبداع والاختراع: https://salafcenter.org/1739/

ودليل الإتقان والإحكام: http://salafcenter.org/943/

والمقدمات الأولية: http://salafcenter.org/522/

والغرائز: http://salafcenter.org/639/

والنزعة الأخلاقية: http://salafcenter.org/548/

والإرادة الغائية: http://salafcenter.org/647/

والإرادة الحرة: http://salafcenter.org/683/

الاستدلال بدقة أجزاء العين البشرية ووظائفها الدالة على إتقان صنعها ووجود صانعها العليم الخبير هو تفصيلٌ لدليل الإتقان والإحكام الوارد في الشرع، وليس هو دليلًا مستقلًّا بذاته.

ومثل ذلك الاستدلال بوجود غريزة الأمومة في الكائنات الحية على وجود من غَرَز فيها تلك الغرائز، هو تفصيل لدليل الإبداع والاختراع الوارد في الشرع، وليس دليلًا مبتدعًا مستقلًّا بذاته، وهكذا.

فهذا النوع من الإحداث لا بأس به، بل قد يُحتاج إليه إذا وُجد من الناس من لا تُقنعه إلا مثل هذه التفاصيل والدقائق، ولكن هذا وإن كان مما يزيد العلم والمعرفة بالله تعالى إلا أنه لا يعني تفضيل من يخوض في هذه الأمور التفصيلية على غيره ممن لا يدرك إلا المجملات كما يدَّعي بعض الفلاسفة[1]، ففرقٌ بين مطلق المعرفة بالصانع وبين الإيمان الشرعي الذي يُمدح صاحبه في دين الإسلام، فإن كثيرًا ممن يعرف الصانع وممن برع في هذه العلوم وأثبت وجود إله لا يستحقُّ وصف الإيمان، وليس هو بممدوح في الشرع لمجرَّد ذلك، على خلاف ما شاع من إطلاق مصطلح الإيمان لكلِّ مَن أثبت وجود إلهٍ[2].

---

(١) ينظر: مناهج الأدلة، لابن رشد (ص٦٣).

(٢) ينظر: الأدلة العقلية النقلية، د. سعود العريفي (ص ٢٣١).

ومن مسالك استخدام هذا النوع من الدلائل في عصرنا الاستفادة من التوسّع المحمود في أنواع العلوم؛ كالفيزياء والكيمياء والأحياء وعلم الأرض والفلك وغيرها، والاستدلال بها على الأصول الشرعية.

الحالة الخامسة:

إحداث استدلال بدليل شرعي على مسألة، لم يستدل عليها أحد من العلماء، وذلك كأن يقف المرء على معنى عقلي في دليل شرعيّ صحيح يدل على وجود الله تعالى، لا يَعلم أحدًا من أهل العلم قد استدل به، فهذا الأصل فيه الجواز، بل هذا هو مضمار العلماء للتدبر والتأمل والاستنباط والتفكر، وبه يتميزون عن العامة.

وفي هذا يقول ابن تيمية **رحمه الله تعالى**: "إنّ الدليل الدالّ على المدلول عليه، ليس من شرط دلالته استدلال أحدٍ به، بل ما كان النظر الصحيح فيه موصلاً إلى علمٍ فهو دليل، وإن لم يستدلّ به أحدٌ؛ فالآيات أدلةٌ وبراهين تدلّ سواء استدلّ به النبي، أو لم يستدلّ. وما لا يدلّ إذا لم يُستدلّ به لا يدلّ إذا استدلّ به، ولا ينقلب ما ليس بدليلٍ دليلًا إذا استدلّ به مدّعٍ لدلالته"[1].

---

(١) النبوات، لابن تيمية (١/ ٥٠٠).

ولكن ينبغي على المرء أن يحذر من التقوُّل على الله بلا علم، أو تحميل النصوص ما ليس فيها، أو ليِّ أعناقها لتتوافق مع المسألة المستدَلّ عليها، والتزام قواعد الاستدلال وضوابطه المعروفة عند أهل السنة والجماعة[١].

الحالة السادسة:

إحداث استدلال عقلي صحيح على مسألة عقدية لم يستدل عليها الشرع بدلالة عقلية، فهل مثل هذا الإحداث ممكن حقًّا؟ وهل هو موجود في الواقع بحيث يحتاج إلى دراسته وتفصيله؟

أما عن إمكان وقوعه، فقد ألمح ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ إلى إمكانية ذلك حيث قال: "إنّ الدليل الدالّ على المدلول عليه ليس من شرط دلالته استدلال أحدٍ به، بل ما كان النظر الصحيح فيه موصلاً إلى علمٍ فهو دليل، وإن لم يستدلّ به أحدٌ؛ فالآيات أدلةٌ وبراهين تدلّ سواءٌ استدلّ به النبي، أو لم يستدلّ. وما لا يدلّ إذا لم يُستدلّ به لا يدلّ إذا استدلّ به، ولا ينقلب ما ليس بدليلٍ دليلًا إذا استدلّ به مدّعٍ لدلالته"[٢].

---

(١) وللشيخ عبد الله العجيري ورقة علمية جديرة بالعناية في هذا الموضوع بعنوان: (صناعة الاستدلال العقدي)، ضمن كتاب (صناعة التفكير العقدي) الصادر عن مركز تكوين للدراسات والأبحاث.

(٢) النبوات، لابن تيمية (١/ ٥٠٠).

بل إن ابن تيمية صرَّح بإمكان ذلك وأنه لا يستلزم نسبة النقص إلىٰ الدين، وذلك حين فصل الدلائل الشرعية حيث قال: "فإن ما عُلم بالشرع لا يخلو: إما أن يُراد به إخبار الشارع أو دلالة الشارع... والقسم الثاني من الشرعي: ما يُعلم بإخبار الشارع. فهذا لا يخلو: إما أن يمكن علمه بالعقل أيضًا؛ أو لا يمكن؛ فإن لم يمكن فلهذا يُعلم بمجرد إخبار الشارع، وإن أمكن علمه بالعقل فهل يوجد مثل هذا؟ وهو أن يكون أمر أخبر الشارع به وعلمه ممكن بالعقل أيضًا ولم يدل الشارع علىٰ دليل له عقلي؛ فهذا ممكن ولا نقص إذا وقع مثل هذا في الشريعة"[1].

بيد أن عموميات الشريعة التي مرَّت معنا في أول الورقة والتي تدل علىٰ كمال الدين وتمامه تنفي وجود مثل هذا الأمر؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل:٨٩]، وقوله: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]، ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت:٥١]، وهو ما صرَّح به كثير من العلماء؛ كقول الخطابي الذي سلف نقله.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ، لابن تيمية (١٩/ ٢٢٩).

وقول أبي الحسن الأشعري في رسالته إلىٰ أهل الثغر: "لو كنا نحتاج مع ما كان منه ﷺ في معرفة ما دعانا إليه إلىٰ ما رتبه أهل البدع من طرق الاستدلال لما كان مبلغًا إذ كنا نحتاج في المعرفة بصحة ما دعانا إليه إلىٰ علم ما لم يبينه لنا من هذه الطرق التي ذكروها"[١].

وقول ابن الوزير معلِّقًا علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾ [الأنبياء:٢٤]، حيث قال: "هذه الآية دالة علىٰ أن كتب الله لا تخلو من البراهين المحتاج إليها في أمر الدين"[٢].

وهذا ما اختاره صاحب كتاب (الأدلة العقلية النقلية علىٰ أصول الاعتقاد) حيث يقول: "ما من مسألة عقدية أثبتها الشرع، يمكن الاحتجاج لها إلا وقد جاء دليلها العقلي في النقل، علم ذلك من علمه، وجهله من جهله، وأن بيان الرسول للاعتقاد غير مقتصر علىٰ بيان مسائله، بل هو شامل لتقرير دلائله علىٰ أتم وجه.

فتكميل الله تعالىٰ لدينه شامل للمسائل والدلائل، كما أن تبليغ الرسول ﷺ للرسالة شامل للمسائل والدلائل.

---

(١) رسالة إلىٰ أهل الثغر، لأبي الحسن الأشعري (ص: ١١٤).

(٢) إيثار الحق علىٰ الخلق، لابن الوزير (ص١١).

وعلى هذا فالابتداع في باب الدلائل كالابتداع في باب المسائل، سواء بسواء؛ إذ متعقل الابتداع، الذي هو اتهام الديانة بالنقص، موجودٌ في هذا الباب.

وإذا كان الإحداث في كمالات الديانة مذمومًا منهيًّا عنه لهذا الاعتبار، فكيف به في أصولها؟!"[١].

وحتى من قال بإمكانية وجوده، فإنهم لم يأتوا بمثالٍ صحيحٍ على وقوعه، وأما المتكلمون الذين تمسَّكوا بالقول بوقوعه، فلا يخفى أن غالب الاستدلالات التي استدلوا بها هي من جنس الاستدلالات البدعية الباطلة، كما أن الصحيح منها وارد في النقل، وهو ما ذكره من سبر أدلتهم تلك، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: "وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلهية قد جاء به الكتاب والسنة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه، فكان فيما جاء به الرسول من الأدلة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين"[٢].

---

(١) الأدلة العقلية النقلية، د. سعود العريفي (ص ١٢).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ١١٠).

ويقـول ابـن أبـي العـز الحنفـي: "وإذا تأمـل الفاضـل غايـة مـا يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية، وجد الصواب منها يعود إلىٰ بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية بأفصح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثله، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]"(١).

ويقول السيوطي: "قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم علىٰ جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحذير يبنىٰ من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله قد نطق به، لكن أورده علىٰ عادة العرب دون دقائق طرق المتكلمين"(٢).

ولقائلٍ هنا أن يقول: الموجود لا بد وأن يكون في جهة، وإذا نظرنا نظرًا عقليًّا علىٰ طريقة السبر والتقسيم إلىٰ الجهات الست، وجدنا أن أكملها هي جهة العلو، والله سبحانه له الكمال المطلق، إذن الله متَّصفٌ بالعلو، وهذه الصفة وردت في الدليل الشرعي الخبري، كقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، ولكن لم يرد عليه دليل شرعي عقلي، فما الجواب؟

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز (١/ ٧٦).
(٢) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٣٥٦).

الجواب: أن من المسائل العقدية ما لا يوجد عليه دليلٌ عقليٌّ خاص، بيد أنه داخل ضمن عموم دليل عقليٍّ شرعي، فكثيرٌ من المسائل أدلتها موجودة في الشرع لكنها عامَّة، يدخل تحتها جملة من المدلولات، ومن ذلك مثلًا وجوب وصف الله بالكمال المطلق وتنزيهه عن كل نقص أو عيب، هذا دليل عام دلت عليه الأدلة الشرعية الكثيرة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ [العلق:٣] "فإن قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْأَكْرَمُ﴾ يقتضي أنه أفضل من غيره في الكرم والكرم اسم جامع لجميع المحاسن. فيقتضي أنه أحق بجميع المحامد، والمحامد هي صفات الكمال فيقتضي أنه أحق بالإحسان إلىٰ الخلق والرحمة، وأحق بالحكمة، وأحق بالقدرة والعلم والحياة، وغير ذلك"[1]، فيدخل تحت هذا الدليل جميع أنواع الدلالات العقلية علىٰ أنواع الكمال؛ ومن ذلك صفة العلو، فإنها صفة كمال كما ذكر المستدل في مقدماته، وهو قد دلت عليه العموميات الشرعية فيكون داخلًا في تفصيل دليل شرعي عام، وليس إحداث دليل عقلي مستقل.

---

(١) مجموع الفتاوىٰ (١٦/ ٣٦٠).

ولا ننسىٰ أن إحداث الدلائل العقلية علىٰ المسائل الشرعية هو الطريق الذي فتح منه الكلاميون للأعداء بابًا للطعن في الإسلام، وثلموا منه في جسد الإسلام ثلمة، وفتحوا علىٰ أهله باب شر عظيم؛ إذ بدؤوا بالقول بإمكانية ذلك، ثم راحوا يشققون القول تشقيقًا، ويبالغون في استخراج تلك الدلائل، ما جعلهم يلوون النصوص الشرعية لتتوافق مع الدلائل التي ابتدعوها، وأُشغلوا بذلك عن الدلائل الشرعية، وأعرضوا عنها وهوَّنوا من أمرها، تارةً بدعوىٰ أنها لا تملك الحجة العقلية في نفسها، وتارة بأنها خطابية تنفع للجمهور دون العامة[1]، ثم آل بهم الحال في آخر المطاف إلىٰ أن عارضوا عقلياتهم بعقليات الشرع، بل إلىٰ أن أنكروا وجود عقلياتٍ في الشرع، وأن العقليات محصورة فيما اخترعوه وجاؤوا به، أو اخترعه أساتذتهم اليونانيون؛ كالذي علَّق به القاضي عبد الجبار المعتزلي علىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المائدة:٣] فقال القاضي عبد الجبار: "المراد أنه أكمل الشرائع، لا الأمور العقلية"[2]!!

---

(١) كفعل أبي حامد الغزالي الذي خصَّص كتاب (إلجام العوام عن علم الكلام) تبعًا لهذه الفكرة.

(٢) المغني، للقاضي عبد الجبار (١٢/ ١٦٧).

ويقول في موضع آخر تحت عنوان: (بيان ما يجوز أن يدل عليه الخطاب وسائر الأدلة السمعية): "ليس يصح الاحتجاج بذلك في إثبات التوحيد والعدل، وإنما نورده لنبين خروج المخالفين عن التمسك بالقرآن"[١].

(١) المرجع السابق (١٧/ ٩٤).

❁ الخاتمة

في نهاية هذه الرحلة المفصَّلة للإحداث في الاستدلال العقلي؛ تبيَّن لنا أن الابتداع في الدلائل الشرعية كالابتداع في المسائل الشرعية، فدين الله كاملٌ لا يحتاج إلىٰ من يضيف إليه شيئًا، وخير الهدي هدي محمدٍ ﷺ سواء في الدلائل أو في المسائل، ولكن قد يُقصد بابتداع الدلائل الشرعية أمور جائزة كتفصيل دليلٍ شرعيٍّ عام، أو إحداث صياغة لدليل شرعي سابق، علىٰ التفصيلِ السابق الذكر[1].

(١) إعداد: عمار بن محمد الأركاني.

تعظيمُ العلوم العقليَة على حساب التزكية ودوره في الانحراف الفكريّ

مَثَّلَ الاهتمام بالعلوم العقلية القائمة على النظر والفكر والرأي شهوةً فكريةً لدىٰ ثلَّةٍ من المهتمين، وراحوا يتحدثون عن فكرة المعرفة، وعن اللذة الحاصلة بسبب تداول العلوم العقلية في كل واد وناد، وهذا التَّلَذُّذُ لم يكن مصطنعا في أغلبه، بل كان حقيقيا دافعه الانبهار والعُجب، في حين كانت المعاني السلوكية القائمة علىٰ تزكية النفس وكَفِّهَا عن الشهوات قد أخذت مقاعد الاحتياط من اهتمامهم الفكري، واعتبروها سلوكا شخصيا لا ينبغي طرحه في المجالس ولا تحديث الناس به، فكان ذلك سببا في التشاجر مع النصوص وردها لصالح ما اصطلح عليه بالعلوم العقلية؛ مما أدىٰ بكثير منهم إلىٰ اعتبار الكمال النفسي هو بحسب ما تَحَصَّل عليه الإنسان من الإحاطة بالمعقولات والعلم بالمجهولات[1].

فهيمن العقل الأداتي علىٰ الحياة العلمية؛ مما أدىٰ إلىٰ نزع القداسة عن المعرفة، وَاخْتُزِلَتْ في دوافع القوة والهيمنة، فبعد أن كان قصد المعرفة هو الاتصال بالوحي ومعرفة الله تم توجيهها

---

(١) ينظر: أبكار الأفكار، الآمدي (١/ ١٣).

نحو مادية المعرفة، والاستدلالات البرهانية والالتحام بالحس، واعتبار كل ما هو خارج عنه أسطوريًّا متروكًا لا قيمة له.

والأدهىٰ والأمر أن يصرح بعض من يُحسب علىٰ الإسلام بأهمية زحزحة مفهوم اللاهوتية وجعل الوحي إشكالية معرفية بعد أن كان بديهيا في السياقات الإسلامية[١].

ويعظم الخطب إذا عرفنا نداءاتهم بالتأكيد علىٰ أهمية العلوم العقلية وضرورتها؛ للتحرر من مبدأ الفرقة الناجية، والأمم الهالكة الذي تؤكد عليه كتب الملل[٢].

وقد ناقش علماء الإسلام علىٰ ضوء أصول الوحي هذا الغلو المعرفي في العلوم الإنسانية وتفضيلها علىٰ الوحي، وبيَّنوا أن العلوم العقلية لا تكفي في الكمال المعرفي، بل لا بد من العلوم الدينية، وكان ممن حاز قصب السبق في تبيين هذه القضية شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد بَيَّنَ بطلان المقدمة القاضية بحصر الكمال المعرفي والنفسي في هذه العلوم، فقال: "ونفس المقدمة الهائلة التي جعلوها غاية مطلوبهم وهو أن كمال النفس في مجرد العلم بالمعقولات مقدمة باطلة ... ومن هنا جعلوا الشرائع

---

(١) ينظر: القرآن من التفسير الموروث إلىٰ تحليل الخطاب الديني، محمد أركون (ص١٧).

(٢) الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، محمد أركون (١٥).

مقصودها إما إصلاح الدنيا، وإما تهذيب النفس لتستعد للعلم، أو لتكون الشريعة أمثالاً لتفهيم المعاد في العقليات كما يقوله الملاحدة الباطنية؛ مثل أبي يعقوب السجستاني وأمثاله؛ ولهذا لا يوجبون العمل بالشرائع علىٰ من وصل إلىٰ حقيقة العلم، ويقولون: إنه لم يجب علىٰ الأنبياء ذلك، وإنما كانوا يفعلونه؛ لأنه من تمام تبليغهم الأمم ليقتدوا بهم في ذلك، لا لأنه واجب علىٰ الأنبياء، وكذلك لا يجب عندهم علىٰ الواصلين البالغين من الأمة والعلماء.

ودخل في ذلك طائفة من ضُلال المتصوفة، ظنوا أن غاية العبادات هو حصول المعرفة، فإذا حصلت سقطت العبادات، وقد يحتج بعضهم بقوله: ﴿ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴾ [الحجر:٩٩].

ويزعمون أن اليقين هو المعرفة، وهذا خطأ بإجماع المسلمين أهل التفسير وغيرهم، فإن المسلمين متفقون علىٰ أن وجوب العبادات كالصلوات الخمس ونحوها، وتحريم المحرمات كالفواحش والمظالم، لا يزال واجباً علىٰ كل أحد ما دام عقله حاضراً، ولو بلغ، وأن الصلوات لا تسقط عن أحد قط إلا عن الحائض والنفساء أو من زال عقله"[1].

(١) درء التعارض بين العقل والنقل (٣/ ٢٧٠) بتصرف.

فهـذا الإدراك مـن ابـن تيميـة لخطـر الفكـرة ومـا جَرَّتْـهُ مـن الانحرافات الفكرية والعقدية علىٰ معتنقيها، يدل علىٰ مدىٰ عمقه في تصورها، فقد درس مظاهر الغلو فيها عند الباطنيين والصوفية، وكيف أوصلت الأوَّلين إلىٰ الإلحاد، والباقين إلىٰ إسقاط الشرائع جملة، وكل هذا مخالف لما عليه المسلمون.

بيد أنا لو تفطَّنا لهذا الأمر علمنا أنه لا يخص هذه الطوائف التاريخية، بل له امتدادات في عصرنا الحديث، فالمعظمون لما يسمُّونه بالعلوم العقلية أبدوا نوعا من عدم الانصياع للأحكام الشرعية، وكان لعدم الانصياع عدة مظاهر، منها:

- ◈ الاستخفاف غير المبرر بالفكر التقليدي واعتقاد عدم فاعليته في المجتمع.
- ◈ الوثوقية المفرطة وتهميش عمل أجيال من العلماء والفقهاء علىٰ مدىٰ قرون طويلة.
- ◈ إسقاط مفاهيم علىٰ النص لا تحتملها بنيته اللغوية[١].

بل لم تزكِّهم علومهم ليكتموا القول بعدم إلزامية التفسير النبوي، وأنه يعتبر تاريخيا لاندماجه في الأنماط لإنتاج المعنىٰ داخل التاريخ[٢].

---

(١) ينظر: النص الديني والتراث الإسلامي قراءة نقدية، احميدة النيفر (ص١١٥).

(٢) ينظر: القرآن من التفسير الموروث إلىٰ تحليل الخطاب الديني، محمد أركون (ص٨٦).

بل وصلوا إلىٰ أقبح من ذلك حيث زعموا: أن النبي لم يكن واعيًا للقرآن بالدرجة الكافية، وإنما كان أمانة عنده بلغها للناس وأداها دون تأويل، وأعطاهم مفاتيح عامة للفهم[١].

وهذا الضلال في الفهم والزيغ في الطرح لم يكن له من داع غير الغلو في التفسير المادي وتعظيم العقل علىٰ حساب الشريعة، وجعله أداة وحيدة لتفسير النصوص لا تخضع لأي سلطة موضوعية؛ ولذلك نبه العلماء عند فشو هذه الظاهرة علىٰ خطر تضخيم هذه العلوم علىٰ حساب التزكية والتربية، وخطورة الابتعاد بالتفكير عن مفهوم العبادة والخشية وطلب مرضاة الله مما يجعله مجردا عن أي قصد نبيل.

فالمعظم للعلوم العقلية يتعامل مع النصوص ليستنتج معاني تختلف بالكلية عن مقاصد النصوص، وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية إلىٰ أهمية العبادة في الكمال المعرفي فقال: "فنفس عبادة الله وحده ومحبته وتعظيمه هو من أعظم كمال النفس وسعادتها، لا أن سعادتها في مجرد العلم الخالي عن حب وعبادة وتألّه"[٢].

كما بين أن الطريق الأفضل هو الجمع بين الطريقين لا تفضيل إحداهما علىٰ الأخرىٰ فقال: "وكل واحد من طريقي النظر والتجرد: طريق فيه منفعة عظيمة وفائدة جسيمة، بل كل منهما

---

(١) الكتاب والقرآن، لمحمد شحرور (ص ٦٠-٦١).

(٢) الصفدية (٢/ ٢٣٤).

واجب لا بد منه، ولا تتم السعادة إلا به، والقرآن كله يدعو إلىٰ النظر والاعتبار والتفكر، وإلىٰ التزكية والزهد والعبادة.

وقد ذكر القرآن صلاح القوة النظرية العلمية والقوة الإرادية العملية في غير موضع كقوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ [التوبة:٣٣].

فالهدىٰ كمال العلم، ودين الحق كمال العمل كقوله: ﴿أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَـٰرِ ﴾ [ص:٤٥]، وقوله: ﴿كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾ [المجادلة:٢٢]، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر:١٠].

وفي خطبة النبي ﷺ: «**إن خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد**»[(١)]. لكن النظر النافع أن يكون في دليل، فإن النظر في غير دليل لا يفيد العلم بالمدلول عليه، والدليل هو الموصل إلىٰ المطلوب والمرشد إلىٰ المقصود، والدليل التام هو الرسالة والصنائع، وكذلك العبادة التامة فعل ما أمر به العبد وما جاءت به الرسل، وقد وقع الخطأ في الطريقين من حيث أخذ كل منهما أو مجموعهما مجردا في الابتداء عن الإيمان بالله وبرسوله"[(٢)].

---

(١) مسند أحمد (١٥٠٢٦).

(٢) الفتاوىٰ (ص ٥٩-٦٠).

ولذلك تجد في القرآن الذم لمن سلك أحد الطريقين دون الآخر، فقد ذم الله اليهود لاهتمامهم بالعلم وترك العمل، كما ذم النصارىٰ بغلوهم في العمل علىٰ حساب العلم، فسمىٰ الأولين مغضوبا عليهم، وسمىٰ الآخرين ضالين؛ كما هو قول جمهور المفسرين في الآية[١].

وقد كشف القرآن عن النَّزْوَةِ البشرية في الاعتزاز بالعلوم والفرح بها، وترك الحق لأجلها فقال: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [غافر:٨٣]. قَالَ مُجَاهِدٌ: إن الكفار الذين فرحوا بما عندهم من العلم، قالوا: نحن أعلم منهم، لن نعذب ولن نبعث. وقيل: فرح الكفار بما عندهم من علم الدنيا[٢].

وأرشد إلىٰ أن الاغتباط والفرح ينبغي أن يكون بالعلوم الإلهية كما قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس:٥٨].

كما أن القرآن يُعْلِيٰ من قيمة الوحي علىٰ حساب الممتلكات

---

(١) ينظر: تفسير ابن كثير (١/ ٤٠)، وأضواء البيان (١/ ٢٠).

(٢) تفسير القرطبي (١٥/ ٣٦٣).

الدنيوية، ويبين أن امتلاك الوحي بحد ذاته قيمة لا ينبغي الالتفات معها إلىٰ أي عرض دنيوي، قال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [الحجر:٨٧، ٨٨].

فالمعظمون للذهنيات يغيب عنهم البعد الغيبي والتوفيق الإلهي الذي يصاحب البحث عن الحقيقة، كما يستبعدون معاني ضرورية شرعا في معرفة الحقيقة، كالتوكل والاستعانة بالله ﷻ.

وغياب هذه المعاني عن حياة الباحث عن الحقيقة وممارسته العلمية سبب كل ضلال ومورد كل شر؛ ولذا تجد في القرآن من العقوبات الإلهية لغير الجادين في البحث عن الحقيقة صرف قلوبهم عن الحق، والطَّبْع عليها، ونفي استطاعة السمع، قال تعالىٰ: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴾ [الأعراف:١٤٦]، وقال تعالىٰ: ﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ [التوبة:٨٧]، وقال تعالىٰ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ۘ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ ۚ مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ﴾ [هود:٢٠].

ولا يخفىٰ علىٰ القارئ بعد كل ما تقدم خطرُ تعظيم الذِّهْنِيَّاتِ علىٰ حساب الشرع، فلو لم يكن فيها إلا تغييب معانٍ شرعية مقصودة للشارع؛ كالتوكل والاستعانة والحرص علىٰ طلب الحق والإذعان لله ﷻ، لكان ذلك كافيا في وضعها في موضعها، فكيف وقد جَرَّ تعظيم الذِّهْنِيَّاتِ ويلات علىٰ أصحابه؟! كان من أبسطها اتسام عطائهم المعرفي بالحيرة والشك والتناقض، وعدم الانضباط العلمي، مع ما صاحَبَ ذلك من انحراف فكري وانقلاب معياري علىٰ جميع الأدوات المعيارية لفهم الكون والحياة[1].

(١) إعداد: الحضرمي أحمد الطلبه.

حديث الذُّبابَــة..
هل يُعــارِض العقــلَ؟!

من القديم الجديد: دعوىٰ مخالفة بعض الأحاديث النبوية للعقل، أو معارضتها للواقع، والطعن فيها بسبب هذه المعارضة المزعومة، ومن هذه الأحاديث التي أكثروا فيها الجدل، وأثاروا حولها العديد من الشبهات: "حديث الذبابة".

وفي هذا المقال نعرض لنص الحديث ورواياته، وأهم الشبهات التي أثيرت حوله، مع الجواب الشافي عنها، وإظهار وجوهٍ من الإعجاز فيه.

نص الحديث:

روىٰ أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ؛ فَإِنَّ فِي إِحْدَىٰ جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالأُخْرَىٰ شِفَاءً»[1].

---

(١) رواه البخاري (٣٣٢٠، ٥٧٨٢)، وابن ماجه (٣٥٠٥)، وأحمد في المسند (٩١٦٨).

وفي رواية أبي داود: «فامْقُلُوه»[١]، أي: فاغمسوه في الطعام والشَّراب؛ ليُخرِج الشِّفاء كما أخرج الدَّاء[٢].

زاد أحمد وأبو داود: « وَإِنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ، فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ»[٣].

المعنى الإجمالي للحديث:

إذا سقط الذباب في الشراب أو الطعام - كما جاء في بعض الروايات - فليغمس الشخصُ الذبابَ الواقع كلَّه في ذلك الشراب أو الطعام، ثم ليرفعه ويلقيه خارجًا؛ والسبب في هذا: هو أن في إحدىٰ جناحي الذباب داءً ومرضًا، وفي الجناح الآخر شفاء وعلاج لذلك الداء، فيذهب الداءُ بغَمس الذباب كلّه، ويحدث مع الغمْس دواء الداء الذي في الجناح الواقع في الشراب أولًا، كما أفادته الرواية الأخرىٰ: «وإنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء»[٤].

---

(١) سنن أبي داود (٣٨٤٤)، وصححه الألباني في تحقيقه علىٰ مشكاة المصابيح (٢/ ١٢٠٥).

(٢) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (١/ ٤٤٦)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/ ٣٤٧).

(٣) مسند الإمام أحمد (٧١٤١، ٩٧٢١)، وسنن أبي داود (٣٨٤٤)، وإسناده حسن كما قال الزيلعي في نصب الراية (١/ ١١٥).

(٤) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (٢٧/ ٥٧٠).

والأمر في قوله ﷺ: «فلْيغمِسْه»، وقوله: «فامْقُلُوه» ليس على سبيل الوجوب، وإنما هو أمر إرشاد وتوجيه؛ لمقابلة الداء بالدواء، وفي قوله: «كلّه» رفع توهم المجاز في الاكتفاء بغمس بعضه[١].

ومن هنا ينبغي الإشارة إلى عدة أمور[٢]:

١- أن الحديث لم يأمر بطرح ذبابة واحدة في الإناء، وإنما يعالج حالة ما إذا وقعت لا حيلة للمرء في دفعها، وهي «إذا وقع الذباب في الإناء» أي: رغمًا عنكم، ولم يكن لكم حيلة في دفعه.

٢- أن الأمر بالغمس أمر إرشاد، كقولنا: إذا أعجبك الطعام فكُلْ، أمر يكل للمأمور حريته واختياره، لا أمر إيجاب يأثم تاركه؛ إذ لم يقل بذلك أحد.

٣- أن محاربة الذباب أمرٌ مسلَّمٌ وبدَهيٌّ ومشروع، ولكن بعض الذباب - كما لا يخفى - يتحصن بالمبيدات ويتعوّد عليها فلا يتأثر بها، وبعض الأماكن لا يصلح فيها رش المبيدات، فهناك فقراء في خيام أو بيوت من القش، ولاجئون في عراء، لا يضعون طعامًا أو شرابًا حتى يشاركهم فيه الذباب، والذباب من طبيعته العناد، كلما ذُبَّ وطُرد عاد، فكان لا بُدَّ من تشريع لحالة قائمة: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه، ثم لينزعه».

---

(١) ينظر: فتح الباري (١٠/ ٢٥٠).

(٢) ينظر: السنة والتشريع، لموسى شاهين لاشين (ص ٥٤- ٥٥).

٤- لم يتعرض الحديث للأكل أو الشرب من الإناء الذي وقع فيه الذباب، بل ترك الأمر للآكل والشارب، إن شاء ورغب وقبل أكل أو شرب، وإن شاء أراق ما في الإناء، وإن شاء أبقاه وانتفع به في غير أكل أو شرب، كل ما يفيده الحديث رفع الحظر، والحكم للسائل الذي وقع فيه الذباب بالطهارة والحل.

٥- أما مسألة التقزز أو القبول فهذا أمر آخر، فقد تتقزز نفس من طعام هو أطيب عند نفسٍ أخرىٰ، وقد تُقبل نفس علىٰ ما تنفر منه نفس أخرىٰ، وهذا مشاهد وكثير في أطعمتنا وأشربتنا، وقد قرأنا أن الضبَّ أُكِل علىٰ مائدة رسول الله ﷺ، فلم تقبله نفسه، فقيل له: أحرام هو؟ قال: «**لا، ولكن ليس بأرض قومي، فنفسي تعافه**»[1].

ومع ثبوت الحديث ووضوح دلالته، إلا أنه لم يسلم من إثارة الشبهات حوله من قبل أصحاب المدرسة العقلانية والمستشرقين وأتباعهم من العلمانيين المعاصرين، وفيما يأتي أهم تلك الشبهات والجواب عنها:

---

(١) رواه البخاري (٥٣٩١)، ومسلم (١٩٤٥)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

الشبهة الأولى:

القول بأن الحديث ضعيف، وأن إخراج البخاري لهذا الحديث في جامعه لا يعصمه من التماس علة في رجاله تمس مناعة صحته؛ فإن مداره عنده على عُبيد بن حُنين مولى بني زُريق، وقد انفرد به، وليس له غيره في صحيح البخاري، كما أن عبيد بن حنين هذا ليس من أئمة الرواة المشهورين الذين تخضع الرقاب لعدالتهم وعلمهم وضبطهم: كمالك عن نافع عن ابن عمر مثلاً[١].

الجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

أولها: لا نُسلِّم بأن الحديث ضعيف؛ فإن عُبيد بن حُنين ثقة مع كونه قليل الحديث، وقد وثَّقه غير واحد من أهل العلم: كابن سعد وابن حبان وغيرهما، ولم ينفرد البخاري بالرواية عنه، بل روى عنه أصحاب الكتب الستة[٢]، وكونه ليس من الأئمة المشهورين لا يمنع من صحة حديثه.

الثاني: لم ينفرد عبيد بن حنين برواية الحديث عن أبي هريرة، بل شاركه غيره من الثقات: كسعيد بن أبي سعيد المقبري[٣]،

---

(١) ينظر: مجلة المنار (٢٩/ ٣٧).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال (١٩/ ١٩٨)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٦٠٥)، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٩/ ٨٤)، وتقريب التهذيب (ص ٣٧٦).

(٣) رواه أحمد في المسند (٧١٤١، ٧٣٥٩، ٩٧٢١)، وأبو داود (٣٨٤٤)، وحسنه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٩٤).

وثمامة بن عبد الله بن أنس[١]، وأبي صالح ذكوان السمان[٢]، وابن سيرين[٣].

الثالث: إذا كان البخاري لم يَرْوِ لعبيد بن حنين في صحيحه إلا هذا الحديث، فإن هذا لا يقدح في صحة الحديث؛ إذ العبرة باستيفاء شروط الصحة، وهي مستوفاة هنا على أكمل الوجوه.

الرابع: وعلى التنزُّل؛ فإن الحديث ثابت من روايات أخرى صحيحة سوى رواية أبي هريرة؛ فقد رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليمقُلْه**»[٤]، كما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه؛ فإن في أحد جناحيه داءً، وفي الآخر شفاءً**»[٥].

---

(١) رواه أحمد في المسند (٧٥٧٢، ٨٦٥٧)، والدارمي في المسند (٢٠٨٢)، وثمامة ثقة لم يدرك أبا هريرة، قال الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٩٤): "وسنده صحيح على شرط مسلم".

(٢) رواه أحمد في المسند (٨٤٨٥)، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٩٥).

(٣) رواه أحمد في المسند (٩٠٣٦)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٩٥).

(٤) رواه النسائي (٤٢٦٢)، وابن ماجه (٣٥٠٤)، وأحمد في المسند (١١١٨٩)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة.

(٥) رواه البزار في البحر الزخار (٧٣٢٣)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة.

بناء على ما سبق: فإن الحديث صحيح ثابت، بل هو في أعلىٰ درجات الصحة؛ قد رواه الإمام البخاري في موضعين من صحيحه[١]، الذي هو أصح كتاب بعد القرآن الكريم[٢]، وقد تلقته الأمة بالقبول[٣]، كما أن هذا الحديث ليس من جملة الأحاديث التي انتقدها بعض الحفاظ علىٰ صحيح البخاري، وقد جمعها الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه "فتح الباري"، وتولىٰ الردَّ عليها.

الشبهة الثانية:

مخالفة الحديث للواقع ومعارضته لقواعد الطب المقطوع بها؛ فإن من المشاهد أن الذباب يجتمع علىٰ القاذورات والمخلفات ويحمل الجراثيم والميكروبات، كما أن العلم الحديث يثبت ضعفه ويقطع بمضار الذباب، قالوا: ومما يستنكر

---

(١) الموضع الأول: في كتاب بدء الخلق - باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه، فإن في إحدىٰ جناحيه داء وفي الأخرىٰ شفاء، والثاني: في كتاب الطب - باب إذا وقع الذباب في الإناء.

(٢) وذلك لما له من مكانة كبيرة عند علماء الحديث، وفي مركزنا - مركز سلف للبحوث والدراسات - مقال بعنوان: "فارسية البخاري وتمكنه في الحديث"، تناول هذا الأمر تفصيلًا، وهذا رابطه:

https://salafcenter.org/1616

(٣) في مركز مركز سلف مقال تناول هذه القضية تفصيلًا بعنوان: "إجماع الأمة علىٰ صحة أحاديث الصحيحين والرد علىٰ المشككين"، وهذا رابطه:

https://salafcenter.org/1484

أن يجتمع الداء والشفاء في جناحي الذبابة، وكيف تعلم الذبابة ذلك من نفسها، فتقدِّم الجناح الذي فيه الداء؟![١].

الجواب عن هذه الشبهة من وجوه:

أولها: أن ما أخبر به النبي ﷺ إنما هو عن وحي من الله تعالىٰ، الذي خلق كل شيء وعلم خواصه، قال تعالىٰ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤]. فإذا ثبت الحديث سندًا، وجاء الخبر وحيًا ممن أحاط بكل شيء علمًا علىٰ لسان الصادق الأمين ﷺ؛ وجب الحكم بصحة الحديث، وكانت دعوىٰ معارضة العقل له قولًا لحمته الخرص، وسداه الرجم بالغيب، فوجب اطراحها، وبذلك حصحص الحق وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقًا[٢].

الثاني: ما زال علماء الطب يكتشفون أمورًا جديدة كانوا يجهلونها؛ مما يدل علىٰ عجزهم وعدم إحاطتهم بالعلم، ومراكز الأبحاث العلمية التي تطالعنا في كل يوم بما هو جديد في جانب العقاقير والأدوية المستخلصة من الطبيعة لعلاج الأوبئة والأمراض خير دليل علىٰ ذلك.

---

(١) ينظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص: ٣٣٤)، ومعالم السنن للخطابي (٤/ ٢٥٩)، وفتح الباري لابن حجر (١٠/ ٢٥٢).

(٢) ينظر: مجلة البحوث الإسلامية (٥٥/ ٨٩).

الثالث: اجتماع النفع والضر في الشيء الواحد ليس محل استنكار، بل الواقع يؤيده ويشهد لصحته؛ وفي هذا المعنىٰ يقول الإمام الخطابي: "إن الذي يجد نفسه ونفوس عامة الحيوان قد جمع فيها بين الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، وهي أشياء متضادة إذا تلاقت تفاسدت، ثم يرىٰ أن الله سبحانه قد ألَّف بينها وقهرها علىٰ الاجتماع، وجعل منها قوىٰ الحيوان التي بها بقاؤها وصلاحها= لجدير أن لا ينكر اجتماع الداء والشفاء في جزأين من حيوان واحد، وأن الذي ألهم النحلة أن تتخذ البيت العجيب الصنعة وأن تعسِّل فيه، وألهم الذرَّة أن تكتسب قوتها وتدخره لأوان حاجتها إليه؛ هو الذي خلق الذبابة وجعل لها الهداية إلىٰ أن تقدم جناحًا وتؤخر جناحًا؛ لما أراد من الابتلاء الذي هو مدرجة التعبد، والامتحان الذي هو مضمار التكليف، وفي كل شيء عبرة وحكمة، ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة:٢٦٩]"[(١)].

ويقول ابن الجوزي: "قد تعجب قوم من اجتماع الداء والدواء في شيء واحد، وليس بعجيب؛ فإن النحلة تعسِّل من أعلاها وتلقي السُّم من أسفلها، والحية القاتل سمُّها يدخلون لحمها في الدرياق، ويدخلون الذباب في أدوية العين ويسحقونه مع الإثمد ليقوىٰ البصر، ويأمرون بستر وجه الذي يعضه الكلب من الذباب، ويقولون: إن وقع عليه تعجل هلاكه"[(٢)].

---

(١) معالم السنن (٤/ ٢٥٩).

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٥٤٧).

الرابع: شهادات وحقائق أخبر عنها علماء الطب في أوائل القرن الماضي - من المسلمين وغيرهم - على صحة حديث الذبابة؛ ومنها ما جاء في "مجلة التجارب الطبية الإنجليزية" [عدد ١٣٠٧ سنة ١٩٢٧م] ما ترجمته: «لقد أُطعِم الذباب من زرع ميكروبات بعض الأمراض، وبعد حين من الزمن ماتت تلك الجراثيم واختفى أثرها، وتكوَّن في الذبابة مادة سامة تسمى «بكتريوفاج»، ولو عُمِلت خلاصة من الذباب لمحلول ملحي لاحتوت على «بكتريوفاج» التي يمكنها إبادة أربعة أنواع من الجراثيم المولِّدة للأمراض، وقد كتب بعض الأطباء الغربيين نحو ذلك»، وبذلك ظهر أن هذا الحديث الذي عدَّه بعض المتساهلين كذبًا من أقوى المعجزات العلمية على صدق الرسول صلوات الله وسلامه عليه[١].

كما أن للطبيبين: محمود كمال ومحمد عبد المنعم حسين بحثًا قيمًا مدعمًا بالأدلة وذكر المراجع العلمية، بعنوان: "كلمة الطب في حديث الذباب"[٢]، ومما جاء فيه: أن بعض العلماء الأوربيين (في الأعوام ما بين ١٩٤٧م - ١٩٥٠م) تمكَّنوا من استخلاص مضادات حيوية من الذبابة تقتل جراثيم مختلفة من بينها جراثيم الدوسنتاريا والتيفود والكوليرا.

---

(١) ينظر: مجلة المنار (٢٩/ ٣٧٢)، ودفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين لأبي شهبة (ص ١٧٠).

(٢) انظره بأكمله ضمن كتاب: "دفاع عن السنة" لأبي شهبة (ص١٧٠ وما بعدها).

الخامس: وما زالت تلك الشهادات والحقائق عن العلماء والباحثين - في مجالات الطب وعلاج الأمراض - تتوالي لترفع اللثام عمَّا يحمله هذا الحديث الشريف من إعجاز، وسنقتصر على بعض تلك الشهادات والحقائق التي أثبتها علماء غربيون:

يقول البروفسور Juan Alvarez Bravo من جامعة طوكيو باليابان: "إن آخر شيء يتقبله الإنسان أن يرى الذباب في المشفى! ولكننا قريبًا سوف نشهد علاجًا فعالًا لكثير من الأمراض مستخرج من الذباب!"(١).

وقد حصل بالفعل ما توقعه هذا البروفسور؛ حيث حصلت مجموعة من الباحثين في جامعة Auburn على براءة اختراع لاكتشافهم بروتين في لعاب الذبابة، هذا البروتين يمكنه أن يسرع التئام الجروح والتشققات الجلدية المزمنة!(٢).

وبعدها بقرابة سنتين أعلن الباحثون في جامعة ستانفورد أنها المرة الأولى التي يكتشفون فيها مادة في الذباب يمكنها تقوية النظام المناعي للإنسان(٣).

---

(١) ينظر: *The ointment in the fly: antibiotics, The Economist, December 3, 1994*

(٢) ينظر: *Protein in Fly Saliva Speeds Healing of Incisions, Wounds, Auburn University, 23 Jan 2005.*

(٣) ينظر: *Fruit Fly Insight Could Lead To New Vaccines, Stanford University, March 11, 2007.*

نقلًا عن موسوعة الكحيل للإعجاز العلمي.

وهذه الحقائق تؤكد صحة الحديث الشريف، ولا تدع مجالًا للمتشككين، ولو ذهبنا لاستقصاء ما قاله الأطباء والعلماء لتأكيد ما دل عليه الحديث لطال المقام.

الشبهة الثالثة:

الادعاء بأن تصحيح حديث الذبابة يؤدي إلىٰ تنفير الناس عن الدخول في الإسلام، ويفتح بابًا لشبهات يستغلها أعداء الإسلام في الطعن فيه.

الجواب عن هذه الشبهة:

الأول: تعدُّ هذه الشبهة من أخطر الشبهات التي قد ينخدع بها بعض المسلمين؛ لما يحويه ظاهرها من حماية جناب الإسلام والخشية من التذرع للطعن فيه، لكنها في حقيقتها تنطوي علىٰ الاستدراك علىٰ النبي ﷺ وشريعته، والمعنىٰ الحقيقي لهذه الشبهة: أن النبي ﷺ أخبر الناس بما يؤدي إلىٰ تنفير الناس عن الإسلام. وهو قول فاسد، يؤدي بصاحبه إلىٰ الانسلاخ من الإسلام، ويصادم أمر الله تعالىٰ بطاعة رسوله ﷺ؛ يقول تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠].

الثاني: إذا صح الحديث عن رسول الله ﷺ، فإن الواجب على المؤمن هو التسليم والانقياد، وعدم التشغيب عليه بمخالفة رأي أو اتباع هوىٰ؛ فإن الله تعالىٰ أرسل رسوله ﷺ بما يحقق النفع والمصلحة لأمته في العاجل والآجل، والحديث الثابت عن النبي ﷺ برهان صدق مستقل، يجب تصديقه والعمل به، ولا يتوقف قبوله علىٰ دليل خارجي من موافقة الأطباء أو غيرهم؛ هذا علىٰ فرض أن علماء الطب المعاصرين - من غير المسلمين - لم يشهدوا بصحة ما جاء في حديث الذبابة، فكيف إذا أيَّدوه ووافقوه؟! وقد مر معنا بعض ذلك.

الثالث: ليس هناك ما يمنع من إطلاع الله تعالىٰ نبيه ﷺ علىٰ بعض الأمور التي لم يصل إليها العلم الحديث بعد؛ تأييدًا لنبوته وتأكيدًا لصدقه، وحديث الذبابة شاهدُ صدقٍ علىٰ ذلك بمفرده، ناهيك عن شهادة العلم الحديث بموافقته.

الرابع: لم يزل العلماء الربانيون يعملون بهذا الحديث، ويدافعون عنه، ولم يمنعهم عن ذلك توهم معارضته لعقل، أو دعوىٰ مخالفته لذَوْق؛ والسبب في تمسكهم بالعمل به هو ما فيه من تحقيق مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم، ومن ذلك:

◈ ما رواه عبد الله بن المثنىٰ قال: حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس قال: كنا عند أنس بن مالك فوقع ذباب في إناء، فقال أنس بإصبعه، فغمسه في الماء ثلاثًا، وقال: بسم الله، وقال: إن رسول الله ﷺ أمرهم أن يفعلوا ذلك، وقال: «**أحد جناحيه داء، وفي الآخر شفاء**»[(١)]، وقال الحافظ: ورجاله ثقات[(٢)].

◈ وعن سعيد بن خالد قال: دخلت علىٰ أبي سلمة فأتانا بزُبْد وكُتْلَةٍ، فأسقط ذباب في الطعام، فجعل أبو سلمة يمقُلُه بأُصبُعه فيه، فقلت: يا خال ما تصنع؟ فقال: إن أبا سعيد الخدري حدثني عن رسول الله ﷺ قال: «**إن أحد جناحي الذباب سُم، والآخر شفاء، فإذا وقع في الطعام فامقُلُوه؛ فإنه يقدم السم ويؤخر الشفاء**»[(٣)]، وقوله: "بزُبْد وكُتلَة": أي زُبْد اللبن، والكُتلة: القطعة المجتمعة من التمر ونحوه[(٤)].

---

(١) رواه الضياء في المختارة (١٨٣٥).

(٢) فتح الباري (١٠/ ٢٥٠).

(٣) رواه أحمد في المسند (١١٦٤٣)، وأبو داود الطيالسي في المسند (٢٣٠٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٢٨٩).

(٤) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ١٥٧)، وتاج العروس للزبيدي (٣٠/ ٣١٢).

خلاصة القول: أن حديث الذبابة صحيح ثابت عن النبي ﷺ، وقد أكَّد صحته ما جاء فيه عن جمهرة من الأطباء المعاصرين -من المسلمين وغيرهم- من خلال أبحاثهم وتجاربهم العلمية، بما يُعدُّ معجزة شاهدة علىٰ صدق نبوة نبينا محمد ﷺ، وتدبر قوله تعالىٰ: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت:٥٣]، تجد حديث الذبابة مثالًا واضحًا عليه.

والحمد لله علىٰ توفيقه وهدايته، وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه[1].

(١) إعداد: علاء إبراهيم.

هل الشكّ وسيلةٌ معرفيةٌ أو مخالفةٌ شرعيةٌ؟

الشك أسلوب فلسفي قديم ظهر مع الفيلسوف بيرون (٣٥٧ق.م)، وقد أكد في نظريته الشكية على عدم ثقته في الحواس والعقل، وتوصَّل أنه لا ينبغي الجزم بأي حكم لا نفيا ولا إثباتا[١]، وجاء من بعده السوفسطائيون فردوا المعرفة إلى الحس وحده، وانتهوا إلى أن الفكر لا يقع على شيء ثابت، ومن ثَم امتنع إصدار الأحكام وبطل القول بالحقيقة المطلقة، وقد اصطلح الباحثون على تسمية هذا النوع من الشك بالشك المطلق، إلا أن هذا المذهب لم يُكتب له البقاء، فقد اندرس مع الزمن، خصوصا في صورته المذهبية الساذجة.

أَمَّا الشك ذاته فقد بقي، بيد أنه تَحوَّل من موقف يؤدي إلى تعليق الحقيقة نهائيا أو إنكارها إلى شك في بعض مصادرها؛ كَشكِّ الحِسِّيين في العقل والعَقلِيِّين في الحس، أو شكٍّ عابر يمثل

---

(١) مع الفيلسوف، محمد ثابت الفندي (ص١٤٤).

مرحلة في حياة المفكر ينتقل منه إلىٰ المعرفة اليقينية، وهو ما اصْطُلِحَ عليه بالشك المنهجي، ويتمثل هذا الشك بقيام المفكر بتطهير عقله من كل ما يحويه من مغالطات وأضاليل؛ ليتمكن من البدء بدراسة موضوعه، وكأنه لا يعلم عنه شيئا، فلا يتأثر بالأخطاء المألوفة، أو المغالطات التي يتلقاها من غيره أو يقرؤها في كتب الباحثين[١].

والشك المنهجي بهذا المعنىٰ تجربة عاشها بعض المفكرين مسلمين وغيرَ مسلمين، ودورنا في هذا المقالة أن نُقَيِّمَ هذا الشك المنهجي وِفْقَ النظرة الإسلامية لنرىٰ مدىٰ موافقته لها أو مخالفته.

ولنبدأ بتحديد مجالات الشك المنهجي عند القائلين به:

أولا: العلوم النظرية: وهذه أول ما يتجه إليه الشك عندهم، فـ(ديكارت) حين مارس شكه المنهجي قَرَّر أن يشك في كل مُسَلَّمٍ عنده من آراء، وأن يهدم كل ما سبق أن دان به من معتقدات، وأن يشرع في اختبار معارفه[٢]، بينما ذهب الغزالي إلىٰ أبعد من ذلك وهو الشك في العلوم الضرورية والمبادئ القبلية، وأَيَّدَ ذلك

(١) أسس الفلسفة، توفيق الطويل (ص٣١٤).
(٢) المصدر السابق(ص٣١٨).

بالأحلام التي يراها الإنسان ثم يتبين له كذبها باليقظة، وقاس عليها حالة اليقظة بأنها قد تكون مزيفة، وقد يعيش لحظة يدرك فيها كذب ما يراه في يقظته[١].

ثانيا: الشك في مسائل الاعتقاد: وهذه إحدىٰ جنايات المتكلمين علىٰ الدين؛ حيث زعموا أن معرفة الله لا تكون إلا بالنظر العقلي، ففتحوا باب الشك علىٰ العقائد[٢].

فقد أُلْزِمُوا حين قالوا: إن أول واجب هو النظر؛ بأن هذا يقتضي ضرورةً تقدُّم الشكِّ علىٰ المعرفة، وقد التزم بهذا الجبائي وجماعته[٣].

وحين نُحاكم هذه الأنماط الشكية -في أيِّ مجال كان- إلىٰ النصوص الشرعية نجد أنها لم تكن مُرضية شرعا؛ **فإن القرآن لا يعتبر الشك عموما مظهرا إيجابيا**، وإنما يعتبره في أحسن حالاته مرضًا مذمومًا ينبغي علاجه؛ لأن القرآن ينطلق من مُسَلَّمَةٍ يقينية، وهي أن الإنسان مخلوق لله ومكلف بعلم من الله لا ينبغي له تركه ولا الشك فيه؛ لأن الشك حينئذٍ تعطيل لعجلة الحياة، وارتباك في التَّصَرُّفِ تجاه قضايا مصيرية لا تحتمل وجهين.

---

(١) المنقذ من الضلال، للغزالي (ص ٧٤).

(٢) ينظر: المواقف في علم الكلام، للإيجي (ص٣٢).

(٣) النظر والمعارف (ص١٨٨).

وقد ذمَّ القرآن الشك وجميع المعاني المرتبطة به من مراء ونفاق وظن، ودعا للانقياد، وبيَّن أن من مقاصد الابتلاء تَبيين الشاكِّ من المتيقِّن في القضايا الكلية، قال تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِٱلْءَاخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِى شَكٍّ ۗ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ ﴾ [سبأ:٢١].

وأرشد النَّبيَّ ﷺ إلىٰ اتباع الوحي، وترك ما فيه شك، فقال: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴿١٤﴾ فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١٤، ١٥].

كما أنه لام المنافقين علىٰ عدم الانقياد لله ﷻ ورسوله بدافع الشك والارتياب، قال تعالىٰ: ﴿ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [النور:٥٠].

وتظهر مخالفة الشك للقرآن في قضية أخرىٰ تعد من أكبر القضايا، ألا وهي قضية الوجود، فقد قرر الإسلام بوضوح أن للأشياء وجودًا حقيقيًّا، أدرَكه الإنسان أم لم يدركه، والموجودات

في القرآن تنقسم إلىٰ قسمين: محسوسات، وهو ما يطلق عليه القرآن عالم الشهادة، وموجودات ما وراء الطبيعة، وهو ما يطلق عليه القرآن عالم الغيب، وكلتاهما موضحة في القرآن بدرجة لا تخفىٰ علىٰ أحد، وأي إنكار لها يعده القرآن مكابرة للعقل.

فمن أمثلة إنكار المحسوسات أن الله أرسل رسلا مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتب، فهذا شيء محسوس متواتر وإنكاره مكابرة، قال الله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۚ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۚ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۙ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام:٩١].

ومن أمثلة المغيبات التي يعتبر الشك فيها مكابرة للعقل وجود الله، قال تعالىٰ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [إبراهيم:١٠].

واستدلال بعضهم علىٰ صحَّة المذهب الشكي بقصة إبراهيم لا يشهد لما ذهبوا إليه؛ لأن قول إبراهيم: ﴿رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة:٢٦٠] ليس شكا في الإيمان وإنما هو طلبٌ لليقين؛ ولذا قال: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة:٢٦٠].

ومثله ما وقع لموسىٰ حين طلب رؤية الله؛ ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۖ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف:١٤٣]. فهو طالب لزيادة اليقين لا الشك في الله[(١)].

والشك المنهجي وإن ادعىٰ أصحابه أنه يوصل إلىٰ اليقين، لكنه ليس الأسلم لليقين؛ لأنه يُعَقِّدُ الفطرة البشرية في تعاملها مع الحقائق، فبعد جُهْدٍ جَهِيدٍ يعود الشخص للاعتراف بأن الإنسان مُزَوَّدٌ بداهة بعلوم فطرية.

والعلم ليس بعيدا عن الإنسان حتىٰ يحتاج هذه الرحلة المعقدة، وإنما هو اكتشاف ذاتي لفطرة الإنسان؛ ولذلك اكتفىٰ القرآن بتذكير الإنسان بالرجوع إلىٰ ذاته وشعوره؛ لكي يعلم "أن التوجيه إلىٰ آثار العقل هو الدليل الأقرب إلىٰ حقيقة الإنسان، فإذا وجده الإنسان وعرف حقيقته وَمَيَّزَهُ عن الجهل، وَفَرَّقَ بين أحكامه الصائبة وخيالات النفس، استطاع الإنسان أن يسكن إلىٰ نفسه، ويثق بفكره ويهتدي إلىٰ سبيل كل علم وخير"[(٢)].

---

(١) ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٢٥٥)، والجمع لأحكام القرآن للقرطبي (١٠/ ٢١٠).

(٢) الفكر الإسلامي، محمد تقي المدرسي (ص ٢٠) بتصرف.

فالموقف الذي ينسجم مع الإسلام هو القائم علىٰ أن الله جَبَلَ الإنسان علىٰ مبادئ فطرية هي العلوم الضرورية كما يسميها العلماء، تقع ابتداء وتعم العقلاء[١]، ولا قيمة للعقل بدونها، وزوالها بالكلية يعني زوال العقل وسقوط التكليف، فاليقيني الْقَبْلِيُّ المباشر المتمثل في الفطرة هو الذي به يحصل اليقين البعديُّ؛ لأنه يُؤَسَّسُ عليه، وقد نبَّه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ هذه الحقيقة وبرهن عليها، فقال:

"فمن كان مُستند تصديقِه ومحبتِه أدلةً توجب اليقين وتبيِّن فساد الشبهة العارضة لم يكن بمنزلة من كان تصديقه لأسباب دون ذلك، بل من جعل له علوم ضرورية لا يمكنه دفعها عن نفسه لم يكن بمنزلة من تعَارضه الشبه، ويريد إزالتها بالنظر والبحث، ولا يستريب عاقل أن العلم بكثرة الأدلة وقوتها وبفساد الشبه المعارضة لذلك وبيان بطلان حجة المحتج عليها ليس كالعلم الذي هو الحاصل عن دليل واحد من غير أن يعلم الشبه المعارضة له؛ فإن الشيء كلما قويت أسبابه وتعددت وانقطعت موانعه واضمحلت كان أوجب لكماله وقوته وتمامه"[٢].

---

(١) ينظر: الحدود، للإيجي (ص ٣٣).

(٢) الفتاوىٰ (٧/ ٥٦٦).

إذن لا يمتري مسلمٌ في أن الشك ليس بوسيلة معرفية ولا طريق للعلم، فمن عرف الحق بفطرته أو بدليل من كتاب وسنة، ليس له أن يتركه ولا أن يعدل عنه، ولا أن يشك فيه ليستأنف البحث، وإن هو فعل ذلك فقد افتتن وعرف قلبه ثم أنكر، وقد لا يصل إلىٰ يقين بعد ذلك؛ لأن كبريات المسائل التي يطلب فيها القطع بعد ورود الشرع لا يكون الشك فيها بعد ذلك إلا علىٰ سبيل الكفر.

فإن المرء لو مات شاكًّا أو غير موقنٍ بتلك القطعيَّات، لم ينفعه إيمانه عند الله، قال تعالىٰ حكاية عن حال الكفار: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية:٣٢][1].

(١) إعداد: الحضرمي أحمد الطلبه.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
المقدمة	٥
العقليات والشَّرعيات.. مصطلحات ومآلات..	٧
مفهوم الدليل العقلي ومجاله عند السلف	٣٠
سِمَاتُ الأَدِلَّةِ الشَّرعيَّة العَقليَّة	٣٧
الدليل العقلي بين الإفراط والتفريط	٦٣
العقليّاتُ الشرعية وشهاداتُ أولي العلم...	٧٠
أساطِيْنُ المُتكَلِّمين وأَدِلَّةُ الشَّرعِ العَقلِيَّة	٨٠
الابتداعات العقلية في المسائل العقدية	٨٨
تعظيمُ العلوم العقليّة على حساب التزكية ودوره في الانحراف الفكريّ	١٢٣
حديث الذُّبابَة هل يُعارِض العقلَ؟!..	١٣٢
هل الشكّ وسيلةٌ معرفيةٌ أو مخالفةٌ شرعية؟	١٤٧
فهرس الموضوعات	١٥٥